

المكتبة
الاقتصادية

الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي

الدكتور منبش أسعد عبد الملك

الطبعة الثالثة

١٩٦٨



دار المعارف بمصر

الانجازات الحديثة في الاقتصاد الدولي

تأليف

الدكتور منير أسعد عبد الملك

أستاذ بقسم الاقتصاد
كلية التجارة — جامعة عين شمس

الطبعة الثالثة

عام ١٩٦٧



دار المعارف بمطرو

مقدمة

خضعت العلاقات الاقتصادية الدولية لعدة تغييرات هامة طرأت عليها منذ أزمة عام ١٩٢٩ وبخاصة في إثر نشوب الحرب العالمية الثانية . فقد خرجت الدول عن قاعدة الذهب وانتشرت في غضون هذه الفترة نظم « النقد الموجه » ولا سيما نظام الرقابة على النقد ، وشاع تطبيقها حتى شمل معظم الدول تقريباً . وكان من نتيجة ذبوع هذه النظم وما صاحبها أو تبعها من قيود أن قامت للعاملات التجارية الثنائية التي تعتمد على اتفاقات الدفع والمقاصة وتستخدم أحياناً المقايضة في عمليات التبادل وقد تلجأ إلى تعدد أسعار الصرف وما إلى ذلك .

وقد حققت هذه الأنظمة استقراراً للعمليات المختلفة وقضت على المضاربات التي كانت تسيء إليها وعلى تسرب رؤوس الأموال وتحويلها من دولة إلى أخرى . صحيحاً وراء الأمان ، غير أنها أدت إلى تقييد المعاملات الدولية إلى حد بعيد ، وذلك حاولت الدول منذ نهاية الحرب الرجوع تدريجياً إلى للتجارة المتعددة الأطراف دون المساس بالاستقرار فانتهى الأمر بجعل العملات الرئيسية قابلة للتحويل إلى عملات أخرى ابتداء من ديسمبر عام ١٩٥٨ .

وظهرت خلال هذه الفترة محاولات كثيرة في مجال دراسة التجارة الخارجية يستهدف بعضها تطوير نظرية « التكاليف النسبية » ويستهدف البعض الآخر الاستعاضة عنها بنظرية أخرى أكثر ملاءمة ، كما شوهدت زيادة اهتمام الاقتصاديين بتقدير الكسب الذي تحققه الدول من معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى والموامل المؤدية إلى تغيير مقدار هذا الكسب .

ونشج عن انتشار آراء « كينز » والاتجاه نحو تحايل الظواهر الاقتصادية الكلية أن اهتدى الاقتصاديون إلى دراسة أثر الصادرات على مستوى الدخل القومي والعلاقة بينه وبين الواردات فاتضح أن هناك عوامل تدعو إلى توازن ميزان المدفوعات لم تتناولها بالبحث النظرية التقليدية وظهرت أهمية « القطاع الخارجى » فى الحسابات القومية وضرورة التخطيط الدقيق لهذا القطاع فى نطاق التخطيط الاقتصادى الشامل .

وفى خلال نفس الفترة زاد الاهتمام فى الأوساط الدولية بمشاكل الدول النامية وهى تتمثل أساساً فى الصعوبة التى تواجه هذه الدول المتخصصة فى إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية بسبب عدم استقرار أسعار هذه السلع والكميات المصدرة منها وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على اقتصادياتها كما تتمثل فى الاختلال المزمن لميزان مدفوعاتها والذى يعتبر نتيجة طبيعية لإقبال هذه الدول على تنفيذ مشروعات التنمية .

ومن المعروف أن قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية انعقد مؤتمر فى بريتون وودز بالقرب من نيويورك أدى إلى إنشاء مؤسستين دوليتين : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والإشاء وأخذ كلاهما يباشر أعماله منذ عام ١٩٤٧ ، فيجدر تتبع آثار هاتين المؤسستين للوقوف على مدى نجاحهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وكفالة استمرار التقدم الاقتصادى .

وسوف يتعاون معهما المجلس الدائم للتجارة والتنمية فى إعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية على أسس عادلة بحيث تستطيع الدول النامية المصدرة للمواد الأولية أن تحصل على نصيبها كاملاً من أرباح التجارة . وقد تم إنشاء

جاءنا المجلس في مؤتمر جنيف عام ١٩٦٤ الذي تقرر خلاله الدول عن مبدأ
العاملة بالمثل عندما تمنح الدول المتقدمة مزايا تفضيلية للبلاد النامية لتعاونها على
زيادة صادراتها .

وقد ظهر كذلك خلال هذه الفترة اتجاه واضح نحو تكوين التكتلات
الاقتصادية كاتحاد الفحم والصلب والسوق الأوروبية المشتركة ومجلس المساعدة
الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ومشروع السوق العربية المشتركة التي تهدف
إلى تمهيد الطريق لتكتلات سياسية في معظم الأحيان والتي لها أثر بعيد المدى
على العلاقات الاقتصادية الدولية .

من أجل ذلك كله خطر لنا أن نضع هذا الكتاب في الاتجاهات الحديثة
للاقتصاد الدولي . وهو مقسم إلى ثلاثة أبواب على الوجه الآتي :

يخصص الباب الأول لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية في مجموعها ويشمل
فصلاً لتحليل طبيعة هذه العلاقات وفصلاً آخر لدراسة القطاع الخارجي في
الحسابات القومية ، أما الفصل الثالث فهو يتضمن تحليلاً لميزان المدفوعات
وعرضاً لأهم بنوده وطريقة قيد المعاملات في جانبي هذا الميزان وتليه ثلاثة فصول
مخصصة للصرف الأجنبي وأحواله في الأنظمة النقدية المختلفة ثم فصل آخر لبحث
التوازن الفعلي لميزان المدفوعات في ظل هذه الأنظمة .

ويخصص الباب الثاني لدراسة التجارة الدولية وينقسم إلى خمسة فصول
ينفرد أولها لعرض نظريات التجارة الخارجية ونقدها والثاني لتوضيح فكرة
معدل التبادل ومناقشة العوامل التي تؤدي إلى تغييره والثالث لإظهار اتجاهات
السياسة التجارية والحجج التي يستند إليها كل من أنصار الحماية والحرية ثم

يختص فصل رابع لدراسة التكتلات الدولية وأهميتها في الوقت الحاضر .
أما الفصل الخامس فيبحث السياسة التجارية في الجمهورية العربية المتحدة .

ويختص الباب الثالث والأخير لدراسة المنظمات الاقتصادية الدولية .
كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتمير والإنشاء والاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة (الجات) والمجلس الدائم للتجارة والتنمية ويختص بعضها
بتنظيم العلاقات المالية والنقدية في حين أن البعض الآخر يختص بالعمليات
التجارية وسوف يفرد لكل منها فصل مستقل .

وعسى أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا ، والله نسأل أن يكون نافعا لأبناء
هذا البلد العزيز .

منيس أسعد عبد الملك

القاهرة - أغسطس عام ١٩٦٦

الباب الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية

الفصل الاول

طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية

لاستطيع أية دولة - مهما تكن واسعة الأرجاء وغنية بمواردها الطبيعية ، ومهما تكن تميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي - أن تعيش في عزلة عن سائر الدول الأخرى . فهي لا تستطيع أن تستغنى عنها لتصرف فائض إنتاجها والانتفاع بمزايا تخصصها إلى أقصى حد كما أنها تحتاج إلى غيرها للحصول على السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها أو تنتجها بتكاليف مرتفعة نسبياً . فالواقع أن مبدأ تقسيم العمل والتخصص لا يطبق داخل الدولة أو داخل المصنع فحسب وإنما يطبق أيضاً على المستوى الدولي . ويمكن تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها علاقات تقوم بين أشخاص يقيمون^(١) في دول مختلفة بقصد إنجاز بعض المعاملات كأن يشتري صاحب مصنع غزل ونسيج مقيم بفرنسا كمية معينة من القطن من أحد المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة ، أو يحصل مشروع مصري على قرض من أحد البنوك الإيطالية .

وقد يكون المتعاملون من الهيئات العامة ، فتشتري الحكومة المصرية مثلاً من تشيكوسلوفاكيا جرارات لمديرية التحرير وآلات لمعمل تكرير البترول في السويس . وقد أدى اتساع القطاع العام في كثير من الدول وتدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية إلى زيادة هذا النوع من المعاملات ، ولكن المشاهد في معظم الحالات أن الطرفين في المعاملات الدولية من الشركات الخاصة

(١) المقيم هو الشخص الذي يقطن في إقليم الدولة بصفة عادية سواء أكان من المواطنين أم من الأجانب وكذلك الشركات والهيئات التي لها مركزها الأساسي في هذه الدولة .

أو الأفراد العاديين الذين يلجئون إليها بدافع مصالحهم الشخصية .

ورغم هذا جرى العرف على أن ينسب إلى الدولة مجموع العمليات الخارجية التي يقوم بها الأشخاص المقيمون بها . فيقال مثلاً إن صادرات الجمهورية العربية المتحدة تقل عن وارداتها وإن تجارة ألمانيا الغربية آخذة في الازدياد .

ومما يبرر هذا التقليد أن هناك ارتباطاً بين مصالح الأفراد المقيمين في نفس الدولة عند معاملاتهم مع الأفراد المقيمين في الدول الأخرى . فالقطن الذي يصدره التجار المصريون لا يعود بالمنفعة عليهم فحسب بل يؤدي إلى زيادة رصيد البنوك المصرية من العملات الأجنبية وهذا يتيح للمستوردين المصريين فرصة الحصول على ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات فتعود هذه بالمنفعة على الجميع .

ومن أم هذه المعاملات التجارة الدولية والعمليات المتصلة بها كالنقل البحري والتأمين على البضائع وعمليات التمويل والخدمات المصرفية . ومنها أيضاً المعاملات التي تترتب على حركة السياحة وعلى انتقال العمال والخبراء من دولة إلى دولة وتحول رؤوس الأموال والاستثمار من بلد إلى بلد وما إلى ذلك . ويمكن القول إن جميع العلاقات الدولية سواء أكانت ثقافية أم سياسية أم اجتماعية قد تنتج عنها معاملات ذات طابع اقتصادي .

ولا يجوز دراسة الظواهر الاقتصادية وكأن العالم يمثل وحدة واحدة أو بعبارة أخرى لا يجوز أن نتجاهل الحدود القائمة بين الدول وهذا للأسباب الآتية :

١ — تمثل الدولة مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتماثلة المتداخلة المرتبطة بعضها ببعض بمصالح مشتركة ولا يوجد مثل هذا الارتباط إذا كانت الوحدات تنتمي إلى دول مختلفة .

٢ — ينتج عن استقلال الدول بعضها عن بعض اختلاف في المعاملة بين الوحدات الاقتصادية القائمة في نفس الدولة وبينها وبين الوحدات القائمة في الدولة الأخرى مما يجعل العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بطابع احتكاري أو شبه احتكاري ، ولذلك كان الاقتصاديون التقايديون يعتبرون أن التجارة الدولية تقوم بين « مجموعات غير متنافسة » .

٣ — لا تنتقل عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى بسهولة انتقالها من إقليم إلى آخر داخل حدود نفس الدولة . فالمشاهد مثلاً أن العمال لا يميلون إلى مغادرة الدولة التي نشأوا وألفوا للعيش فيها إلى أخرى قد تختلف عنها في العادات واللغة وأساليب العيش والمناخ والبيئة وما إلى ذلك . وكذلك يحجم أصحاب رؤوس الأموال عن استثمارها خارج الدولة التي يقيمون فيها لصعوبة الوقوف على الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد الأخرى وتعذر مراقبة نتائج الاستثمار فيها وعدم توافر حرية توجيهه .

يضاف إلى ذلك أن كل دولة تقيم عادة حواجز تحول دون هجرة الأجانب إليها وخروج رؤوس الأموال إلى البلاد الأخرى .

وتؤدي صعوبة انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى إلى تباين مستويات أجور العمال ومعدلات الفائدة فيها فلا تعمل العوامل الطبيعية على إعادة توحيدها كما يحدث داخل كل دولة فمن المعروف أن أجور العمال في الأقاليم المختلفة التابعة لدولة واحدة تميل إلى التعادل بالنسبة لنفس النوع

من العمل وهذا تحت تأثير المنافسة وحرية انتقال العمال من الجهات ذات الأجور المنخفضة إلى حيث تسود الأجور المرتفعة فترتفع الأجور في الجهات الأولى بسبب قلة عرض العمل وتنخفض في الجهات الأخرى لزيادته ويستمر انتقال العمال إلى أن تتعادل الأجور في كل جهة .

وكذلك يميل عائد الاستثمار إلى التعادل ويوحد سعر الفائدة في جميع أنحاء الدولة بتأثير عوامل مماثلة . أما في حالة العلاقات الدولية فقد تظل الأجور ومعدلات الفائدة متباينة تبايناً عظيماً بين دولة ودولة فتختلف ظروف الإنتاج فيها وتكاليفه .

٤ - تخضع كل دولة لنظام نقدي خاص بها فهي تصدر عملة ورقية لما قوة إجراء قانونية داخل حدودها ولا يمكنها لا تصالح في تسوية المعاملات الدولية إلا بموافقة الطرف الآخر ، ولم يعد الذهب كذلك يستخدم في هذا الغرض إلا في نطاق محدود .

فلا يستطيع المقيم في الجمهورية العربية المتحدة أن يشتري من دولة أخرى كألمانيا الغربية مثلاً إلا إذا كان البائع الأجنبي يقبل الدفع بالعملة المصرية لأنه يتوقع احتياجه إليها عندما يعمد إلى شراء بعض السلع المصرية أو إذا كان لدى الجمهورية العربية المتحدة رصيد من الماركات ناتج من صادرات مصرية سابقة أو تسهيلات دفع حصلت عليها من قبل أحد البنوك الألمانية .

أما إذا رفض البائع الألماني الدفع بالجنيه وتعذر على المصري الحصول على الماركات المطلوبة اقتضى الأمر أن يعدل عن الشراء من ألمانيا الغربية وأن يتجه إلى دولة أخرى تتوافر له إمكانيات الدفع اللائمه .

وهذا الوضع أيضاً مخالف لما هو مشاهد في المعاملات الداخلية حيث تصلح نفس العملة كوسيلة دفع في أى إقليم من أقاليم الدولة :

٥ — تفرض كل دولة نظاماً خاصاً للتعامل مع المقيمين خارج حدودها يختلف عن النظام المتبع في المعاملات الداخلية . فالواقع أن هناك قيوداً تجارية تفرض عادة على الصادرات والواردات ، وإجراءات نقدية قد تحول دون حرية السفر إلى الخارج والإقبال على طلب الخدمات الأجنبية . فلا شك أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص في التجارة الخارجية والرقابة على النقد الأجنبي وما إلى ذلك من الإجراءات التجارية والمالية تحمل الأفراد على التعامل مع المقيمين في نفس الدولة بدلاً من التعامل مع المقيمين في الخارج كلما أمكن ذلك .

بسبب هذه الخصائص لا يبدو العالم على هيئة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها وإنما على هيئة مجموعة من الوحدات المستقلة بعضها عن بعض ، وبذلك تنقسم المعاملات الدولية بطابع مميز يقضى بأن تفرد لها دراسة اقتصادية خاصة والدولة في هذا الشأن عبارة عن وحدة سياسية مستقلة ذات إقليم محدد . ويتمثل نطاق الدولة عادة بإقليمها ، فتعتبر التجارة داخلية إذا كانت قائمة بين أفراد يقيمون داخل حدود الدولة حتى إن كان أطراف المعاملة أو بعضهم من الأجانب ، وعلى عكس ذلك تعتبر التجارة دولية إذا كانت تجرى بين أفراد يقيمون في دولتين مختلفتين حتى إن كانوا من المواطنين جميعاً .

غير أنه في بعض الأحيان يتعدد نطاق الدولة بمبدأ القومية كما في حالة احتساب مقدار الثروة القومية لدولة معينة وفي حالة الاتفاقات الخاصة بمنع ازدواج الضرائب .

الفصل الثاني

القطاع الخارجى فى الحسابات القومية

تواجه الدولة احتياجاتها فى فترة زمنية معينة بواسطة السلع والخدمات التى تنتجها وتستخدمها محلياً إلى جانب السلع والخدمات التى تستوردها من الخارج وتدفع قيمتها إما عن طريق صادراتها أو ما تحصل عليه من موارد مالية من الدول الأخرى فتتضح من ذلك أهمية القطاع الخارجى للاقتصاد القومى .

ومن المعروف أن النشاط الاقتصادى يقسم عادة إلى أربعة قطاعات على الوجه الآتى :

١ — قطاع الأعمال الذى يتألف من وحدات إنتاجية (أفراد ، شركات أو هيئات عامة) تقوم بإنتاج وبيع سلع وخدمات للأفراد عن طريق جهاز السوق ، فيدخل فى هذا القطاع نشاط المشروعات الصناعية والزراعية وأصحاب الحرف والمهن الحرة .

٢ — القطاع العائلى : ويضم الأفراد وأسرم بوصفهم من المستهلكين ينفقون فى شراء سلع وخدمات الاستهلاك الدخلى الذى يحصلون عليه مقابل إسهامهم فى الإنتاج إما بأعمالهم أو ممتلكاتهم . وقد يدخرون جزءاً من هذا الدخل يقترن أولاً يقترن بالاستثمار . وقد يقومون ببعض الإنتاج لإشباع حاجاتهم مباشرة . ويضم أيضاً هذا القطاع الهيئات التى لا تعمل بغرض الربح كالتجمعيات الخيرية وما إلى ذلك .

٣ — قطاع الإدارة الحكومية : ويمثل المصالح الحكومية التى تمنح

إعانات وتؤدي خدمات دون تحصيل أجر مقابل ذلك كخدمات الدفاع القومي والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية فلا تقدر قيمة هذه الخدمات بأثمان تتحدد في السوق بظروف العرض والطلب كما في حالة منتجات قطاع الأعمال وإنما تقوم على أساس تكاليف أدائها وتمول هذه الإعانات وهذه الخدمات بواسطة الضرائب فيمكن القول إن قطاع الإدارة يعتبر أداة لإعادة توزيع الدخل .

٤ — القطاع الخارجى : ويشمل العلاقات الاقتصادية التى تقيمها الدولة مع غيرها من الدول أو بعبارة أخرى العلاقات التى يقيمها أحد القطاعات الثلاثة السابقة مع العالم الخارجى .

وتبدو هذه العلاقات على هيئة سيل متدفق من السلع والخدمات والأموال تنتقل من قطاع إلى قطاع . وتجدر التفرقة بين المتدفقات العينية المثلة بالسلع والخدمات وبين المتدفقات المالية المثلة بحقوق تحويل أصحابها حرية التصرف فى قوة شرائية معينة كالنقد والأوراق التجارية .

ويمكن تصوير علاقة القطاع الخارجى بالقطاعات الأخرى بواسطة حساب المتدفقات العينية فى الاقتصاد القومى فى مجموعه . فمن المعروف أن صافى الناتج القومى لسنة معينة بالإضافة إلى الواردات والخدمات الخارجية التى يحصل عليها المقيمون فى الدولة (١) خلال نفس السنة يمثل مجموع السلم والخدمات التى يمكن التصرف فيها إما للتصدير أو القيام بخدمات المقيمين فى الخارج أو للاستهلاك المحلى أو لغرض الاستثمار . وبما أن هذا الأخير يشمل

(١) تعتبر هذه الخدمات من الواردات غير المنظورة وسنعمد إلى شرح الفرق بينها وبين الواردات المنظورة فى الفصل التالى .

الإضافات الجديدة في الأموال الثابتة كالآلات والمعدات والمباني - علاوة على الزيادة الصافية في المخزون من السلع المختلفة لذلك يتحتم أن يتعادل مجموع أوجه الموارد ومجموع أوجه الاستخدامات كما في الجدول الآتي الذي يحتوي على أرقام تقديرية :

مثال لحساب التدفقات الميية بملايين الجنيهات

الوارد		الاستخدامات	
واردات (و)	١٥٠	صادرات (ص)	١٠٠
نتائج قومي (ج)	٨٥٠	استهلاك (ك)	٨٠٠
		استثمار (ر)	١٠٠
	١٠٠٠		١٠٠٠

فإذا رمزنا إلى الناتج القومي بحرف (ج) والاستهلاك الداخلي بحرف (ك) والاستثمار الداخلي بحرف (ر) والواردات بحرف (و) والصادرات بحرف (ص) فإنه يمكن من الحساب السابق استخلاص العلاقة الآتية :

$$ج + و = ك + ر + ص (١)$$

أو بعبارة أخرى : الناتج القومي + الواردات المنظورة وغير المنظورة = الاستهلاك الداخلي + الاستثمار الداخلي + الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

وقد نشرت لجنة التخطيط القومي في مجلدها عن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس الأولى ص ٦٨ جدولاً للموارد السلعية المتاحة من الإنتاج السلفي والواردات وتوزيعها في الاستخدام بين الصادرات والاستهلاك والاستثمار في سنة ١٩٦٠/٥٩ وهو لا يماثل تماماً الجدول السابق

لأنه يقتصر على الموارد السلمية بحسب دون الخدمات .

فالناتج السلمى لا يمثل الناتج القومى بل مجرد الإنتاج المادى وكذلك لا تمثل الصادرات سوى قيمة السلع للبيع للخارج والواردات قيمة السلع للشترارة من الخارج . أما الخدمات التى يؤديها المقيمون لأفراد يقطنون فى بلاد أخرى وكذلك الخدمات المماثلة التى يحصل عليها المقيمون من هذه البلاد ، وهى المعروفة باسم الصادرات والواردات غير المنظورة فإنها لا تدخل فى الحساب ، غير أن التوضيحات الملحقة بالجدول تشير إلى أنه روعى إضافة الخدمات المرتبطة بالسلع إلى قيمة الإنتاج المادى كخدمات النقل والمواصلات والبنوك والتأمين .

كذلك تشمل الواردات قيمة خدمات النقل والتأمين المتعلقة بالسلع المستوردة وفقاً إلى الجدول المذكور :

حساب الموارد الساعية المتاحة من الناتج السلمى

والواردات وتوزيعها بين الصادرات والاستهلاك والاستثمار

الإقليم المصرى — عام ١٩٥١ / ١٩٦٠

بملايين الجنيهات

الوارد		الاستخدامات	
واردات (و)	٢٥٧ر٣	صادرات (ص)	١٦٨ر٨
الناتج السلمى : القيمة		استهلاك (ك)	٢٦٧ر٣
المضافة (ج)	٨٦٨ر١	استثمار (ر)	١٨٩ر٣
	١١٢٥ر٤		١١٢٥ر٤

ويتوازن هذا الحساب بالضرورة لأن بند الاستثمار يمثل فائض الموارد بالقياس إلى مجموع الصادرات والاستهلاك .

يفهم من المعادلة السابقة : $ج + و = ك + ر + ص$ أنه إذا زادت الواردات على الصادرات استطاع المجتمع أن يستهلك أكثر مما ينتج أو يستثمر أكثر مما يدخر ، وسنوضح هذين الاحتمالين فيما يلي :

نفرض أن الناتج القومي يبلغ ١٠٠ مليون جنيه وأن الصادرات تبلغ ٢٠ مليون جنيه والواردات ٥٠ مليون جنيه ، لا يخفى أن الصادرات عبارة عن جزء من الناتج القومي لا يتاح للاستهلاك أو الاستثمار المحليين فيبلغ الباقي المخصص لهذين الغرضين ٨٠ مليون جنيه وعلى عكس ذلك تؤدي الواردات إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك أو الاستثمار رغم أنها ليست من الناتج القومي فتضاف إذن إلى الـ ٨٠ مليون جنيه ويصبح مجموع السلع والخدمات المتاحة ١٣٠ مليون جنيه ، فقد يستهلك المجتمع منها ١١٠ مليون جنيه وبذلك يمكن القول إن الاستهلاك قد يزيد عن الناتج ، وتحدث هذه الحالة إبان الحروب أو في أعقابها عندما تقل مقدرة الدول على الإنتاج بسبب ما يصيبها من دمار وأضرار .

ومن المعروف أن الادخار يتعادل مع الاستثمار في حالة الاقتصاد المغلق أى عند افتراض عدم وجود علاقات اقتصادية دولية . ويتحقق هذا التعادل حتما بعد انقضاء الفترة موضع البحث (ex post) إذا وازنا بين الاستثمارات التي أنجزت والمدخرات التي تكونت فعلا . فإذا فرضنا مثلا أن الدخل القومي المتوقع الحصول عليه في نهاية فترة معينة يبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه والاستهلاك المتوقع ٧٠٠ مليون جنيه والادخار ٢٠٠ مليون جنيه غير أن الاستثمار المزمع تحقيقه لا يبلغ إلا ١٠٠ مليون جنيه أى أنه أقل من الادخار المتوقع (ex ante)

في هذه الحالة سيقبل الطلب الاجمالي (استهلاك + استثمار) (١). عن الدخل القومي المتوقع : ٩٠٠ > ١٠٠٠ ، وبسبب قلة الطلب سينخفض ثمن السلع والخدمات المباعة ومن ثم ينخفض الدخل الفعلي في نهاية الفترة ويقل تبعاً لذلك مقدار الادخار الفعلي ، وينخفض الدخل بالمقدار اللازم بحيث يتعادل الادخار بعد انخفاضه مع الاستثمار (٢). ويتعادل مجموع الإنفاق مع مجموع الدخل .

أما في حالة الاقتصاد المفتوح أي حالة اتصال الدولة بالدول الأخرى وإقامة العلاقات الاقتصادية فيما بينها فإن الأمر يختلف إذ قد يزيد الاستثمار الداخلي عن الادخار الداخلي ويمول الفرق عن طريق زيادة الواردات بالنسبة للصادرات. ففي المثال السابق يستطيع المجتمع أن يستثمر في حدود ٢٠ مليون جنيه (١٣٠ — ١١٠) رغم أنه لا توجد مدخرات إيجابية بل سلبية إذ يزيد الإستهلاك عن الناتج القومي بمقدار ١٠ مليون فتتحقق العلاقة الآتية : الاستثمار = الإدخار + الفرق بين الواردات والصادرات .

فإذا استخدمنا الرموز السابقة ورمزنا إلى الإدخار بحرف (د) يمكن القول إن :

$$س = د + (و - ص) (٢)$$

$$٢٠ = ١٠ + ٣٠$$

فإذا فرضنا بعد ذلك أن الاستهلاك يقل عن الدخل ويبلغ ٩٠ مليون جنيه والادخار الداخلي ١٠ مليون جنيه (٩٠ — ١٠٠) فإن الاستثمار قد يزيد إلى ٤٠ مليون جنيه : ٤٠ = ١٠ + ٣٠

(١) المفروض أن يدخل في هذا المجموع الإنفاق الحكومي إلى جانب إنفاق الأفراد .
(٢) يشمل الاستثمار السلع الاستهلاكية المخزونة .

والآن تجدر ملاحظة أن الادخار الداخلى يتجزأ إلى إدخار أفراد وإدخار حكومة . والإدخار الحكومى عبارة عن فائض ميزانية الدولة أى الفرق بين الإيرادات والمصروفات الجارية ، وهو يضاف إلى الادخار الفردى لتكوين الادخار الداخلى كما قدمنا ، أما فى الحالة العكسية أى حالة وجود عجز فى الميزانية فإن هذا العجز يتمص جزءاً من ادخار الأفراد . فإذا رمزنا إلى الادخار الفردى ونفقات الحكومة وإيراداتها بالرموز : Y ، F ، M ، Y م على التوالى أمكن وضع المعادلة الآتية :

$$Y = F - (M - Y)$$

أى أن الادخار الداخلى عبارة عن الفرق بين ادخار الأفراد وما يتمصه عجز الميزانية من هذا الادخار . وإذا عوضنا Y بقيمتها فى المعادلة (٢) حصلنا على :

$$S = F - (M - Y) + (W - S)$$

أى أن الاستثمار يساوى ادخار الأفراد ناقصاً عجز الميزانية وزائداً عجز الميزان التعارى (١) .

$$أو (M - Y) = F - S + (W - S)$$

ومعناها أن عجز الميزانية = فائض ادخار الافراد بالنسبة للاستثمار + الفرق بين الواردات والصادرات . وتفسير ذلك أن عجز الميزانية من شأنه أن

(١) أو ميزان العمليات الجارية إذا كانت الصادرات والواردات لا تقتصر على السلع المادية . فحسب وإنما تشمل أيضاً الخدمات المتبادلة دولياً أى الصادرات والواردات غير المنظورة وسوف نعال على توضيح معنى العمليات الجارية فى الفصل الدالى .

يؤدي عادة إلى حالة تضخم عن طريق زيادة الطلب الإجمالي . أما زيادة الواردات بالنسبة للصادرات فتؤدي إلى انكماش بسبب زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة فيتلاشى إذن الأثران إذا تعادلا . وفي هذه الحالة يتعادل الاستثمار والادخار إذ يستخدم عجز الميزان التجاري في مواجهة عجز الميزانية . أما إذا زاد العجز في ميزانية الدولة بالقياس إلى مقدار الفرق بين الواردات والصادرات أدى ذلك إلى ضياع جزء من مدخرات الأفراد إذ يقل الاستثمار عن هذه المدخرات ، ويحدث العكس في الحالة العكسية .

ويستخدم حساب المتدفقات العينية الذي تقدم توضيحه والمعادلة الجبرية المستخرجة منه لأغراض التخطيط ولتقدير الادخار القومي المحقق بطريقة مبسطة ، فإذا تبين مثلا أن مجموع الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال سنة معينة يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه وأن ميزان العمليات الجارية قد أسفر عن عجز مقداره ١٠٠ مليون جنيه فإنه يمكن أن نستنتج من ذلك أن مقدار الاستدانة من الخارج في هذه السنة يبلغ ١٠٠ مليون جنيه (العجز في ميزان العمليات الجارية) وهو يمثل أيضا الجزء من الاستثمارات التي تم تمويلها بواسطة الاقتراض من الخارج . أما الباقي ومقداره ٤٠٠ مليون جنيه فإن تمويله كان عن طريق المدخرات المحلية . ولذلك يمكن تقدير هذه المدخرات ، بالمبلغ المذكور .

ويمكن وضع حسابات أخرى عن القطاع الخارجي منها حساب المتدفقات العينية والمتدفقات المالية وهو يبين المتدفقات الأولى كوارد والثانية كأوجه استخدام لهذه الموارد ، ومن المعروف أن مجموع المتدفقات المالية التي تنجز خلال فترة زمنية (سنة مثلا) تعادل بالضرورة مجموع المتدفقات العينية التي تنجز خلال نفس المدة وسوف يظهر ذلك بوضوح في الفصل التالي المخصص لشرح ميزان المدفوعات ، ويمثل هذا الميزان نوعاً من الحسابات التي تتناول بالتحليل القطاع الخارجي .

الفصل الثالث

ميزان المدفوعات

لقد قدمنا أن العملة التي تصدرها كل دولة لاتصلح وسيلة للدفع إلا في نطاق المعاملات التي تنجز داخل حدود الدولة . أما في حالة الشراء من الدول الأخرى فينبغي أن يكون لدى المشتري رصيد من العملة المستخدمة في دولة البائع أو صك مقوم بعملة هذه الدولة وواجب الدفع فيها أو أن يقبل البائع أن يتم الدفع بالعملة الوطنية للمشتري وفي هذه الحالة يقيد ثمن المشتريات في حساب باسمه لدى أحد البنوك المحلية أو تحرر له ورقة تجارية مقومة بهذه العملة ، ويوافق عادة البائع على هذه الوسيلة الأخيرة للدفع بعملة دولة المشتري إذا كان هناك طلب على هذه العملة من قبل المقيمين معه في الدولة الأخرى .

لذلك من الأهمية بمكان أن يعنى أصحاب الشأن بدراسة مقدار ما تشتريه الدولة من الخارج (الواردات) ومجموع ما تبيعه له (الصادرات) خلال فترة زمنية وهي السنة عادة . ويسمى الجدول الذي يشمل هذه البيانات بالميزان التجارى .

غير أن مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لا تعبر عنه تعبيراً كاملاً قيمة وارداتها وصادراتها الظاهرة التي تقيد في إحصاءات مصاحبة الجمارك بل هناك معاملات أخرى تؤثر أيضاً على هذا المركز ومن ثم يجب أن تدخل في التقدير . فإذا قامت إحدى السفن الإيطالية مثلاً بنقل القطن المصرى من الإسكندرية إلى أحد موانئ أوروبا فمن حقها أن تطالب الشركة

المصرية المصدرة ، لقاء هذه الخدمة ، مبلغاً من المال كأنها قد باعتها سلعة من السلع لا يثبتها الميزان التجارى . وكذلك إذا اقترض تاجر مصرى مبلغاً من المال من أحد البنوك الفرنسية فإنه يستطيع وقت الاقتراض أن يتصرف فى هذا المبلغ كأنه قد باع بعض الفرنسيين منتجات مصرية : وهذا يعنى أنه بجانب الصادرات والواردات المنظورة (visibles) توجد صادرات وواردات غير منظورة (invisibles) ومعاملات مالية أخرى لا يسجلها الميزان التجارى . ولذلك ينبغى على الباحث فى العلاقات الاقتصادية الدوائية ألا يقتصر اعتماده على الميزان التجارى فقط ، بل يعنى كذلك بدراسة ميزان المدفوعات (la Balance des Paiements) الذى يشمل علاوة على الصادرات والواردات المنظورة تبادل الخدمات بين الدول والمعاملات المالية الدولية التى تتم خلال مدة معينة من الزمن وهى السنة فى معظم الأحوال

وكان التجاريون فيما مضى يعتقدون أن من مصلحة الدولة أن يزيد مقدار صادراتها على مقدار وارداتها^(١) لأن الفرق بينهما يدفع بالذهب فيكون إرجحان الميزان التجارى سبباً فى زيادة المعادن النفيسة فى البلاد التى تزيد صادراتها وبذلك تزداد ثراء .

ولكن بعد أن تغيرت الظروف التى ساعدت على انتشار آراء التجاريين وأخذ نفوذهم يتلاشى شيئاً فشيئاً تبين لعدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين أن الواردات لا تقل شأنًا عن الصادرات إذ يتوقف عليها مدى استهلاك

(١) منذ ذلك الحين جرى العرف على اعتبار الميزان التجارى فى صالح الدولة (favorable) إذا كان دائماً واعتباره فى غير صالح الدولة (non favorable) إذا كان مديناً .

استهلاك المواطنين من بعض السلع . فكلما زادت الواردات تحسنت أسباب العيش لديهم . أما الصادرات فليست إلا وسيلة للحصول على الواردات .

والحقيقة أن الصادرات كالواردات كلتاهما نتيجة للتقسيم الدولي للعمل والتخصص في الإنتاج . فالواردات مهمة للمستهلك لأنها تشمل سلعا لا ينتج مثلها محليا أو ينتج بتكاليف أعلى . أما التصدير فهو نافع للمنتج لأنه يؤدي إلى توسيع سوق تصريف منتجاته . فمنتج القطن المصرى مثلا لا يلبأ إلى تصديره من أجل الحصول على بعض الواردات بل أن ما يهدف إليه هو تصريف قطنه بأحسن الشروط المستطاعة . فبسبب التخصص لا يمكن الاستغناء عن الواردات ولا عن الصادرات . ومن الخطأ إذن أن تسمى الدولة لوجود فائض مستمر في الميزان التجارى (١) ، وبخاصة أن هناك معاملات أخرى إلى جانب الصادرات والواردات المنظورة من شأنها أن تؤثر مثلها على مركز الدولة من حيث الدائنية أو المديونية في نطاق علاقاتها مع الخارج .

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه الجدول الذى يشمل بيانات عن قيمة جميع العمليات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى دولة معينة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة . وللجدول جانبان جانب الإيرادات (الدائن) وجانب المدفوعات (المدين) .

وبقيد فى جانب الإيرادات جميع العمليات التى من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية أو تقص حصيلة الدول الأخرى من

(١) سنرى فيما بعد عند دراسة نظرية مكرر التجارة الخارجية أن زيادة الصادرات قد تساعد على زيادة نشاط الاقتصاد القوى .

عملة هذه الدولة. فتدرج في هذا الجانب على أساس المعيار المتقدم قيمة الصادرات سواء أ كانت تدفع بالعملات الأجنبية أم بالعملة الوطنية . ويدرج فيه أيضاً قيمة القرض الذى يحصل عليه مقيم فى الدولة من شخص مقيم فى دولة أخرى ، وكذلك المبلغ الذى يسدد به مقيم فى الخارج ما عليه من دين قبل أحد المقيمين فى الدولة .

ويقيد فى جانب المدفوعات العمليات العكسية التى من شأنها أن تؤدى إلى نقص حصيلة الدولة من العملات الأجنبية أو زيادة حصيلة الدول الأخرى من عملة هذه الدولة . فتقيد فيه قيمة الواردات والقروض التى تمنح للمقيمين فى الدول الأخرى والمبالغ التى تسدد بها الديون الخارجية .

ويلاحظ فى هذا الشأن أن الإقامة وليست الجنسية هى التى يعول عليها للتمييز بين العمليات التى تعتبر دولية فتدرج فى ميزان المدفوعات والأخرى التى تعتبر وطنية فلا تدرج فيه . فتعتبر المعاملات دولية إذا كانت تعقد بين أشخاص يقيمون فى دول مختلفة حتى إذا كانوا ينتمون إلى جنسية واحدة وعلى عكس ذلك لا تعد المعاملات دولية رغم أنها تعقد بين أشخاص ينتمون إلى جنسيات مختلفة إذا كانت إقامتهم كلهم فى دولة واحدة .

ويمكن تقسيم العمليات الدولية إلى قسمين رئيسيين وفقاً للنظام الذى وضعته عصبة الأمم (١) .

أولاً : العمليات المتصلة بتبادل السلع والذهب لغير الأغراض النقدية ،

(١) لا يختلف هذا التقسيم فى جوهره عن تقسيم صندوق النقد الدولى .

والخدمات وتسمى « المعاملات الجارية أو الدخلية » Transactions Courantes
ou des revenus

ثانياً : العمليات المالية (Financières) والنقدية (Monétaires) .
ويشمل القسم الأول في جانب الإيرادات البنود الآتية :

- ١ — ثمن السلع المصدرة إلى الخارج على أساس قيمتها « فوب » .
- ٢ — المكسب الذي يعود على المقيمين من التجارة العابرة .
- ٣ — الذهب المصدر إلى الخارج لغير الأغراض النقدية .
- ٤ — ثمن الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الخارج كخدمات النقل والمواصلات والتأمين والخدمات المصرفية إلخ .
- ٥ — المبالغ التي يرسلها المهاجرون المستوطنون في الخارج إلى ذويهم المقيمين في الدولة .
- ٦ — نفقات السياح القادمين من الخارج أثناء إقامتهم وتجوّاهم في الدولة .
- ٧ — الهبات التي تمنحها حكومة أجنبية أو هيئة دولية أو أفراد بقيمون في الخارج وما إلى ذلك .

٨ — الفوائد والأرباح التي تدفع لبعض المقيمين في الدولة عن أموال قد أقرضوها أو استثمروها في الخارج (١) .

ويشمل هذا القسم في مدفوعاته المبالغ الناشئة عن العمليات العكسية

(١) هذه الفوائد والأرباح هي بمثابة ثمن للخدمة التي يسديها المقرضون إلى المقترضين . وهذا يبرر إدخالها في هذا القسم .

كشمن السلع المستوردة من الخارج^(١) وثمان الخدمات التي يؤديها أفراد أو شركات في الخارج إلى بعض المقيمين إلخ .

أما القسم الثاني فيشمل جميع العمليات الأخرى التي تؤثر على مركز الدولة من حيث الدائنية والمديونية . فيشمل تنقلات القوة الشرائية من دولة إلى دولة ، ويجب ملاحظة أنه ليس من الحتم أن يترتب على هذه التنقلات نقل حقيقي لرؤوس الأموال في صورة سبائك ذهب أو أوراق بنسكفوت بل قلما يحدث ذلك في أيامنا هذه . فإنه إذا أراد أحد المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة أن ينقل مبلغاً معيناً مقوماً بالعملة المصرية إلى مبلغ من الماركات يستطيع أن ينفق منه في ألمانيا لجأ إلى أحد البنوك المصرية ودفع له المبلغ المراد تحويله ، فيحضر له البنك شيكاً على مراسله في ألمانيا ويستطيع العميل بواسطته أن يسحب الماركات المطلوبة .

وتحتفظ بنوك كل دولة بأرصدة دائنة في معظم بنوك الدول الأخرى . ويمكن إنشاء هذه الأرصدة عن طريق الاتفاق كأن يتفق أحد البنوك في الجمهورية العربية المتحدة بأن يفتح حساباً دائناً بالجنهيات المصرية باسم أحد البنوك القائمة بألمانيا ومقابل ذلك يفتح هذا الأخير حساباً بالمساركات باسم البنك المصري . ولكن في معظم الأحيان تنشأ هذه الأرصدة نتيجة بيع منتجات أو تقديم خدمات للخارج أو على أثر قيام إحدى الدول بمنح تسهيلات دفع الدول الأخرى .

ويطلق اسم التحويل على عملية نقل مبلغ من دولة إلى أخرى ، فيفهم مما

(١) على أساس قيمتها « سيف » ولذلك إذا جمعنا صادرات دول العالم كافة من جهة ووارداتها كلها من جهة أخرى فإن المجموع الأول سوف يزيد عن المجموع الثاني بمقدار تكاليف النقل والتأمين البحري .

تقدم أن المقصود بتحويل مبالغ من جنهات إلى دولارات مثلا هو مجرد استبدال
رصيد مقوم بالدولارات في أحد البنوك بالولايات المتحدة برصيد مقوم
بالجنهات في أحد البنوك بالجمهورية العربية المتحدة .

وقد يكون الغرض من تنقلات القوة الشرائية من دولة إلى أخرى إما
القيام بعمليات طويلة الأجل (عمليات مالية) أو عمليات قصيرة الأجل
(عمليات نقدية) .

ويشمل ميزان المدفوعات الإيرادات الناشئة عن المعاملات المالية الآتية :

١ - أموال المقيمين في الخارج ، المستخدمة في شراء أملاك عقارية (بيوت
للسكنى أو عمارات أو أطيان) وأوراق مالية (سندات أو أسهم) محلية .

٢ - أموال المقيمين في الخارج المستخدمة للاكتتاب في قروض تصدرها
الحكومة المحلية أو إحدى الشركات القائمة داخل حدود الدولة .

٣ - الأموال التي يساهم بها المقيمون في الخارج في إنشاء مشروعات
محلية جديدة .

٤ - الأموال التي يسدد بها المقيمون في الخارج المبالغ التي كانوا قد اقترضوها
من بعض الأفراد المقيمين في الدولة .

ويشمل ميزان المدفوعات كذلك المدفوعات الناشئة عن العمليات المالية
العكسية كأموال المقيمين التي تستخدم في شراء أملاك في الخارج أو للاكتتاب
في قروض خارجية الخ .

ولا ينبغي أن تحويلات رؤوس الأموال التي يقصد منها القيام بعمليات
طويلة الأجل قد يعقبها بعد حين تحويلات مضادة تؤدي إلى نتائج عكسية ؛

تباع الأملاك والأوراق المالية المشتراة الخ . ولكن لا ينتظر انقلاب سريع في هذا النوع من العمليات .

أما العمليات النقدية فتمتاز بعدم الثبات وكثرة تنقلاتها المضادة .

ويقيد في ميزان المدفوعات في بند العمليات النقدية الإيرادات الناشئة عن ودائع المقيمين في الخارج لدى البنوك الوطنية ، الواجبة الدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير جداً لا يزيد عن سنة واحدة والإيرادات الناشئة عما يشتريه المقيمون في الخارج من أوراق تجارية محلية (كمبيالات) أو أذونات على الخزانة قصيرة الأجل ، ويقيد كذلك في هذا البند المدفوعات الناتجة عن العمليات العكسية .

ويعتبر مجموع الأموال المودعة في البنوك الأجنبية لحساب أفراد مقيمين في الدولة « احتياطي هذه الدولة من العملات الأجنبية » . وفي الأوقات العادية لا يزيد هذا الاحتياطي ولا يقل إلا تدريجاً تبعاً لمقتضيات التجارة والمعاملات الأخرى . غير أن تنقلات الأموال قصيرة الأجل تنشط في الحالتين الآتيتين إذا كانت إجراءات الرقابة على النقد الأجنبي لا تحظر هذا النوع من العمليات :

أولاً : إذا كان سعر الخلع مرتفعاً في دولة أجنبية إذ يكثر حينئذ تحويل الأموال الوطنية إلى أموال مقومة بعملة هذه الدولة لشراء الأوراق التجارية الواجبة الدفع بها والانتفاع بالسعر العالي للفائدة .

ثانياً : إذا عمدت الحكومة الوطنية إلى زيادة الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال أو اتبعت سياسة مالية موجهة ضد الرأسماليين ، أو

عجزت عن جعل حد للتضخم المالى فى البلاد فأصبح من المتوقع تخفيض قيمة عملتها إذ يكثر كذلك فى هذه الظروف طلب تحويل العملة الوطنية إلى أموال تودع فى البلاد الأجنبية .

ومما تجدر ملاحظته أن كل عملية من عمليات ميزان المدفوعات تؤدي إلى قيد مزدوج أحدهما فى جانب المدفوعات والآخر معادل له فى جانب الإيرادات ، لذلك يتحتم أن يتوازن ميزان المدفوعات بصفه دائمة .

فى حالة الصادرات — وهى من العمليات الجارية تدرج قيمتها فى جانب الإيرادات باعتبار أن الصادرات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية أو نقص حصيلة الدول الأخرى من العملة المحلية . لذلك تدرج قيمة البضائع المصدرة فى جانب الإيرادات بمجرد مرورها بأحد الجمارك فى طريقها إلى الخارج ، ولكن عملية التصدير لا تنتهى عند هذا الحد إذ تقابل عملية إرسال البضائع إلى المشتري عملية دفع ثمنها ويتم ذلك بإحدى طريقتين إما بدفع الثمن بالعملة الأجنبية أو بدفع الثمن بالعملة الوطنية ، فى الحالة الأولى يدفع المشتري فى الخارج قيمة البضائع المشتراة بعملة أجنبية ولا ترسل هذه العملة إلى دولة البائع إذ ليس لها أى استعمال فيها وإنما تودع باسمه فى أحد البنوك بدولة المشتري وتعتبر عملية الإيداع بمثابة إقراض إذ من شأنه أن يؤدي إلى نقص فى حصيلة الدولة من العملة الأجنبية ، ولذلك تعد عملية الإيداع — هذه من قبيل المدفوعات .

أما فى الحالة الثانية التى يتم فيها الدفع بالعملة الوطنية فإن هذا يفترض أن للمشتري رصيداً دائماً دائناً لدى أحد البنوك فى دولة البائع وأنه يسحب على هذا الحساب لدفع ثمن مشترياته فكان البنك يقوم بتسديد بعض ديونه وتعتبر عملية السداد من المدفوعات لأن من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة

الأجنبية من العملة الوطنية . وفي كلتا الحالتين تدرج في جانب المدفوعات قيمة مساوية للمبلغ الذى أدرج في جانب الإيرادات فيتمادل الجانبان بالضرورة .

وبالمثل في حالة الواردات فإن قيمتها تدرج في جانب المدفوعات وبما أنه يجب استيفاء ثمنها إما عن طريق السحب من الأرصدة الدائنة في الخارج أو عن طريق قيد الثمن في حساب الغير المقيمين لدى أحد البنوك المحلية ففى كلتا الحالتين تؤدي هذه العمليات إلا إيرادات تتمادل في القيمة مع المدفوعات وتدرج في ميزان المدفوعات .

وكذلك عند دفع الفوائد والأرباح عن القروض والاستثمارات الأجنبية فيدرج مقدارها في جانب المدفوعات في ميزان الدولة المقرضة أو المستثمر فيها الأموال وفي الوقت ذاته يدرج في جانب الإيرادات مقدار النقص في الأرصدة الدائنة الخارجية أو الزيادة في الأرصدة الأجنبية المحلية الناتج عن استخدام هذه الأرصدة للدفع . ويحدث عكس ذلك في ميزان مدفوعات الدولة المقرضة أو المستثمرة .

وفي حالة تحويل أموال من دولة إلى الخارج فالمقصود بذلك استبدال رصيد دائن في الخارج برصيد دائن في الدولة كما قدمنا فقد يكون المستفيد من المقيمين في الدولة فلا يحدث أى تغيير من وجهة نظر العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا تدرج هذه العمليات في ميزان المدفوعات لأنها مجرد تحويل بعض الأرصدة الدائنة في الخارج من مقيم إلى آخر في نفس الدولة .

غير أنه قد تسكر في الأوقات المضطربة طلبات التحويل من قبل المقيمين الذين يتوقعون انخفاضاً في قيمة عملتهم لذلك يفضلون أن يستبدلوا بها عملة دولة أخرى

أكثر ثباتاً . وفي هذه الحالة لا تكفى الأرصدة الدائنة المقومة بهذه العملة لاستجابة طلبات التحويل كلها فتلجأ البنوك المحلية إلى الاتفاق مع البنوك في الدولة الأخرى على إنشاء أرصدة دائنة جديدة لديها مقابل أرصدة لدى البنوك المحلية بنفس القيمة فيعتبر إنشاء الأرصدة الجديدة في الخارج بمثابة مدفوعات . أما إنشاء الأرصدة الأجنبية في البنوك المحلية فهي من قبيل الإيرادات . فيؤدي التحويل إلى زيادة الأرصدة الدائنة في الخارج وزيادة مماثلة لها للأرصدة الأجنبية في البنوك المحلية .

أما تسهيلات الدفع التي تمنحها أحياناً بعض الدول الأجنبية إلى المقيمين في دولة معينة فهي لا تدرج في ميزان المدفوعات . غير أنه عند إقدام هؤلاء المقيمين على استخدام هذه التسهيلات لدفع ثمن مشترياتهم في هذه الدولة فإنه ينشأ عن ذلك قرض يدرج في جانب الإيرادات ويقابله ثمن السلع المستوردة الذي يدرج في جانب المدفوعات .

ويمكن القول إن فائضاً في ميزان العمليات الدخلية يقابله حتماً عجز في ميزان العمليات الرأسمالية والعكس بالعكس .

ويفهم مما تقدم لماذا يتوازن ميزان المدفوعات حسابياً في كل لحظة . فقد تزداد قيمة الواردات عن قيمة الصادرات في وقت ما فتزداد التزامات الدولة نحو الدولة الأخرى ويترتب على ذلك إما نقص في الاحتياطي من العملات الأجنبية أو زيادة في القروض التي تحصل عليها من الدول الأخرى وفي كلتا الحالتين تزداد إيراداتها بمقدار الزيادة في مدفوعاتها فيتعادل ميزان المدفوعات وقد يحدث العكس حينئذٍ آخر فتزيد قيمة الصادرات على قيمة الواردات ويترتب على ذلك إما زيادة في الاحتياطي من العملات الأجنبية أو نقص ما عليها من ديون نحو الدول الأخرى . فية مادل أيضاً ميزان المدفوعات .

ويمكن توضيح ذلك بمثال : نفرض أن الجمهورية العربية المتحدة ، استوردت من الخارج بضائع قيمتها ٥٠ مليون جنيه وأنها دفعت أثمانها عن طريق السحب من أرصدها الدائنة في الخارج في حدود ٣٠ مليون جنيه وعن طريق الدفع بالعملة المصرية بالنسبة للباقي ففي هذه الحالة يبدو ميزان المدفوعات على الوجه الآتي :

ميزان المدفوعات

عام ١٩٦٥

بملايين الجنيهات

المدفوعات	الإيرادات	
٥٠		١ — المعاملات الجارية التجارة الدولية
	٣٠	٢ — المعاملات المالية والنقدية (أ) تغيير في الأرصدة الأجنبية
	٢٠	(ب) تغيير في حسابات غير المقيمين
٥٠	٥٠	

فيلاحظ أن تغيير الأرصدة الأجنبية بالزيادة يعتبر من المدفوعات وتغييرها بالنقص يعتبر من الإيرادات والعكس بالنسبة لحسابات غير المقيمين .
(م ٣ — الاتجامات)

وقبل الحرب العالمية الثانية أى قبل تعميم نظام الرقابة على النقد وما تبع ذلك من إجراءات أدت إلى عدم قابلية العملة للتحويل إلى عملة أخرى فإنه لم يكن لازماً أن يتبادل ميزان المدفوعات لدولة معينة في معاملاتها مع كل دولة على حدة بل كان يكفي أن يتوازن حسابها مع مجموعة الدول الأخرى فإن كان هناك ثلاث دول فقط ا ، ب ، ح

وكانت إيرادات ا من ب ١٠ ملايين من الجنيهات ومدفوعاتها إلى ب ٧ ملايين من الجنيهات وإيرادات ا من ج ٥ ملايين من الجنيهات ومدفوعاتها إلى ج ٨ ملايين من الجنيهات

فميزان مدفوعات الدولة ا مع ب غير متوازن وكذلك ميزانها مع ح . ولكن ميزان مدفوعاتها مع الدولتين مجتمعتين متوازن إذ أن مجموع إيراداتها من الخارج (١٥ مليون جنيه) يساوى تماماً مجموع مدفوعاتها إلى الخارج ، وكان يكفي ذلك قبل أن تفرض الرقابة على النقد الأجنبي لأنه كان من الممكن إذ ذاك تحويل أى مبلغ من عملة إلى عملة بدون أى قيد . فكان في متدور الدولة ا أن تستعمل الفائض في ميزانها مع ب ومقداره ٣ ملايين من الجنيهات لشراء نفود من عملة ح لتعوض به العجز في ميزانها مع هذه الدولة وهو ٣ ملايين من الجنيهات أيضاً .

أما الآن فقد أصبحت التجارة ذات طرفين - (le commerce bilatéral) في كثير من الأحيان بمعنى أنه إذا كانت صادرات مصر إلى الهند مثلاً ، تزيد عن وارداتها منها ونتج عن هذا رصيد دائن لنا في بعض بنوك الهند ، فلا يمكن تحويل هذا المبلغ من الروبيات إلى رصيد دائن في أحد البنوك الإيطالية واستخدامه في سد عجز ميزان مدفوعاتها مع إيطاليا . والأمر كذلك بالنسبة لعملات عدد كبير من الدول ، ولكن منذ آخر ديسمبر عام ١٩٥٨ أصبحت العملات الخاصة بدول أوروبا الغربية قابلة للتحويل إلى العملات الأخرى بالنسبة للمقيمين خارج الدولة .

فلا يكفي والحال كما هي الآن ، أن يكون ميزان مدفوعاتنا متوازناً مع الدول في مجموعها بل يجب أيضاً أن يتوازن مع كل دولة على حدة أو يكون متوازناً مع كل مجموعة من الدول التي تتعامل بعملة معينة .

لاشك أن ضرورة موازنة ميزان مدفوعات الدولة في معاملاتها مع كل دولة على حدة من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض حجم المعاملات الاقتصادية الدولية . وسنوضح ذلك بمثال . نفرض أن هناك ثلاث دول أ ، ب ، ح وأن مدفوعات وإيرادات كل منها تشمل في بيانات الجدول الآتي :

	ح	ب	أ	
٢٣	١٨	٥		أ
١٧			١٥	ب
٢٠		١٢	٨	ح
٦٠	٢٠	١٧	٢٣	

إيرادات

مدفوعات

يتبين من هذا الجدول أن مدفوعات أ إلى ب تبلغ ٥ مليون جنيه حتى حين أن إيراداتها منها تبلغ ١٥ مليون جنيه . كذلك مدفوعات أ إلى ح تبلغ ١٨ مليون جنيه في حين أن إيراداتها منها تبلغ ٨ مليون جنيه فقط ، ومدفوعات ب إلى ح تبلغ مليونين من الجنيهات وإيراداتها منها تبلغ ١٢ مليون جنيه . فلا يتوازن ميزان مدفوعات أية دولة في معاملاتها مع دولة أخرى على حدة ، غير أن مجموع مدفوعات أ يتعادل مع مجموع إيراداتها : ٢٣ مليون جنيه كما يتعادل مجموع مدفوعات ب مع مجموع

إيراداتها : ١٧ مليون جنيه ، ويتعادل مجموع مدفوعات ح مع مجموع إيراداتها : ٣٠ مليون جنيه . ويقدر مجموع حجم المعاملات بمبلغ ٦٠ مليون جنيه .
أما إذا حاولت كل دولة أن تجعل مدفوعاتها لدولة معينة لا تزيد عن إيراداتها منها أدى هذا إلى تخفيض حجم المعاملات الدولية إلى النصف كما يثبت من الجدول الآتي :

	ح ب ا			
	ح	ب	ا	
١٣	٨	٥		ا
٧	٢		٥	ب
١٠		٢	٨	ح
٣٠	١٠	٧	١٣	

إيرادات

مدفوعات

في هذه الحالة تحاول كل دولة تخفيض مدفوعاتها للدولة الأخرى إلى مقدار إيراداتها منها . وبما أن مدفوعات ا إلى ب تبلغ ٥ مليون جنيه لذلك خفضت ب مدفوعاتها إلى ا من ١٥ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه وكذلك خفضت ا مدفوعاتها إلى ج و ح مدفوعاتها إلى ب .
فينتج عن ذلك نقص في حجم المعاملات الدولية من ٦٠ مليون جنيه إلى ٣٠ مليون جنيه .

ويبين الجدول الآتي ميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٥٩ . وقد استقينت بياناته من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي (العدد الثاني لسنة ١٩٦٠) مع تعديل طفيف في طريقة العرض :

ميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٥٩ (بملايين الجنيهات)

المعاملات	المدفوعات	الفائض والعجز
<u>المعاملات الجارية .</u>		
التجارة الدولية	١٦٤ر٣	٢٣٥ر٣
التجارة العابرة	٣ر٠	٢ر٣
التأمين (على الواردات والصادرات)	٠ر٦	٠ر٦
الملاحة	١٢ر٥	١١ر٥
السياحة وتحويلات الإعانات	١ر٨	٨ر٩
فوائد وأرباح	٦ر٣	٢ر٢
رسوم المرور في قناة السويس	٤٤ر٤	
مصرفات الحكومة	٣٢ر٠	٢٧ر٩
عمليات أخرى		١٢ر٢
المجموع	٢٦٤ر٩	٣٠٠ر٩
<u>عجز المعاملات الجارية</u>		
<u>المعاملات الرأسمالية :</u>		
قروض	١٩ر٣	١ر٤
هبات	—	—
تفويضات		٦ر٥
المجموع	١٩ر٣	٧ر٩
<u>رصيد المعاملات الرأسمالية</u>		
<u>إجمالي العجز</u>		
<u>معاملات التسوية</u>		
تغير في الأرصدة الأجنبية	١٨ر٩	٢ر١
تغير في حسابات غير المقيمين	٨ر٣	١ر٤
تسديدات لصندوق النقد	—	٠ر٩
ذهب تقدي	١ر٨	—
السهم والخطأ		
المجموع	٢٩ر٠	٤ر٤
فائض معاملات التسوية		٢٤ر٦ +

يلاحظ في الجدول السابق مايلي :

أولاً : لم يتبع في وضع الميزان الحسابي التقسيم الثنائي الذي اتخذناه أساساً لدراستنا وفقاً لتوجيهات عصبة الأمم ، بل قسمت المعاملات إلى ثلاثة أقسام الأول للمعاملات الجارية والثاني للمعاملات الرأسمالية والثالث للمعاملات التسوية ، إذ يمكن اعتبار بعض المعاملات الرأسمالية تلقائية أو قائمة بذاتها (Autonomes) وإدخالها في القسم الثاني كما في حالة الاستثمار الأجنبي أو التحويل إلى الخارج بغية الارتفاع بسعر مرتفع للفائدة في دولة أجنبية في حين أن البعض الآخر من المعاملات الرأسمالية لا يقصد منها إلا تسوية معاملات جارية أو غيرها . كما سحب من أرصدة دائنة أجنبية لدفع ثمن الواردات . وقد يفصل هذا النوع الأخير من المعاملات الرأسمالية ويدخل في قسم ثالث مستقل .

ثانياً : هناك عجز في الميزان التجاري يبلغ ٧١ مليون جنيه وتفسير ذلك أن الجمهورية العربية المتحدة في طور التنمية الإقتصادية مما يستلزم التوسع في إستيراد الآلات والمعدات اللازمة للصنيع .

وقد درس بعض الاقتصاديين أثر التطور الإقتصادي على ميزان المدفوعات . فقسموا فترة التطور من حيث تأثيرها على المدفوعات والمتحصلات الدولية إلى أربع مراحل :

المرحلة الأولى هي مرحلة الانطلاق وفيها يزيد الاستيراد وتزيد تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج فيؤدي هذا إلى وجود عجز في الميزان التجاري وعجز في تحويلات الأرباح والفوائد (١) . وفائض في التحويلات الرأسمالية .

(١) لم تتحقق هذه الظاهرة الآن بالنسبة إلى مصر ولكن هذا العجز كان كبيراً قبل تأميم قناة السويس إذ بلغ ١٨ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ، ومن المتوقع أن يزيد بعد عام ١٩٦٤ .

المرحلة الثانية هي المرحلة التي يقل فيها معدل استيراد الآلات والمعدات من الخارج بعد إنجاز المشروعات الأساسية اللازمة للتصنيع وتزيد أعباء الديون والاستثمارات الأجنبية السابقة فتربو على التحويلات الرأسمالية الناتجة عن القروض والاستثمارات الجديدة . لذلك يتحتم أن يكون هناك فائض في الميزان التجارى .

المرحلة الثانية هي مرحلة البلاد حديثة التقدم ، ويؤدى هذا التقدم إلى زيادة الدخل ومن ثم إلى التوسع في الإدخار . وبما أن فرص الاستثمار الداخلى تقتصر لذلك يلبغ الأفراد إلى استثمار أموالهم في الدول الأخرى فتزيد التحويلات الرأسمالية إلى الخارج . وتستمر تحويلات الأرباح والفوائد إلى الدائنين الأجانب غير أن التحويلات العكسية تزداد أهمية أكثر فأكثر . ويستلزم هذا الوضع وجود فائض في الميزان التجارى .

المرحلة الرابعة هي مرحلة الدول المتطورة العريقة في التقدم وفيها يزيد صافى تحويلات الفوائد والأرباح إليها لكثرة قروضها واستثماراتها في الخارج ويحدث ذلك عجزاً في ميزانها التجارى .

ثالثاً : تحتاج بعض بنود ميزان المدفوعات إلى توضيح وتفسير .

١ — السياحة وتحويلات الإعانات : لاشك أن المتحصلات السياحية تزيد عن ١٨ مليون جنيه إذ تقدر مصلحة السياحة ما ينفقه السياح الأجانب في مصر بأكثر من ٢٠ مليون جنيه في السنة عن طريق إحصاء عددهم وعدد الأيام التي يقضونها في الفنادق .

ومن المحتمل أن يتضمن بند الملاحة بعض المتحصلات السياحية التي يتعذر أحياناً فصلها عنها كما أنه من الجائز أن يحضر السائح معه كمية من أوراق النقد المصرية التي تسربت إلى الخارج .

والمقصود بتحويلات الإعانات المبالغ المحولة للطلبة المصريين الذين يدرسون في الخارج والمبالغ المحولة إلى الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ — مصروفات الحكومة : تتضمن مصروفات السلك السياسي والبعثات العلمية الحكومية والاشتراك في المنظمات الدولية ونفقات حضور المؤتمرات وما إلى ذلك .

٣ — عمليات أخرى : يشمل هذا البند بنوداً أخرى غير موزعة لأنها ناتجة عن تحويلات فردية تقل عن ١٠٠ جنيه ولا يلزم القانون في هذه الحالة أن تذكر البنوك الغرض من التحويل .

٤ — تسديدات صندوق النقد : يوضع هذا البند في القسم الثالث لأن موارد صندوق النقد الدولي تستخدم لتسوية المعاملات الدولية . ففي إمكان كل عضو في هذه الهيئة أن يشتري مقداراً من عملة أجنبية مقابل الدفع بالعملة الوطنية ، غير أن نظام الصندوق يقضى بأن تسدد المبالغ المشتراة من الصندوق تدريجياً عندما يتيسر ذلك .

وقد وضع الذهب النقدي في هذا القسم أيضاً لأنه يستخدم أيضاً لتسوية التالديون الدولية عندما يتمنذر الحصول على العملات الأجنبية بطريقة أخرى .

الفصل الرابع

الصرف الأجنبي

تنتج عن المعاملات الاقتصادية الدولية ديون تستوجب حصول المدين على وسائل دفع يقبلها الدائن فالمستورد المصري الذي اشترى آلات من إيطاليا قد يصدر - لو وافقه البائع في ذلك - كبيالة أو سنداً إذنيّاً يتعهد فيه بدفع مبلغ من «الجنيهات المصرية في تاريخ محدد، أو بسعى - إذا اشترط البائع أن يكون الدفع بالعملة الإيطالية - للحصول على كبيالة واجبة الدفع في إيطاليا ومقومة بالليرات أو شيك مسحوب على أحد البنوك الإيطالية أو أى بنك أجنبي من هذا القبيل . وتسمى عمليات بيع وشراء وسائل دفع تصالح في بلاد أخرى بعمليات الصرف الاجنبي .

وهي تؤدي إلى تحديد نسبة تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية وتعرف هذه النسبة بسعر الصرف فيقال مثلاً إن الجنيه المصري يعادل ٩ دويتش مارك، أو مايقرب من ١١ فرنكا جديداً أو ٣ر٢ من الدولارات الأمريكية أو بعبارة أخرى أن المارك ، سعره ٩ر١٠ قروش والفرنك ٨ر٨ قروش والدولار نحو ٣ر٤ قرشاً .

وقد تتم عملية استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية عن طريق «عملية الصرف اليدوى» والمقصود بذلك إعطاء وحدات من النقود الأجنبية مقابل عملة وطنية أو العكس ، ويلجأ إليها عادة السياح الذين يحضرون معهم كمية معينة من عملتهم الوطنية لمواجهة النفقات المستعجلة ، ولكن في معظم الأحوال يتم

الاستبدال عن طريق « المصرف المسحوب » أى عن طريق بيع وشراء « صكوك أجنبية » - ويطلق هذا اللفظ على جميع السندات التى تمثل ديناً مقوماً بالعملة الأجنبية كالكبيالات والسندات الإذنية والشيكات والقيم المنقولة والتحويلات التلغرافية . والمفروض أن تكون هذه الصكوك ذات سيولة كبيرة . أى واجبة الدفع فى الحال أو بعد وقت قصير وبطبيعة الحال يختلف سعر الصرف تبعاً لدرجة سيولة الصك موضع البيع والشراء والسعر الذى يؤخذ فى الاعتبار عادة هو سعر الصرف الخاص بالتحويلات التلغرافية .

ويمكن تحديد سعر الصرف بإحدى طريقتين إما بالطريقة التى تتحدد بها : أسعار الساع المختلفة وبمقتضاها يعين عدد الوحدات من النقود الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية المختلفة ، فيقال مثلاً إن الدولار يساوى ٤٣ قرشاً والسترلينى ١٢٥ قرشاً وتطبق هذه الطريقة المعروفة « بالتحديد غير الثابت » لسعر الصرف فى معظم بلاد العالم وإما يحدد سعر الصرف عن طريق تعيين عدد الوحدات اللازمة من كل عملة أجنبية مقابل الوحدة من العملة الوطنية وهى الطريقة المعروفة « بالتحديد الثابت » لسعر الصرف وتلجأ إليها سوق لندن المالية .

١ — الصرف فى حالة الذهب :

فى ظل قاعدة الذهب يظل سعر الصرف بين العملات المختلفة ثابتاً فى حدود ضيقة . ومن المعروف أن هذا النظام يتسم بالخصائص الآتية :

- ١ — تحديد قيمة كل عملة بمقدار معين من الذهب فإذا كان الجنيه يمثل ٨ جرامات من الذهب والدولار جرامين من نفس المعدن تحدد سعر التكافؤ بين العمليتين بجنيه واحد مقابل ٤ دولارات .

ب — حرية تحويل العملة الورقة الوطنية إلى ذهب والذهب إلى عملة ورقية وطنية على أساس سعر ثابت . فقد تستخدم العملة الذهبية في التداول الداخلي ولكنها لا تستخدم وحدها بل يستعان أيضاً بعملة ورقية أسهل وأخف في المعاملات من العملة الذهبية . وينبغي أن تكون هذه العملة الورقية قابلة للتحويل بسعر ثابت .

ح — حرية استيراد الذهب وتصديره بمعنى ألا تفرض الحكومة أية قيود على عمليات نقل الذهب من دولة إلى دولة .

إذا توافرت هذه الشروط لابد أن يظل سعر الصرف ثابتاً في نطاق ما يسمى « حدى الذهب » Gold Points ونوضح ذلك بمثال مبسط : نفرض أن هناك دولتين فقط : الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة وأن سعر التكافؤ بين العملة هو جنيه واحد مقابل ٤ دولارات وأن المعاملات الاقتصادية بين الدولتين مقصورة على تجارة الصادرات والواردات وأن الميزان التجاري في وقت ما يتمثل بالأرقام الآتية :

الولايات المتحدة	الجمهورية العربية المتحدة
الصادرات : ١٠٠ مليون جنيه	الواردات : ٤٠٠ مليون دولار
الواردات : ١٠٠ مليون جنيه	الصادرات : ٤٠٠ مليون دولار

في هذه الحالة حيث تعادل الصادرات والواردات في كلتا الدولتين يمكن تسوية الديون الخارجية دون نقل أية كمية من الذهب فقد تنجز التسوية بهذه الطريقة : يصدر المستوردون الأمريكيون المدينون للتجار المصريين كمبيالات يتعهدون فيها بدفع ٤٠٠ مليون دولار وترسل هذه الكمبيالات إلى الجمهورية العربية المتحدة للمصدرين فيها فيعرضها هؤلاء على البنوك مقابل ١٠٠ مليون

جنيه . وتوافق البنوك على ذلك لأنها تعلم أن هذه الكمبيالات المقومة بالدولارات موضع طلب من قبل المستوردين المصريين الذين يحتاجون إليها لدفع ثمن مشترياتهم من الولايات المتحدة . فتنقل ملكية الكمبيالات مرة أخرى من الجمهورية العربية المتحدة إلى بلادها الأصلية ويستطيع المصدرون الأمريكيون أن يتقاضوا قيمتها عن طريق البنوك ويقوم المستوردون الأمريكيون بدفع هذه القيمة عند حلول تاريخ استحقاقها . فنلاحظ أنه يمكن بهذه الطريقة تسوية الديون الناتجة عن المعاملات الدولية في كلتا الدولتين بأن يدفع المستوردون فيها ما عليهم من ديون إلى المصدرين المقيمين في نفس الدولة .

أما إذا كان الميزان التجاري غير متوازن ^(١) فيستدعى الأمر نقل كمية من الذهب من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة . ففي المثال السابق نفرض أن الصادرات المصرية تظل كما هي ١٠٠ مليون جنيه في حين أن وارداتها من الولايات المتحدة تزيد إلى ١٥٠ مليون جنيه إذا لم يستوردوا الأمريكيون إلى الطريقة السابقة لاستيفاء ديونهم قبل المصريين فإن المعروض من الدولارات يقل في هذه الحالة عن حاجة المستوردين إليها : فالمعروض ٤٠٠ مليون دولار فقط في حين أن المطلوب ٦٠٠ مليون دولار لذلك سيتجه سعر الدولار إلى الارتفاع عن سعر التكافؤ وهو ٢٥ قرشا . ولكن إذا فرضنا أن تكاليف نقل الذهب من الجمهورية العربية المتحدة إلى أمريكا بالإضافة إلى تكاليف تأمينه ضد الضياع أو السرقة والفوائد المستحقة مدة النقل تبلغ كلها نصف قرش عن كل كمية ذهب تمثل دولاراً واحداً فإن سعر الدولار في الكمبيالات لا يمكن أن يزيد عن ٢٥ قرشا إذا وافق المستوردون المصريون على دفع أكثر من ذلك للحصول على الدولار مادام في إمكانهم تحويل الجنيهات إلى

(١) نفرض عدم وجود عمليات أخرى غير العمليات التجارية .

ذهب يرسل إلى أمريكا ثم يحول إلى دلاور على أساس سعر التكافؤ ، ولا يكلفهم الدولار بهذه الكيفية سوى ٢٥٠ قرشا . لذلك سنرى أن الدولار في سوق العملات الأجنبية المصرية لا يزيد عن هذا السعر وأن كمية من الذهب ستنتقل من الجمهورية العربية المتحدة إلى أمريكا في هذه الحالة فيسمى هذا السعر (٢٥٠ قرشا) حد خروج الذهب .

وفي الحالة العكسية إذا زادت الصادرات المصرية إلى ١٥٠ مليون وظلت الواردات عند مستواها السابق ١٠٠ مليون جنيه ولجأ المستوردون الأمريكيون إلى إصدار كمبيالات لدفع ثمن مشترياتهم من الجمهورية العربية المتحدة فإن المعروض من الدولارات سيزيد عن المطلوب منها في سوق العملات الأجنبية ويميل سعر الدولار إلى الانخفاض بالنسبة إلى الجنيه ويتحمل الفرق بين سعر التكافؤ والسعر الفعلي المستوردون الأمريكيون الذين أصدروا الكمبيالات . لذلك إذا رأوا أن السعر ينخفض إلى أقل من ٢٥٠ قرشا للدولار فضلوا إرسال الذهب بدلا من إصدار الكمبيالات فلا يمكن أن ينخفض الدولار عن هذا الحد بل يظل عند ٢٥٠ قرشا ويقترن ذلك بمرور الذهب من أمريكا إلى الجمهورية العربية المتحدة فيسمى هذا السعر حد دخول الذهب .

وبالإختصار نرى أنه في حالة قاعدة الذهب يظل سعر الصرف بين العملات المختلفة ثابتا في حدود ضيقة لا تتجاوز عادة ١ ٪ من سعر التكافؤ إرتفاعا وانخفاضا .

٢ — الصرف في نظام العملة الإلزامية :

أما في حالة العملة الورقية الإلزامية فإن الأمر يختلف عن ذلك إذ يتسم هذا النظام بوجود عملة ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت وعدم

استخدام الذهب في التداول الداخلى وإخضاعه لقيود شديدة عند التصدير إلى الخارج . فإذا زاد الطلب على عملة أجنبية معينة بالنسبة إلى المعروض منها بسعر معين للصرف أدى هذا إلى إرتفاع قيمة العملة الأجنبية دون أن يمكن وضع حد لهذا الارتفاع عن طريق إرسال الذهب فيعتبر سعر الصرف قابلاً للتغير في نطاق واسع مما يدعو إلى المضاربة . وفي هذه الحالة لا يأتى الطلب على العملة الأجنبية من قبل المستوردين والمنتفعين بخدمات تستدعى مدفوعات للخارج فحسب بل يأتى أيضاً من قبل المضاربين الذين يطلبون تحويل أموال كثيرة من الدولة إلى الخارج أو العكس .

فقد قدمنا أن هذا التحويل لا يعنى نقل عملة من دولة إلى دولة ، بل مجرد إستبدال رصيد دائن لدى أحد البنوك في الخارج برصيد دائن لدى بنك محلى كأن يتفق بنك ألماني مع مراسله البريطانى على أن يفتح له حساباً دائناً مقداره ١٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠ مارك مقابل حساب باسمه يبلغ ١٠٠٠٠٠ ر ١٠٠ جنيه إسترليني على فرض أن السعر للصرف بين الأسترليني والمارك هو جنيه إسترليني واحد مقابل ١٢ ماركا .

ويقل رصيد الماركات كما لجأ أحد البريطانيين إلى الشراء من ألمانيا ودفع ثمن مشترياته عن طريق السحب من هذا الرصيد وكذلك يقل رصيد الجنيهات الأسترلينية كما أقبل الألمان على الشراء من بريطانيا أو طلب خدمة من المقيمين فيها . لذلك إذا كان الميزان التجارى بين الدولتين في غير صالح ألمانيا أدى هذا إلى تناقص الأرصدة الأسترلينية المملوكة للألمان مع بقاء الأرصدة المقومة بالماركات على حالها تقريباً . لذلك تعتمد البنوك الألمانية إلى طلب جديد لاستبدال أرصدة إسترلينية بأرصدة مقومة بالماركات . ولما كانت البنوك البريطانية في غنى عن أرصدة إضافية بالماركات فإنها تشترط للموافقة على هذا الاستبدال أن

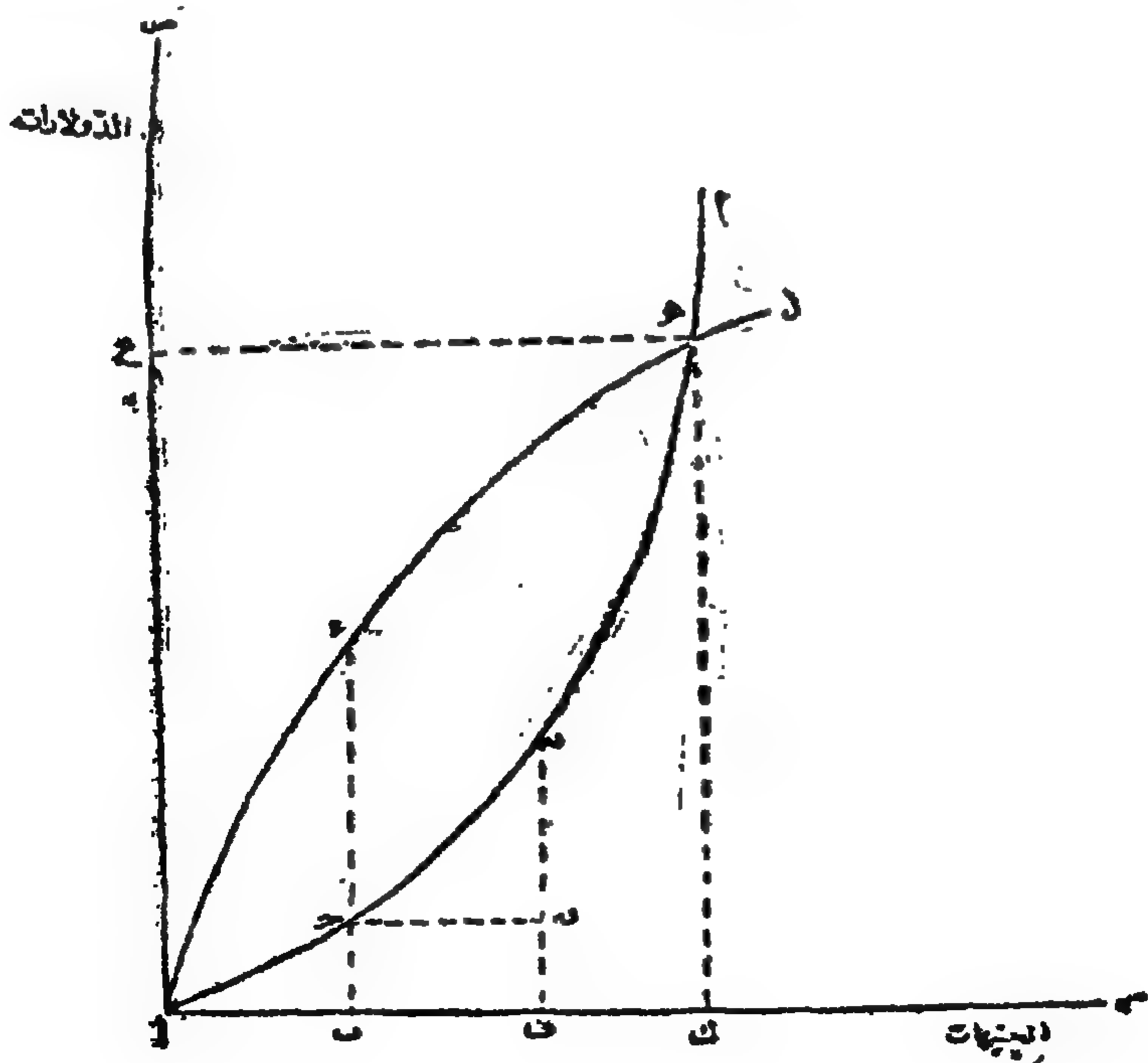
يكون سعر الصرف بين العملتين في صالح الاسترليني كأن يكون الجنيه الواحد مقابل ١٣ ماركا بدلا من ١٢ ماركا .

فترى أن سعر الصرف في حالة العملة الورقية الإلزامية يتحدد كثنان أية سلعة بظروف العرض والطلب فيرتفع سعر العملة الأجنبية عندما يزيد الطلب عليها ويقل المعروض منها وينخفض في الحالة العكسية . غير أن الطلب على العملة الأجنبية قد ينتج كما قدمنا عن المضاربين الذين يتوقعون انخفاضا في قيمة العملة الوطنية ، فيطلبون أرصدة مقومة بهذه العملة مقابل أرصدة مقومة بعملة أخرى يرون أنها أكثر ثباتا . ويؤدي هذا التحويل إذا زاد عن حد معين إلى تدهور قيمة العملة الوطنية فعلا .

ولكن في الظروف العادية التي تقل فيها عمليات المضاربة فإن سعر الصرف يتوقف على حالة الطلب والعرض للعملات الأجنبية الناتجة عن المعاملات الجارية كالتجارة والخدمات ومعاملات الاستثمار العادية . والمشاهد أن هذه المعاملات تتأثر بمستوى الأسعار السائد داخليا بالقياس إلى مستواها في البلاد الأخرى فإذا فرضنا أن سعر الصرف بين الجنيه والدولار هو جنيه واحد مقابل دولارين وأن كمية السلع التي يمكن شراؤها بجنيه في الجمهورية العربية المتحدة تعادل تقريبا كمية السلع التي يمكن شراؤها بدولارين في أمريكا اعتبرنا أن النسبة بين مستوى الأسعار في كلتا الدولتين تتفق تماما مع النسبة بين الجنيه والدولار أو بعبارة أخرى تتفق النسبة بين القوة الشرائية للجنيه في مصر والدولار في أمريكا مع سعر الصرف السائد بين العملتين . لذلك تستقر المعاملات بين هاتين الدولتين .

أما إذا تبين أن الكمية من السلع التي يمكن شراؤها بجنيه في بلادنا تزيد

عما يمكن شراءه بدولارين في الولايات المتحدة وتعاذل تقريباً ما يشتري بثلاثة دولارات فإن هذا دليل على أن سعر الصرف الحالى لا يستقيم مع مستوى الأسعار الأمريكية بالقياس إلى الأسعار الداخلية في مصر ويدعو هذا الوضع إلى زيادة صادراتنا إلى أمريكا وقلة وارداتنا منها ، فيقل الطلب على الدولارات بالنسبة للمعروض منها وينخفض سعر الدولار بالنسبة إلى الجنيه ويستمر في الانخفاض حتى يصبح الجنيه معادلاً لثلاثة دولارات بدلامن اثنين . فيبدو من ذلك أن القيمة الداخلية للعملة أو قوتها الشرائية داخل الدولة تؤثر على قيمتها الخارجية أى على سعر الصرف بحيث يمكن القول إن سعر الصرف بين عملتين سيتحدد بحيث تكاد تتعاذل القوة الشرائية الداخلية لكل منهما ما لم يكن هناك أثر لعوامل نفسية تؤدي إلى المضاربة . ويمكن توضيح الطريقة التي يتحدد بها سعر الصرف بين العملة المصرية وإحدى العملات الأجنبية ، كعملة الولايات المتحدة مثلاً بواسطة الرسم البياني الآتي .



يمثل المحور الأفقي وحدات من الجنيهات والمحور الرأسى وحدات من الدولارات ، ويتحدد سعر الصرف بين العملتين بواسطة منحنى « الطلب المتبادل » ا هـ م ، ا هـ ل ، فكل من ج . ع . م والولايات المتحدة يطلب عملة الدولة الأخرى مقابل عملتها الخاصة . ويمثل المنحنى ا هـ م مدى استعداد ج . ع . م لعرض جنيهات مقابل دولارات والملاحظ أن هذا المنحنى يبدأ فى نقطة الأصل وهو بطلء الانحدار ثم ينحنى إلى أعلى أكثر فأكثر ويتزايد انحداره لأن ج . ع . م فى حاجة ماسة إلى الدولارات فى أول الأمر قبل حصولها على أى مقدار منها لذلك فهى مستعدة أن تعطى المقدار ا ب من عملتها مقابل وحدات قليلة من الدولارات ب ح و لكن بعد حصولها على هذا القدر من العملة الأجنبية تقل حاجتها إلى الزيد منها فلا تقبل على إعطاء نفس المقدار من الجنيهات ب ف (= ا ب) إلا لقاء مقدار أكبر من الدولارات وهكذا كلما توسعت فى التبادل .

ويمثل المنحنى ا هـ ل مدى استعداد الولايات المتحدة لعرض دولارات مقابل جنيهات وهو شبيه بالمنحنى السابق . ويتحدد سعر الصرف بين العملتين عن طريق مواجهة المنحنيين . فالجمهورية العربية المتحدة مستعدة لإعطاء ا ب من الجنيهات مقابل ب ح من الدولارات غير أن الدولة الثانية مستعدة أن تعطى مقداراً أكبر من الدولارات (ب د) مقابل المقدار ا ب من العملة المصرية ولذلك سوف تحدث منافسة بين الأمريكيين فى طلبهم على الجنيهات مما يؤدي إلى توسيع نطاق التبادل . وكلما تناول التبادل مقداراً أكبر من الجنيهات قل التباين بين شروط الطرفين لإجراء الصفقة حتى تبلغ الحنيها المعروضة ا ك ويقابلها مقدار ا ع من الدولارات ، فيتحدد سعر الصرف على هذا الأساس : (م ، — الاتجاهات)

سعر الجنيه = $\frac{أع}{أك}$ ولا يتغير إلا إذا تغير موضع كل من المنحنين $أه م ه$
١. ل بالنسبة للآخر . وقد يحدث هذا على أثر زيادة أو قلة إقبال المصريين على
المنتجات والخدمات الأمريكية في حين أن إقبال الأمريكيين على البضائع
والخدمات المصرية لم يطرأ عليه أى تغير أو عكس ذلك .

الفصل الخامس

الصرف الموجه

يعترف جميع الاقتصاديين الآن بضرورة توجيه الصرف في حالة الخروج عن قاعدة الذهب وعدم استخدام وسيلة دولية للدفع ، والمقصود بهذا التوجيه التأثير على أسعار تبادل العملات بعضها ببعض بحيث لا تتعرض هذه الأسعار لتقلبات كثيرة وعنيفة قد تسيء إلى حسن سير المعاملات الدولية . فقد يطلق لفظ الصرف الموجه على عدة أنظمة متباينة . غير أنه يشير بوجه خاص إلى نظام الرقابة على النقد .

ويمكن تعريف الرقابة على النقد بأنها مجموعة من القيود التي تفرضها السلطة النقدية على بيع وشراء الصكوك المقومة بالعملات الأجنبية ، لاستخدامها على أحسن وجه تحقيقاً لبعض الأغراض (١) .

وقد كانت ألمانيا أول دولة توسعت في انتهاج هذه السياسة عندما حلت بها أزمة عام ١٩٣١ ثم تبعتها كثير من الدول واحدة بعد أخرى ، فشاع استخدام هذا النظام حتى كاد يعم جميع بلاد العالم بعد نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

١ — أغراض الرقابة :

يستهدف هذا النظام تحقيق ثلاثة أغراض رئيسية :

(١) يراحم تقرير صندوق النقد الدولي عن الرقابة على النقد عام ١٩٥٠ ، الفصل الثاني .

— حماية العملة الوطنية من خطر الانهيار نتيجة للمضاربة وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج .

— المحافظة على موازنة ميزان المدفوعات عندما يختل نتيجة للكساد الذى يسود بعض البلاد فى الخارج أو لاضطرابات هيكلية فى الداخل .

— سيطرة الحكومة على موارد الدولة فى أوقات الحروب أو لتنفيذ الخطط الاقتصادية القومية .

ويجدر بنا توضيح هذه الأغراض على النحو الآتى :

(١) حماية العملة : كانت الرقابة على النقد ترمى أول الأمر إلى تحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية وثباتها حين تضطرب الأحوال الاقتصادية ويفقد الأفراد ثقتهم فى العملة الوطنية فيعمدون إلى تهريب رؤوس أموالهم ويكثر طلب تحويلها إلى عملات أجنبية مما يعرض ميزان المدفوعات إلى الخطر . ففي مثل هذه الأحوال لا تجدى الوسائل العادية لإعادة توازن المدفوعات ، فإقامة الحواجز الجمركية قد تقال من الاستيراد وتحد من الطلب على العملات الأجنبية لهذا الغرض ولكنها تعجز من منع تسرب الأموال الوطنية إلى الخارج . وتخفض قيمة العملة الوطنية قد يصلح علاجاً لاختلال الميزان التجارى ، ولكنه لا يحول دون تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، لأن الغرض الذى يقصد إليه مهربها هو أن تكون بمثابة عن الاضطرابات النقدية المحلية ولا يثنى عن غرضه ارتفاع قيمة العملات الأجنبية وخصوصاً متى كان يتوقع انخفاضاً آخر فى عملة بلاده فيجنى من ورائه كسباً عند إعادة أمواله إلى وطنه .

أما سياسة سعر الخصم فهى وإن كانت تحكم تنقلات رؤوس الأموال

« المفضية إلى التوازن » *equilibrants* وتعوق خروج الأموال الوطنية في الحالات العادية ، إلا أنه لاساطة لها على التقلبات « المفضية إلى اختلال التوازن » التي تحدث عندما تنهار الثقة في العملة الوطنية ^(١) .

فالمراقبة على النقد هي العلاج الوحيد لاضطراب قيمة العملة الوطنية في هذه الحالة لأن هذا النظام يقضى بأن تحتكر الدولة شراء الصكوك الأجنبية وبيعها . عن طرأق الإدارة المركزية للمراقبة على النقد . فإن هذه الهيئة تستولى على جميع الأرصدة والصكوك الأجنبية المملوكة لمقيمين في الدولة وتدفع لهم قيمتها بالعملة الوطنية على أساس السعر الرسمي للصرف . فكل من يصدر سلعة إلى الخارج أو يقدم خدمة ما إلى أحد المقيمين فيه ، ملزم بتسليم ما يتقاضاه من العملة الأجنبية لقاء هذا إلى إدارة الرقابة ، ولا يسمح له أن يستبقيه مودعاً باسمه لدى أحد البنوك الأجنبية . ولهيئة الرقابة وحدها حق التصرف في العملات الأجنبية التي تستولى عليها ، فهي تباعها بالسعر الرسمي أيضاً ، للمواطنين الذين استوردوا سلعا أو انتفعوا بمخدمات من الخارج كي يدفعوا بها ما عليهم من ديون ، وتمتنع عن بيعها لمن يريد تحويل أمواله إلى الخارج لغرض مالى أو نقدي . ويمكن بذلك المحافظة على قيمة العملة .

(ب) موازنة ميزان المدفوعات : في نظام الرقابة لا يتحدد سعر الصرف بظروف العرض والطلب وإنما يثبت عند مستوى معين ، وقد يترتب على هذا الثبات بعض المشا كل لأن الظروف الاقتصادية في تغير مستمر وقد يكون ذلك في اتجاهات مختلفة في بعض البلاد . فسعر الصرف الملائم بين العملة الوطنية وعملة دولة أخرى كالدولار مثلاً ، هو السعر الذي يتفق مع مستوى

(١) ستعالج سياسة سعر الخصم في الفصل السادس من هذا الباب .

الأسعار في الدولتين . فإذا كانت القوة الشرائية للجنة داخل الج . ع . م تساوى . ضعف القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة فإن هذا يعنى أن المستوى الطبيعي لسعر الصرف بين الصلتين هو جنيه واحد مقابل دولارين . أما إذا ارتفع مستوى الأسعار في الدولة الأولى دون الثانية وأصبحت الكمية من السلع التي يمكن شراؤها بجنيه واحد في الج . ع . م تقل عما يمكن شراؤه بدولارين في الولايات المتحدة فإنه ينشأ عن هذا التغير اختلال في ميزان مدفوعات الدولتين إذ يكثر الاستيراد من الولايات المتحدة بسبب اعتدال أثمانها وتقل الصادرات إليها بسبب الارتفاع النسبي في مستوى الأسعار في الج . ع . م .

والعلاج الصحيح لمثل هذه الحالة هو تخفيض قيمة العملة المصرية بالنسبة للدولارات .

ولكن علاقات الج . ع . م . الاقتصادية غير مقصورة على دولة واحدة : الولايات المتحدة بل تشمل معظم بلاد العالم . وقد يحدث أن يرتفع مستوى الأسعار في بعض الدول وقت ارتفاعه في الج . ع . م . ولكن بنسب متباينة وبظل كما هو دون تغير في البلاد الأخرى . حينئذ لا يمكن إيجاد العلاج المناسب لهذه الحالة في تخفيض قيمة عملتنا وبالأخص أن ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية قد يرجع إلى ظروف طارئة مؤقتة ، فيتطلب الأمر علاجاً آخر وهو استخدام وسيلة من وسائل الرقابة على النقد للاحتفاظ بقيمة مرتفعة لعملتنا بالقياس إلى عملات البلاد التي لم يرتفع مستوى الأسعار فيها أو لم يرتفع بقدر ارتفاعه في بلادنا .

وهذا هو الوضع الذي تحقق في الج . ع . م بعد العدوان الثلاثي في نهاية :

أكتوبر عام ١٩٥٦ ، فقد ترتب على ذلك ارتفاع في مستوى الأسعار يرجع إلى زيادة الإصدار من ورق النقد وإلى بعض العوامل الأخرى كتجميد أرصدة الجمهورية في إنجلترا والولايات المتحدة وفرض الحصار الاقتصادي على صادراتها ووارداتها كما يرجع إلى الاتجاه نحو سياسة التصنيع وما ينتج عنها من نقص في السكينة المستوردة من السلع الاستهلاكية .

(ج) السيطرة على الموارد المتاحة : تشبه الرقابة على النقد نظام البطاقات الذي يطبق لتوزيع السلع الضرورية بأسعار محددة في بعض الظروف الاستثنائية ، فمن المعروف أن الحكومة تلجأ إلى البطاقات عند ما تجد أن السكينة المتاحة من سلعة ضرورية تعتبر قليلة بالقياس إلى الحاجة إليها ولا ترغب في أن تترك السعر لهذه السلعة يتحدد بظروف العرض والطلب عند مستوى مرتفع حتى لا يقتصر استهلاكها على طبقة قليلة من الأغنياء ينعمون بها دون غيرهم ، لذلك فإنها تفضل تحديد سعرها عند مستوى منخفض وتقوم بتوزيع السكينة المتاحة منها على الأفراد على أساس احتياجهم لها وليس على أساس مقدرتهم على الدفع ، كذلك الأمر بالنسبة للعملة الأجنبية في حالتها الدول المستبعدة في حرب طويلة والدول الآخذة بأساليب التخطيط الاقتصادي القومي . ففي كلتا الحالتين تقل السكينة المتاحة من العملات الأجنبية عن الحاجة إليها ، لذلك يتحتم أن تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تكفل استخدامها على أحسن وجه إما لتحقيق الأغراض الحربية أو أهداف الخطة .

٢ - إجراءات الرقابة :

تنقسم إجراءات الرقابة إلى قسمين : إجراءات داخلية تفرض داخل الدولة وأخرى خارجية تستهدف تنظيم علاقات الدولة التي تتبع هذا النظام مع الدول الأخرى .

١ — الإجراءات الداخلية :

بمقتضى هذا النظام تحتكر الحكومة شراء وبيع الصكوك الأجنبية ويضطلع بهذه المهمة عادة قسم خاص من البنك المركزى أو هيئة أخرى وتعاونه فى ذلك مجموعة من البنوك التجارية التى تعترف لها الحكومة بحق ممارسة هذا النشاط . ويشترط قانون الرقابة أن يتوسط بنك من هذه البنوك فى كل عملية متصلة بالنقد الأجنبى حتى يعتبر البنك مسئولاً مع عميله عن تطبيق إجراءات الرقابة .

وتستخدم هذه الإجراءات لزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية إلى أقصى حد مستطاع وتنظيم الانتفاع بها على أحسن وجه وهناك طريقتان :
الطريقة الأولى — وهى المتبعة فى أوربا والمنطقة الاسترلينية ومصر — وتتميز بالخصائص الآتية :

(١) تقسم الحكومة مجموع ما تحصل عليه من العملات الأجنبية على طرق الاستعمال التى تميزها كالسلع التى يمكن استيرادها ، والخدمات التى يمكن طلبها من الخارج ، والمبالغ التى يمكن إنفاقها للسياحة فى الخارج الخ . وتشترط أن يكون الاستيراد بتصريح تمنحه على أساس الحصص من العملات الأجنبية التى تخصصها لكل نوع من الواردات تبعاً لأهميته .

(٢) تعين السلطات التجار المعترف لهم بحق استيراد السلع المختلفة وتحدد لكل منهم المقدار الذى يمكن استيراده منها، وتستعين فى ذلك عادة بالمعلومات التى تملكها بها الغرف التجارية ، ولا يخفى أن هذه الإجراءات قد تدعو إلى استغلال النفوذ والمحاباة ، وإنتشار الفساد بين طبقات الموظفين .

(٣) تحدد الحكومة البلاد التى يمكن التعامل معها والسلع التى يمكن استيرادها من كل دولة وذلك تبعاً للمقدار الذى تحوز به من العملات المختلفة

« فإذا كانت الدولارات « نادرة » لديها مثلاً قصرت استعمالها على السلع التي يتمسك عليها استيرادها من مكان آخر ، أما إذا كانت متوفرة فلا تقتصد في استعمالها (١) .

(٤) تشجع الصادرات بشتى الطرق لتحصل على أكبر نصيب ممكن من العملات الأجنبية . ففي بعض الأحيان تفرض على مستوردي السلع الكمالية ضرائب مرتفعة ، وتخصص حصيلتها لإعانة بعض المصدرين ، وفي أحيان أخرى تطبق نظام « تعدد أسعار الصرف » ويقتضى هذا أن تحدد قيمة منخفضة لعملتها بجانب قيمتها الأصلية في التعامل مع التجار الأجانب الذين يشترون بعض المنتجات الوطنية لتشجيع تصديرها . وتعمل كذلك على اجتذاب السياح ورؤوس الأموال الأجنبية بطرق مختلفة كاعفاء المشروعات الجديدة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لفترة معينة وتمكين السياح من الحصول على العملة الوطنية بسعر مخفض .

أما الطريقة الثانية فتستخدم في بلاد أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وشيلي وبيرو وتتلخص فيما يلي :

(١) تشتري الحكومة من مصدري السلع الرئيسية ما يحصلون عليه من عملات أجنبية بسعر رسمي ثم تبيع هذه الصكوك إلى مشتري السلع الأساسية الضرورية للاقتصاد الوطنى بالسعر الرسمي أيضاً .

(٢) تسمح مراقبة النقد لمصدرى بعض السلع ببيع ما يحصلون عليه من عملات أجنبية في « السوق الحرة الجزئية » فيشتري مستوردو السلع الكمالية والمسافرون إلى الخارج ما يحتاجون إليه من عملات بالسعر الذى تحدده ظروف الطلب والعرض :

(١) أى أن هذه الطريقة تقوم على وضع ميزانية تقديرية تتوقع فيها ما يمكن الحصول عليه من عملات أجنبية وما يجب إنفاقه للاغراض المختلفة وتحاول الموازنة بين الموارد والاستخدامات .

ولما كان عرض العملات الأجنبية في « السوق الحرة » أقل إلى حد بعيد من الطاب عليها فالسعر الذي يتحدد لها يكون عادة أعلى بكثير من السعر الرسمي . وهذا معناه أن مصدرى السلع الذين تسمح لهم الحكومة ببيع صكوكهم الأجنبية في هذه السوق يحصلون على أرباح تعتبر إعانات تمنح لهم تشجيعاً على الإنتاج في الفروع التي لا تتفوق فيها البلاد . أما مستوردو السلع السكالية وبلغ الترف في دفعون أسعاراً مرتفعة للعملة الأجنبية التي يشترونها في السوق الحرة ، وهذا يثنيهم عن إستيراد مقدار من السلع أكثر مما يجب ، كما أنه يحد من إسراف المسافرين إلى الخارج في نفقاتهم . وبهذه الطريقة يتسنى للحكومة الاستغناء عن نظام التصريح لتقييد الاستيراد .

وتشترك هاتان الطريقتان في القيود التي تفرضانها على الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد . فهما تعتبران هذه الأموال « مجمدة » (Bloqués) فلا يسمح لأصحابها المقيمين في الخارج باستردادها إلا بتصريح خاص ، أما الديون المستحقة للمصدرين الأجانب مقابل السلع المصدرة والديون المستحقة للأجانب الذين قاموا بتأدية خدمات للمقيمين في الدولة ، فيجوز لهم الانتفاع بها في شراء السلع والخدمات الوطنية .

وبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عمدت بعض الدول الأوربية . كإيطاليا وفرنسا وهولندا إلى إنشاء « أسواق جزئية للصرف » على غرار أسواق أمريكا اللاتينية . وسلكت مصر مسلكها بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٥ عن طريق إنشاء نوع جديد من الحسابات في البنوك أطلق عليها اسم « حسابات استحقاق الاستيراد » .

بمقتضى هذا النظام يملك المصدر حق التصرف في الاسترليني والدولارات . والماركات الألمانية التي يحصل عليها مقابل صادراته في حدود نسبة معينة (٧٥ ٪) .

أو ١٠٠ ٪ في بعض الأحيان) على أن يتم ذلك في أثناء ثلاثة شهور من تاريخ حصوله على هذه العملات فله أن يبيع هذه العملات الأجنبية بسعر يفوق سعر التعادل . والواقع أن الاسترليني كان يباع في معظم الأحوال بسعر يزيد عن السعر الرسمي بنسبة تتراوح بين ٦ ٪ و ١٥ ٪ لأن المستورد المصري كان لا يستطيع الحصول على الاسترليني والدولارات والماركات اللازمة لدفع قيمة السلع المستوردة إلا عن طريق التعامل مع هؤلاء المصدرين .

فيترتب على هذا الإجراء النتائج الآتية :

١ — يتوازن الميزان التجارى لمصر مع دول مناطق الاسترليني والدولار والمارك .

٢ — يستطيع المصدر المصرى تصريف منتجاته بسهولة عن طريق تخفيض سعر مبيعاته إذ فى إمكانه تعويض هذه الخسارة ببيع العملات الأجنبية التى يحصل عليها بأعلى من سعرها الرسمى .

٣ — يؤدى هذا الإجراء إلى إنشاء سوق داخلية لهذه العملات الأجنبية . يبين لنا مركز الجنيه المصرى فى المعاملات الدولية غير أن هذه السوق لا تعتبر حرة بمعنى السكامة والأسعار التى تتحدد فيها لا تعبر عن قيم العملات المختلفة تعبيراً صحيحاً ، لأن الطلب على الاسترليني والدولار والمارك فى هذه السوق مقصور على المستوردين الحاصلين على تراخيص للاستيراد .

وقررت الحكومة إلغاء نظام حسابات استحقاق الاستيراد من أول سبتمبر عام ١٩٥٥ بالنسبة للاسترليني والمارك الألمانى ومن ٢٧ سبتمبر بالنسبة للدولار .

ولا تكفى هذه القواعد لتحقيق الأغراض المنشودة إذ يلجأ الأفراد عادة إلى طرق ملتوية لتفادى تطبيقها عليهم ، لذلك تستكمل الحكومة الإجراءات .

السابقة بتدابير أخرى تتناول أوجه كثيرة من النشاط الاقتصادي .

(١) ففي حالة الاستيراد قد يتواطأ المستورد مع عميله الأجنبي على إصدار فاتورة بأثمان تزيد على الأثمان الحقيقية وابقاء الفرق بين الثمين مودعا باسم المستورد في الخارج ولذلك يجب مراقبة الاستيراد حتى لا يتخذ ذريعة للتهرب ويجب أن تتأكد هيئة الرقابة من حصول الاستيراد فعلا ومن مطابقة قيمة السلعة المستوردة للمبلغ المحول الى الخارج . ففي الج . ع . م عندما تصل السلعة الى أحد موانئها فإن الجمارك يصدر « شهادة قيمة » تتضمن تقديراً لقيمة السلعة المستوردة ، ثم يرسلها إلى البنك الذي توسط في عقد الصفقة حتى يستوثق من أن العملة الأجنبية ، التي قام بتحويلها استخدمت لغرض الاستيراد وليس لغرض التهرب .

(٢) عند تصدير السلع قد يدفع ثمنها خارج القطر ويودع المصدر المبلغ لدى أحد البنوك الأجنبية دون أن تسحب أوراق تجارية مقومة بالعملة الأجنبية حتى لا يلزم المصدر بتسليمها إلى مراقبة النقد . ولمواجهة هذه الطريقة تشترط السلطات عادة أن يحصل المصدر على تصريح بالتصدير وأن يرفق بالسلعة المعدة للنقل إلى الخارج شهادة تثبت أن المصكوك الأجنبية الناتجة عن هذه الصفقة قد تم تسليمها بالفعل إلى رقابة النقد .

وقد يتفق المصدر مع عميله الأجنبي على إصدار فاتورة بأثمان تقل عن الأثمان الحقيقية بأن يذكر مثلاً في الأوراق الرسمية أن قيمة السلعة المصدرة تقدر بخمسين ألف جنيه مع أنها في الواقع تساوي ثمانين ألفاً ثم يودع الفرق باسم المصدر لدى أحد البنوك الأجنبية ، وبهذه الطريقة يمكن تهريب الأموال إلى الخارج لحساب المصدر أو لحساب أى شخص آخر يتم له بدفع هذا المبلغ بالعملة الوطنية .

(٣) قد يتم التهريب عن طريق تقديرات كاذبة لقيمة الخدمات التي يؤديها المقيمون في الدولة إلى الخارج أو العكس مما يحتم فرض رقابة على جميع العمليات التي تستلزم تسويات دولية كأعمال شركات التأمين وشركات الملاحة والطيران والأعمال المصرفية .

(٤) يسمح قانون الرقابة للمسافرين إلى الخارج بالحصول على حوالات أجنبية في حدود مبالغ معينة ولكن قد يعتمد المسافر إلى تهريب أوراق نقدية وطنية ليستبدل بها عملة أخرى عند خروجه من دولة الإقامة ، وتباع هذه الأوراق بأقل من قيمتها الرسمية إذا صعب إرجاعها إلى وطنها الأصلي للانتفاع بها ، ولذلك قد تحظر الحكومة خروج أوراقها النقدية كما تمنع إعادتها إلى الوطن كوسيلة لمنع خروجها .

(٥) قد تهرب الأموال إلى الخارج عن طريق تصدير الذهب أو الأوراق المالية الأجنبية أو بتحويل مبالغ معينة من حساب أحد المقيمين في الدولة إلى حساب شخص آخر غير مقيم . لذلك يجب أن تفرض الدولة رقابة شديدة على تصدير الذهب واستيراده ، وعلى أمتعة المسافرين من الدولة إلى الخارج أو العكس .

(٦) تلجأ الحكومة إلى تجميد الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة لحساب أشخاص لا يقيمون فيها كما قدمنا .

وفي الجمهورية العربية المتحدة تقسم حسابات غير المقيمين في البنوك إلى قسمين (١) :

حسابات « مجمدة » (non Resident Blocked Account) وحسابات حرة (non Resident Account) فيقيّد في الحسابات الأولى الأموال الناتجة

(١) يشترط أن يكون غير المقيم أجنبياً .

عن بيع أوراق مالية أو عقارات أو عن سداد دين أو إرث أو هبة ، ولا يمكن الانتفاع بهذه الأموال المجمدة إلا في الاستعمالات الآتية :

١ — دفع نفقات الإقامة في مصر في حدود ألف جنيه في السنة .

٢ — استثمار هذه الأموال في سندات حكومية أو بعض الأوراق المالية الأخرى .

أما الحسابات الثانية وهي الحسابات غير المجمدة فيقيد فيها الفوائد والأموال الناتجة عن الاستثمار في مصر ، والأموال التي تحول إليها من الخارج ، وما إلى ذلك .

ويمكن الانتفاع بها للأغراض الآتية :

(أ) دفع ثمن الصادرات المصرية إلى أية دولة أجنبية .

(ب) تحويلها إلى أصحابها بالعملة الاسترلينية بعد موافقة رقابة النقد .

(ج) تحويلها إلى أصحابها بعملة بلادهم إذا كانت متوافرة .

(د) تحويلها إلى أية عملة أجنبية مصرح بها .

ولمنع التهريب والاستغلال أصدرت الحكومة القانون رقم ١٠٧ لعام ١٩٦١
سوفيا بلى أحكامه :

(أ) تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية أى الإستيراد بصفة منتظمة إلا على من يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد .

(ب) لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه فيما تقدم إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تقل حصة الحكومة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

(ب) الإجراءات الخارجية .

الملاحظ أن الدولة التي تطبق نظام الرقابة على النقد تواجه بعض المشاكل في معاملاتها مع الدول الأخرى إما لأنها عمدت إلى تجميد الأموال الأجنبية المستثمرة محلياً أو لأن وارداتها من بعض الدول تزيد عن صادراتها إليها . ولا ييسر تحويل الفائض إلى عملة أخرى للانتفاع بها أو لأن إجراءات الرقابة تنسب إلى مصالح الغير بطريقة ما . ولذلك لابد من استخدام بعض الإجراءات الأخرى وهي التي أطلقت عليها اسم الإجراءات الخارجية — لتسوية المعاملات الدوائية ومنها :

(١) اتفاقات المقاصة *Les Accords de Clearing*

يتم بذلك الاتفاق بين دولتين على تسهيل المقاصة بين ديونهما سواء أكانت هذه الديون ناتجة عن التجارة أم الاستثمار . ويحدد الاتفاق سعر الصرف بين العملتين وترتيب الدفع لفئات الدائنين المختلفة ، كما ينص على إنشاء « مكتب للمقاصة » في كل من الدولتين يتبع عادة البنك المركزي . وعندما يحل تاريخ استحقاق الدين يدفع المدين دينه إلى مكتب المقاصة فيخطر هذا الأخير مكتب الدولة الأخرى ليحصل منه على قائمة الدائنين ثم يتولى الدفع تبعاً للترتيب المتفق عليه . فإذا فرضنا أن أحد المقيمين في (١) استورد سلعاً من (ب) وحل موعد دفع الثمن ، فيقصد إلى مكتب المقاصة ويدفع له ما عليه من دين فيحصل المكتب بمكتب الدولة الأخرى ليوقف منه على أسماء المقيمين في (١) الذين قاموا بتصدير سلع أو تأدية خدمات إلى (ب) وأصبح لهم ديون واجبة الدفع على المقيمين فيها ، وعندما يعرف هؤلاء الدائنين يدفع لهم ما يستحقونه .

وبما يميز اتفاقات المقاصة أنها لا تنص على وسيلة معينة لتحويل الرصيد من الديون إلى الدولة الدائنة بعد إتمام المقاصة .

ويكون اتفاق المقاصة « ناقصاً » semi-clearing إذا كانت إحدى الدولتين تلزم المدينين للدولة الأخرى بدفع ديونهم إلى مكتب للمقاصة (أو حساب خاص في البنك المركزي) في حين لا تفرض الدولة الثانية نفس النظام بل تترك للمدينين الخيار بين الدفع إلى دائيتهم وهو ما يفضلونه أو الدفع إلى مكتب المقاصة .

(ب) اتفاقات الدفع Les Accords de paiement

تستهدف هذه الاتفاقات تسهيل المقاصة بين الطرفين ولكلها تفضل الاتفاقات الأخرى في أنها تنص على وسيلة عملية لدفع فائض الديون بتحديد العملة التي يدفع بها الفرق في الحساب كما أنها تتضمن تسهيلات متبادلة تمنحها كل دولة للأخرى وبمقتضاها يستطيع كل من الطرفين أن يستورد من الطرف الآخر أكثر مما يصدر إليه في حدود مبلغ معين .

وقد يحدد الطرفان المتعاقدان السام التي يجوز التعامل عليها في التصدير والاستيراد وفي هذه الحالة يقترن اتفاق الدفع بمعاهدة تجارية .

(ج) اتفاقات المقايضة Les Accords de Troc

تتخذ هذه الاتفاقات صوراً مختلفة فقد تتفق دولتان على مبادلة سلعة ملا سلعة أخرى بعد تحديد صنف السلعتين ودرجة جودتها (وهي من المواد الأولية عادة) ، وكمية كل منهما على أساس أسعارها العالمية . وفي هذه الحالة تتولى الحكومة في كلتا الدولتين أمر الحصول على السلعة المتفق عليها وتوريدها إلى الدولة الأخرى .

وقد تتفق الدولتان على اختيار « عملة حسابية » والسلع الجائز مبادلتها ثم يترك للتجار أنفسهم أمر إنجاز الصفقات . . فيتفق اثنان من المقيمين في

إحدى الدولتين على أن يصدر أولهما قطعاً مثلاً ويستورد الآخر حديدا بنفس القيمة وتمنح الحكومتان بعد ذلك التصاريحات والتسهيلات اللازمة لتنفيذ الصفقة .

٣ — آثار الرقابة على النقد

تعارض إجراءات الرقابة مع مبادئ النظام الرأسمالي الذي يقوم على المشروعات الخاصة وحرية المعاملات ، ولذلك يرى أنصار المذهب الحر أنه لا يمكن أن تكون الرقابة على النقد إلا نظاماً مؤقتاً تبرره ظروف معينة كحالة الحرب مثلاً ، وتزول عندما تتغير هذه الظروف . وحقيقة الأمر أن الرقابة يمكن تطبيقها بدرجات متفاوتة من الشدة ، فتقتصر أحياناً بقيود تفرضها الدولة على جميع حسابات غير للقيمين سواء أكانت المبالغ المقيدة في هذه الحسابات ناتجة عن عمليات مالية أم عن عمليات تجارية . وفي أحيان أخرى قد تكون إجراءات الرقابة مقصورة على التحويلات المالية فقط وتستهدف منع هجرة رؤس الأموال إلى الخارج دون تقييد العمليات التجارية .

والواقع أن النقد الذي تثيره الرقابة يتجه خصوصاً إلى شكلها للشدد إذ من شأنها أن تؤدي إلى تعميق المعاملات واتباع نظام التجارة الثنائية التي أشرنا إليه فيما تقدم وينتج عن انتشارها آثار سيئة على المعاملات الاقتصادية الدولية . فنرى مثلاً أن الدولة (أ) التي تبيع منتجاتها إلى الدولة (ب) تحصل مقابل ذلك على رصيد من عملة هذه الدولة وأن هذا الرصيد غير قابل للتحويل إلى عملة أخرى ، لذلك فهي ملزمة بشراء ما تحتاج إليه من سلع الدولة (ب) حتى إذا كانت هذه السلع تباع بشروط أفضل في دولة ثالثة (ح) ولسكنها لا تستطيع أن تشتري منها لأن العملة المستخدمة في هذه الدولة الأخيرة غير متوافرة لديها فكأن الرقابة على النقد تؤدي إلى النتائج الآتية :

- (أ) التحيز والتمييز (Discrimination) في المعاملة بين الدول بمعنى أن التعامل لا يتم على أساس أفضل الشروط .
- (ب) تضيق نطاق المعاملات لأن كل دولة سوف تحدد مقدار مبيعاتها لدولة معينة بمقدار ما تستطيع شراءه منها .
- (ج) محاولة كل دولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي خوفاً من الصعوبات التي تواجهها عندما تلجأ إلى الشراء من الخارج .
- (د) إعادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول على أساس غير اقتصادي .
- فالدولة التي لا تتوافر لها الظروف الملائمة لإنتاج سلعة معينة سوف تقدم على إنتاجها إذا تبين أنها تستطيع بيعها إلى الدول الأخرى بفضل نظام التجارة الثنائية .

وهذا يعني نقص في كمية السلع التي يمكن إنتاجها في العالم ونقص في المنافع التي يحصل عليها الأفراد .

غير أن هذا النقد لا يوجه إلى الرقابة إذا كانت لا تقيد العمليات الجارية وإذا كانت إجراءاته لا تتعوق المعاملات إلا في حدود معقولة والواقع أن النظام الاشتراكي الذي يقوم على أساس التخطيط لا يتعارض مع هذا النوع من الرقابة بل يمكن القول إنه لا يتيسر اتباع أسلوب التخطيط دون الاعتماد على الرقابة وبالأخص بالنسبة للدول التي تعتبر في المرحلة الأولى من التطور والتي تعاني لهذا السبب من نقص مزمن في ميزان مدفوعاتها .

٤ — مستقبل الرقابة على النقد :

من المعروف أن النظام النقدي المتبع الآن بالنسبة للأغلبية العظمى من الدول هو النظام الذي أنشأه صندوق النقد الدولي والذي بدأ تنفيذه عام ١٩٤٦ .

١٩٤٧ . وبمقتضاه تحدد كل دولة قيمة عملتها بمقدار معين من الذهب ولكن هذا لا يعنى أن العملة الورقية تعتبر قابلة للتحويل إلى ذهب بمقدار ثابت ، بل المقصود بتحديد قيمة العملة بمقدار من الذهب تعيين سعر التكافؤ بين العملات المختلفة ، أما العملة الورقية فهي إلزامية ، والمفروض رغم ذلك أن سعر الصرف يظل ثابتاً وتقضى لأنحة صندوق النقد الدولي بضرورة تعامل الأعضاء فيما بينهم على أساس هذا السعر الرسمي .

ولا يستطيع الأعضاء تغيير قيمة عملتهم إلا في حدود معينة ووفقاً لشروط مفروضة^(٢) . أما الرقابة على النقد فيتعهد الأعضاء بالغائها فيما يخص العمليات الجارية بمجرد أن تسمح بذلك ظروفهم الخاصة . ولا يمنع صندوق النقد استخدام إجراءات الرقابة للحيلولة دون تهرب رؤوس الأموال .

وقد جاء في اتفاق « بريتون وودز » (المادة الأولى ، رابعاً) أن من أم الأغراض التي يرمى إلى تحقيقها صندوق النقد الدولي وضع نظام متمدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالعمليات الجارية التي تتم بين الأعضاء والعمل على التخلص من القيود المفروضة على مبادلة النقد والتي تعرقل تجارة العالم .

ولكن هذه الاتفاقية لا تمنع فرض الرقابة لتنظيم تنقلات رؤوس الأموال من دولة إلى دولة مادامت هذه الرقابة لا تحول دون دفع ثمن المعاملات الجارية (المادة السادسة ، القسم الثالث) كما أنها لا تمنع فرض الرقابة في حالة وجود عملة « نادرة » .

ومن المعروف أن هناك عملات تعتبر « نادرة » لأن صادراتها إلى بلاد هذه العملات والخدمات التي تؤديها إليها تعتبر قليلة بالنسبة إلى وارداتها منها

(١) سنالج الموضوع بتوسع في الباب الثالث من هذا الكتاب .

كافي لحالة الدولار والمارك الألماني والجنيه الأسترليني والفرنك السويسري. فيقتضى الأمر أن تقتصد في استعمال هذه العملات ولا تستخدمها إلا عندما يتعذر الحصول على ما يحتاج إليه من سلع من بلاد أخرى .

كما يقتضى وقف تحويل الفوائد والأرباح إلى مستحقيها المقيمين في دول العملات النادرة وإن كان هذا يعتبر خروجاً عن القواعد العامة .

فلا يجوز مثلاً تحويل فوائد وأرباح الأموال الأجنبية المستثمرة في الجمهورية العربية المتحدة لحساب أحد المقيمين في الولايات المتحدة وكندا والبرتغال بل تعد مبالغ (مجمدة بصفة مؤقتة (Provisionally Blocked) ولا يمكن الانتفاع بها إلا في الأغراض الآتية :

- ١ — الإنفاق على أصعابها أثناء سياحتهم في الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ — منح إعانات لأقاربهم المقيمين في ج . ع . م .
- ٣ — سد الحاجة للضرورة الماسة . فتحول إلى مستحقيها في الخارج أقساطاً شهرية .

٤ — شراء السندات الحكومية وبعض الأوراق المالية الأخرى ، غير أن القانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٥٣ المعدل بقانون رقم ٤٧٥ لعام ١٩٥٤ والخاص باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية الجديدة في مشروعات التنمية الاقتصادية ينص على جواز تحويل الأرباح إلى الخارج في هذه الحالة .

ومن أجل توفير العملات النادرة قد تشترط هيئة الرقابة على المصدرين المصريين أن يستوفوا أثمان هذه السلع بالدولارات أو بعملة أخرى « حرة » أى قابلة للتحويل إلى أية عملة . ويتوقف نجاح هذه الوسيلة على درجة مرونة الطلب على السلعة المصدرة : فإذا كان الطلب الخارجى عابها قليل المرونة

كالطلب على الارز والقطن في بعض الأحيان نجحت في جلب كميات وفيرة من العملات النادرة وقد تقبل الحكومة البيع بثمان منخفض إذا كان يدفع بهذه العملات .

وقد تلجأ هيئة الرقابة إلى ما يسمى التجارة المثلثة (Commerce triangulaire) وذلك بالأستورد السلع الأمريكية مثلاً من بلادها الأصلية مباشرة بل تستوردها من بلاد أخرى تتوسط في هذه العملية ، فتستوردها هذه البلاد من الولايات المتحدة وتدفع أثمانها بالدولار كالمعتاد ثم تصدرها إلى الجمهورية العربية المتحدة مقابل جنيهات مصرية تدرج في « حسابات تصدير اغير المقيمين » (Non resident export account) غير أنه عند تقدير أثمانها بالعملة المصرية يقدر الدولار بقيمة أعلى من قيمته الرسمية . ويجوز استخدام حسابات التصدير لدفع ثمن الصادرات المصرية إلى الخارج .

وقد قدمنا أن عملات دول أوروبا الغربية أصبحت الآن ومنذ نهاية سنة ١٩٥٨ قابلة للتحويل إلى عملات أخرى بالنسبة لغير المقيمين ويعتبر هذا الأجراء خطوة هامة نحو نظام التجارة المتمددة الأطراف بالنسبة لجميع الدول .

الفصل السادس

تطور نظم الصرف

مرت النظام النقدي منذ بداية الحرب العالمية الأولى حتى الآن بأطوار مختلفة وطرأت عليها تغيرات هامة حتى انتهت إلى تعميم نظم النقد الموجه . ولدراسة هذه الأطوار يجدر تقسيم الفترة التي تمتد بين سنة ١٩١٤ وأيامنا هذه إلى خمس مراحل .

المرحلة الأولى من ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ :

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان النظام النقدي السائد في العالم يقوم على قاعدة الذهب ، وكانت النقود المتداولة إذ ذاك عبارة عن قطع ذهبية وأوراق نقدية تقبل التحويل إلى ذهب ، وكان لتطبيق هذا النظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أطيبت الآثار على العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولكن بمجرد إعلان الحرب عمدت الدول الحاربة إلى إيقاف قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب ولجأت إلى نظام العملة الورقية الإلزامية وأخذت تفرض القيود على تصدير المعدن النفيس . وعمت الدول المحايدة كالسويد والارجنتين على عرقله استيراده . وظل الخروج عن قاعدة الذهب رديحاً من الزمن بعد انتهاء الحرب ، وكان من نتيجة ذلك أن كثرت إصدار أوراق النقد فساد التضخم النقدي في معظم البلاد حتى انهارت قيمة « المارك » الألماني و « الكرون » النرويجي ، وارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة في فرنسا ، إلى ٨٣٦ وفي إيطاليا إلى ٨٩٢ بالنسبة لأسعار سنة ١٩١٣ .

ولقد عانت التجارة الدولية من تقلبات سعر الصرف صعوبات كثيرة ذلك لأن أى تغير فى سعر الصرف معناه عند التاجر المستورد تغير فى ثمن المنتجات الأجنبية المشتراة ، ولما كانت الصفقات الدولية تتم عادة فى مرحلتين يفصل إحداها عن الأخرى وقت غير قصير وهما مرحلة إرسال الطلب ومرحلة وصول السلع ودفع الثمن ، لذلك كان من المحتمل أن يتعدل سعر الصرف فى هذه الأثناء ويضطر المستورد أن يدفع أكثر أو أقل مما كان يتوقعه فكان ذلك داعياً لانصرافه عن الاستيراد من الخارج .

حقيقة أن المستورد يستطيع تأمين نفسه ضد التغير المفاجئ فى سعر الصرف بشرائه لأجل العملة الأجنبية التى سيحتاج إليها عندما يطالب بدفع ثمن مشترياته ، ولكن هذا قد يكلفه تكاليف إضافية لا ضرورة لها .

ولتقلب سعر الصرف ضرر آخر أكثر أثراً من الأول فهو يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلى ومن ثم يعرقل تكوين الادخار ، كما يؤدي إلى نتائج خاطئة فى تقسيم العمل بين الدول وتخصص الأقاليم فيه فمن المعروف أن ظروف الإنتاج فى تطور دائم بسبب الاختراعات والاستكشافات الجديدة وارتفاع مستوى المعيشة لدى الطبقة الفقيرة ، وتغير الأذواق والميول . ولذلك تجد صناعات مزدهرة قد آتت إلى الانقراض العاجل ، وصناعات أخرى جديدة ضعيفة قدر لها النجاح والتوسع بعد وقت قريب ولا تستطيع الدولة معرفة للصناعات التى يجدر بها أن تخصص فيها إلا إذا كانت أسعار السلع تتحدد طليقة من كل قيد بعيدة عن تقلبات أسعار الصرف .

المرحلة الثانية: من ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣١ :

وغنى عن القول أن الفوضى النقدية التى تترتب على تقلبات سعر الصرف

كانت تعوق مشروعات التعمير والإنشاء ونحول دون تنفيذها على الوجه الأكمل ، لهذا أخذت الدول الأوروبية تفكر في الرجوع إلى قاعدة الذهب وساعدتها على ذلك الولايات المتحدة ، فقد منحت ألمانيا سنة ١٩٢٤ قرضاً مقداره ٢٠٠ مليون دولار لتميز به عملتها الجديدة « الريخمارك » وتجعله يقبل التحويل إلى ذهب ومنحت إنجلترا سنة ١٩٢٤ قرضاً آخر مقداره ٣٠٠ مليون دولار لتستطيع تحرير الاسترليني من القيود التي كانت مفروضة عليه منذ الحرب . وحذت دول أخرى حذو ألمانيا وإنجلترا في ذلك ولم تنته سنة ١٩٢٨ حتى كانت معظم الدول عادت إلى قاعدة الذهب إما على أساس قيمة عملتها قبل الحرب أو على أساس قيمة مخفضة لها .

ولكن أصحاب الرأي خشوا ألا يكون الذهب الموجود في العالم كافياً لإبقاء الأسعار عند المستوى الملائم وخاصة بعد أن هبط المستخرج منه سنوياً من ٤٥٠ مليون دولار سنة ١٩١٤ إلى ٢٢٠ مليون سنة ١٩٢٢ ، ولذلك عمدوا إلى إدخال بعض تعديلات طفيفة على قاعدة الذهب فأتخذ هذا النظام شكلين جديدين : قاعدة السبائك الذهبية « Gold Bullion Standard » وقاعدة الصرف بالذهب « Gold Exchange Standard » .

ففي الحالة الأولى لا تستخدم في المعاملات المحلية إلا الأوراق النقدية أما الذهب فلا يتداول داخل البلاد بل يبقى في البنك المركزي غطاء للإصدار ولا تحول الأوراق النقدية إلى نقود ذهبية بل إلى سبائك تستخدم في أداء الديون الخارجية التي تزيد عن مبلغ معين .

أما في الحالة الثانية فيقل استعمال الذهب إلى أقصى حد إذ لا يستخدم في المعاملات المحلية ولا يأخذ البنك المركزي غطاء للإصدار إلا في حدود ضيقة لأن الجزء الأكبر من غطاء إصدار الأوراق يتكون من بعض

الصكوك الأجنبية الذهبية^(١) وتكون العملة الورقية الوطنية قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت عن طريق هذه العملات الأجنبية ، لأن البنك المركزى يتعهد ببيعها وشراؤها على أساس قيمة التعادل .

وقد اتبعت مصر هذا النظام فى الفترة التى انقضت بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣١ إذ كان الجزء الأكبر من غطاء إصدار البنك الأهلى مكوناً من أذونات على الخزانة البريطانية ، والجنيه المصرى الورقى غير قابل للتحويل إلى ذهب ولكنه كان يصرف بمقدار ثابت من الجنيهات الاسترلينية ($\frac{١٠}{١٧}$) . وكانت هذه العملة الاسترلينية وقتذاك تقبل التحويل إلى ذهب بدون أى قيد . ومن ثم كان الجنيه المصرى مرتبطاً بالذهب والعملات الأجنبية الأخرى عن طريق غير مباشر .

غير أن نظام قاعدة الذهب بعد العودة إليه لم يحقق آمال أنصاره . ومؤيديه بل أصبح غير قادر على القيام بوظيفته الرئيسية وهى العمل على توزيع الذهب على البلاد المختلفة تبعاً لحاجتها إليه وجعل مستوى الأمان فيها يتفق وظروفها الإنتاجية المتباينة . وليس أدل على ذلك من أن معظم الذهب تركز فى الولايات المتحدة وفرنسا حتى أصبح ما تملكه الدولتان معاً ثلاث أرباع ذهب العالم^(٢) :

ويعزى فشل هذا للنظام بعد العودة إليه للأسباب الآتية :

١ - كانت قاعدة الذهب فى عهدها الأول مطبقة فى بلاد تسودها حرية التعامل والمناقشة ولكن بعد أن صارت التجارة الدولية مقيدة بشتى القيود

(١) شيكات أو أوراق تجارية ، أو أوراق مالية أجنبية ذات أجل قصير جداً .

(٢) راجع نظام الذهب للدكتور محمد حسن الجمل - ص ٥٢ .

وأصبحت الحواجز الجمركية عالية مانعة لم تستطع الدول التي أخلت ميزانها التجاري أن تزيد من صادراتها بالمقدار اللازم لإعادة التوازن حتى مع انخفاض مستوى الأسعار فيها .

١ — أصبحت الأجور جامدة لا تتبع الائتمان في هبوطها بسبب سياسة النقابات العمالية التي تعارض انخفاض الأجور . وكان لهذا الجمود أثره في الائتمان فلم يتيسر خفض مستواها عند وجود عجز في ميزان المعاملات التجارية ولم يتسن تنفيذ سياسة « التقلص النقدي »^(١) لإعادة التوازن .

٣ — لا تتفق أحياناً مصلحة بعض الدول مع ما تقتضيه قاعدة الذهب فإذا ورد الذهب بكثرة إلى دولة معينة فقد يستلزم هذا النظام أن يزيد البنك المركزي من الإصدار حتى ترتفع الائتمان والأجور داخل الدولة فيعود ميزان المدفوعات إلى التوازن . ولكن هذه الدولة قد ترى من الخير لها أن تحد من ارتفاع الأسعار فتعمل على تقييد الإصدار « وتعيم الذهب » كما فعلت الولايات المتحدة في الفترة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ .

أما عند خروج الذهب فتتضي قاعدة الذهب أن يرفع سعر الفائدة ويقيد الائتمان حتى تنخفض الائتمان غير أن ذلك يتعارض مع السياسة الائتمانية التي ينبغي اتباعها لمكافحة البطالة في البلاد ، وهي تقضي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار .

٥ — في نظام قاعدة الذهب تستطيع الدولة التي تحوز كمية كبيرة من الذهب كالولايات المتحدة ، أن تتحكم في مستوى الائتمان عند الدول المختلفة . فإذا تركزت الائتمان ترتفع في بلادها أدى ذلك إلى ارتفاع الائتمان في البلاد

(١) التقلص النقدي أو الإنكماش هو تقييد الائتمان لكي تنخفض الائتمان ،

الأخرى (١) . وكذلك إذا أرادت تخفيض الأثمان الداخلية تبعثها في ذلك الدول الأخرى سواء أرادت أو لم ترد ويشهد خطر هذه العلاقة بين مستوى الأسعار في الدول المختلفة وقت حدوث الأزمات ، إذ تؤدي إلى انتشارها في جميع البلاد . وقد ظهر هذا بوضوح عندما حلت أزمة سنة ١٩٢٩ بالولايات المتحدة فقد تأثرت بها سريعاً سائر الدول الأخرى . وذلك بعد من أهم الأسباب التي صرفت العالم عن قاعدة الذهب .

المرحلة الثالثة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٩ :

بدأت هذه المرحلة بخروج إنجلترا عن هذا النظام في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ فقد صدر قانون بإيقاف صرف الاسترليني بالذهب ، وتركت هذه العملة تنخفض قيمتها تبعاً لتحكم ظروف السوق ولكن الحكومة الإنجليزية احتاطت واتخذت من الإجراءات ما يحذر من هذا التخفيض جهد الإمكان فقرضت قيوداً شديدة على الائتمان ورفعت التعريفة الجمركية ، وأقامت رقابة مؤقتة على الصرف الأجنبي ، وبذلك قل الاستيراد وتوقف تحويل الأموال إلى الخارج ولم تبلغ نسبة انخفاض الاسترليني في نهاية السنة أكثر من ٣٠٪ من القيمة الأصلية .

وبعد خمسة شهور رفعت الحكومة القيود المفروضة على العملة الإنجليزية وأعادت لها من جديد قابلية التحويل إلى الذهب ولكن دون أن تحدد لها قيمة ، ولذلك أنشأت « صندوقاً لموازنة النقد » في يونيو سنة ١٩٣٣ ليحدد من تقلبات قيمتها وسنتكلم عنه فيما بعد .

(١) إذا ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة أدى ذلك إلى زيادة الواردات إليها من إنجلترا مثلاً فيتحول بعض الذهب من الدولة الأولى إلى الثانية وكثرة الذهب في إنجلترا تدعو إلى ارتفاع الأسعار فيها .

ويرجع خروج انجلترا عن قاعدة الذهب إلى أسباب عدة أهمها :
١ — أن بريطانيا أخطأت التقدير سنة ١٩٢٥ عندما أعادت للاسترايى قيمته التى كانت له قبل الحرب ؛ لأنها لم تدخل فى حسابها أن مستوى الاجور عندها كان قد ارتفع وأنه لا يمكنها تخفيضه وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار منتجاتها بالنسبة إلى منتجات الدول الاخرى فلم تتمتع بالرخاء ورواج التجارة اللذين تمتعت بهما الدول الاخرى بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٩ . وزادت حالتها سوءاً وخرجاً إبان أزمة سنة ١٩٢٩ حتى بلغ عدد الماطلين بها سنة ١٩٣٢ أكثر من مليونين .

٢ — سبب الكساد الذى بدأ فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩ أزمة مالية ناء العالم بحملها فى منتصف سنة ١٩٣١ . وكان من مظهر هذه الازمة أن أعلن أحد بنوك النمسا عجزه عن القيام بالتزاماته . فتزعزع مركز البنوك الاخرى فى النمسا ثم فى ألمانيا . وكانت انجلترا قد أقرضت هذه البنوك جزءاً كبيراً من ودائعها فامتدت إليها هذه الازمة المالية بدورها ، فاضطرت الى أن توقف الصرف بالذهب كما قدمنا .

وعندما حلت هذه الازمة بألمانيا وقل رصيد الذهب فى « الريخ بنك » إلى حوالى ألف مليون من الماركات ، فقد الألمان ثقتهم فى العملة الوطنية ولم يكن فى وسع الحكومة أن تعالج الموقف بانتهاج سياسة التقلص النقدى ورفع سعر الفائدة ، لان هذه السياسة لا تجدى نفعاً متى ساد الذعر وعم القلق . وقد رفع الريخ بنك فعلاً سعر الخصم من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولم يحقق ذلك أية نتيجة نافعة .

وكانت ألمانيا لا تستطيع الخروج عن قاعدة الذهب وترك سعر الصرف يتحدد من تلقاء نفسه تبعاً لظروف الطلب والعرض ، لان الشعب الألمانى كان

لا يزال يتذكر مساوئ التضخم النقدي الذي عانى منه ما عانى في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكان يعتقد أن مجرد الخروج عن قاعدة الذهب يؤدي حتماً إلى حالة تضخم نقدي .

ثم إنه كان ولا بد أن يترتب على انخفاض قيمة المارك توسع في الصادرات إلى الخارج وكانت ألمانيا مدينة للحلفاء بمبالغ طائلة نتيجة ما فرض عليها من تعويض ، ولا تميل إلى تسديد هذه الديون بزيادة الصادرات . فحملتها هذه الأسباب كلها على عدم الخروج عن قاعدة الذهب إسمياً وعدم تخفيض عملتها والإلتجاء إلى الرقابة على النقد الأجنبي لمعالجة الموقف .

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٣٣ ، على أثر ما وقع في الولايات المتحدة من اضطرابات مالية ، أعلن الرئيس روزفلت خروج أبلاده عن قاعدة الذهب ، وفرض القيود على تصدير هذا المعدن النفيس ، وتخفيض الدولار كوسيلة لرفع مستوى الأثمان الداخلي وتقليل البطالة .

وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ انعقد مؤتمر اقتصادي دولي في لندن لبحث تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة ، ولكن هذا المؤتمر فوجئ بتصريح للرئيس روزفلت يعلن فيه أن الولايات المتحدة لا تريد الدخول في مباحثات لتثبيت الصرف بين الدولار والعملات الأخرى ، لأنه يخشى أن يحول ذلك دون تحقيق سياسة الانتعاش ، وأن الهم في نظره هو ثبات القوة الشرائية للدولار داخل القطر ، أي ثبات الأسعار المحلية . ولتحقيق هذه الفكرة وضع أصحاب برنامج الانتعاش الأمريكي نظاماً نقدياً طريفاً ، أطلقوا عليه اسم « الدولار السلعي » (Commodity dollar) . وهو يقضي بأن لا يتنل الدولار للورق مقداراً معيناً من الذهب ، بل كمية ثابتة من السلع أما قيمته الذهبية فتتغير تبعاً لتقلبات الأثمان ، فإذا تحسنت المحاصيل الزراعية

مثلاً وتوقعت الحكومة انخفاض الأسعار ، عمدت في الحال إلى تخفيض قيمة الدولار الذهبية ، حتى تبقى الأسعار دون تغير .

ولكن هذه التجربة لم تحقق النتائج المرجوة ، فلجأت الولايات المتحدة إلى تثبيت الدولار بالنسبة للذهب في ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت أوقية الذهب تساوي ٣٤ دولاراً . وتقدر نسبة تخفيض قيمة الدولار بحوالى ٤١ ٪ .

وحذا حذو إنجلترا والولايات المتحدة عدد كبير من الدول فخرجت عن قاعدة الذهب وخفضت قيمة عملاتها ولكن بدون تحديد سعر جديد لها . وفضل فريق كبير منها تثبيت قيمة عملاتها بالنسبة إلى الاسترليني بدلا من تحديدها بالذهب ، وفريق آخر فضل تثبيتها بالنسبة إلى الدولار .

واقترنت بألمانيا في تطبيق نظام الرقابة على النقد الأجنبي بعض بلاد أوروبا كإيطاليا ، ورومانيا ، والمجر وبعض بلاد أمريكا اللاتينية كالارجنتين والشيلى والبرازيل .

وأما مصر فظلت عملتها مرتبطة بالجنيه الاسترليني بعد خروجه عن قاعدة الذهب وانخفاض قيمته .

المرحلة الرابعة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٩ :

بدأت هذه المرحلة بنشوب الحرب العالمية الثانية . ففي أثناءها أخذت معظم الدول تطبق الرقابة على النقد بكل شدة حتى تستطيع توجيه قواها الإنتاجية نحو تحقيق أهدافها الحربية وحفظ قيمة عملاتها من الانهيار والتدهور فأصبحت هذه العملات غير قابلة للتحويل إلى ذهب وإلى العملات الأخرى ، وترتب على ذلك أن صارت التجارة الدولية ذات طرفين فلم تعد

كل دولة تشتري السلع التي تحتاج إليها من البلاد التي تنتجها بأقل ثمن ولكن تشتريها من البلاد التي باعت لها منتجات وتكون لها رصيد دائن لديها .

وكان لارتباط الجنيه المصري بالسترليني أسوأ الأثر في عملتنا أثناء الحرب ، إذ تراكت لنا في هذه الفترة أرصدة دائنة في لندن قدرت بحوالى ٤٤٠ مليون جنيه في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ثم جمدت هذه الديون ابتداء من يوليو سنة ١٩٤٧ على أثر خروج مصر من منطقة الإسترليني . ولكي نعرف كيف تكونت هذه الارصدة الاسترلينية يجدر بنا أن نعيد إلى الذاكرة كيف كان يتم الصرف بين عملتنا والعملة الإنجليزية قبل هذا التاريخ .

كانت العلاقات الإقتصادية بين مصر وسائر الدول تتم عادة عن طريق لندن وكان للبنك الأهلي المصري أرصدة في إنجلترا معظمها مكون من أذونات على الخزانة البريطانية وكانت هذه الاوراق المسالية تستخدم غطاء لإصدار البنكنوت في مصر فإذا أراد فريق من الأجانب تحويل مبالغ معينة من عملتهم إلى جنيهات مصرية ، بدأوا بتحويلها إلى جنيهات أسترلينية تضاف إلى الأرصدة الاسترلينية الدائنة لحساب البنك الأهلي ، وتستخدم لشراء أذونات على الخزانة البريطانية ، فيزداد غطاء عملتنا ويصدر البنك الأهلي على هذا الأساس المقدار المطلوب من العملة المصرية .

وبالعكس إذا أراد فريق من المصريين تحويل مبالغ معينة من الجنيهات المصرية إلى أى عملة أجنبية لجأ إلى البنك الأهلي وقدم له هذه الجنيهات ، فيترتب على ذلك نقص في الأوراق النقدية المتداولة يمكن البنك الاهلى من بيع مقدار من الاذونات على الخزانة البريطانية فيحصل بهذه الطريقة على جنيهات أسترلينية يستطيع تحويلها إلى العملة الأجنبية المطلوبة .

وقد حدث أثناء الحرب أن كثر طلب تحويل بعض العملات الاجنبية

إلى جنيهات مصرية لاستخدامها في الإنفاق على جيوش الحلفاء في مصر ، كما أخذت بعض البنوك المحلية تستثمر جزءاً كبيراً من ودائعها في أوراق مالية بريطانية قصيرة الأجل جداً ، فزادت أيضاً نتيجة لهذا التصرف أرصدها في لندن حتى وصلت إلى هذا المبلغ الضخم .

وكان في إمكان مصر قبل أن تخرج من منطقة الاسترليني أن تستخدم هذه الأرصدة لاقتناء مائشء من السلع في إنجلترا أو أى بلد آخر في المنطقة الاسترلينية ولكن قيود الحرب والرقابة التي كانت تفرض على التصدير في جميع هذه البلاد حالت دون ذلك .

وقد عقدت مصر اتفاقات مالية مع بريطانيا لتنظيم الإفراج عن أرصدها الاسترلينية المجمدة وبمقتضى هذه الاتفاقات قسمت هذه الأرصدة إلى قسمين : قسم يكون الحساب رقم ١ وهو حر يمكن استخدامه في دفع ثمن مشترياتنا من بريطانيا وقسم يكون الحساب رقم ٢ ويشمل الأرصدة الأخرى التي تظل مجمدة حتى يتم تحويلها إلى الحساب رقم ١ طبقاً للاتفاقات المالية ، وقد تم الآن الإفراج عن جميع الأرصدة الاسترلينية بمقتضى اتفاقية يناير عام ١٩٥٩ .

وقد أنشئ نظام الرقابة على النقد في مصر بمقتضى المرسوم بالقانون رقم ١٩ الذي صدر سنة ١٩٣٩ على أثر إعلان الحرب العالمية الثانية وكانت العملة المصرية إذ ذاك مرتبطة بالعملة الإنجليزية ، ومصر داخلية في نطاق منطقة الاسترليني . فكانت القيود التي تفرضها على العمليات الخاصة بالنقود الاجتبية شبيهة بالقيود التي كانت تفرضها الدول المنتمية إلى هذه المنطقة ، وهي قيود أريد بها توثيق الصلة بين دول المنطقة الاسترلينية والمحافظة على قيمة عملاتها وتوجيهها لخدمة الأهداف الحربية .

ولما خرجت مصر من منطقة الاسترليني في ١٣ يولييه عام ١٩٤٧ اضطرت

إلى إنشاء رقابة مستقلة على عمليات النقد الأجنبي تديرها طبقاً لمصالحها الخاصة ،
وقد صدر بها قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى عدل فيما بعد عدة مرات .

ويشرف على رقابة النقد البنك المركزى باسم الحكومة المصرية وبمعاونة
بعض البنوك الأخرى المعتمدة والتي يرخص لها وزير الاقتصاد بالتعامل فى
النقد الأجنبي .

ولا يخفى أن عدد العمليات المتصلة بالنقد الأجنبي كبير جداً بحيث يتعذر
على اللجنة العليا للرقابة مزاوله عملها بنفسها فالبنوك المعتمدة هي التي تقوم بالرقابة
الفعلية طبقاً لتعليمات اللجنة العليا وتحت إشرافها . فهذه البنوك مكافئة بتقديم
بيانات أسبوعية عن العمليات التي تقوم بها وعمائحوزة من العملات الأجنبية .

المرحلة الخامسة من سنة ١٩٤٧ إلى أيامنا هذه :

منذ سنة ١٩٤٤ بدأ الحلفاء يفكرون فى تدير الرجوع إلى ظروف السلم
العادية بعد إنتهاء الحرب ، وإنشاء هيئة تقوم بتنظيم المعاملات بين الدول حتى
لا تتكرر الفوضى التي شملت العالم بعد حرب سنة ١٩١٤ .

وكانت هناك ثلاثة اتجاهات مختلفة فى الآراء :

١ — فرأى يمحذ فكرة العودة إلى نظام قاعدة الذهب بعد إعادة توزيع
الذهب على الدول المختلفة توزيعاً مناسباً .

٢ — ورأى ثان يميل إلى احتفاظ كل دولة بحق تعديل القيمة الخارجية
لعملتها (سعر الصرف) بحيث يظل مستوى الأسعار الداخلية ثابتاً ويستمر
الاتعاش الاقتصادى .

٣ — أما رأى الثالث فكان يرى ضرورة إنشاء هيئة دولية تشرف
على عمليات الصرف وتضع تحت تصرف الدول المختلفة أموالاً مقومة بالعملات
(٦٢ — اتجاهات)

الأجنبية التي تحتاج إليها بحيث لا يتعرض ميزان مدفوعاتها للخطر وبطل
سعر الصرف ثابتاً .

وتقدمت إنجلترا بمشروع يعرف باسم مشروع (كينز) وهو يتفق
إلى حد ما مع الرأي الثانى . أما أمريكاً فتقدمت بمشروع (هويت) وهو
يعضد الرأي الثالث . أما الرأي الأول فتضمنه مشروع (فريزر) الأمريكى
أيضاً ولكن لم يقدم بصفة رسمية .

وتم التوفيق بين مشروعى كينز وهويت بمعرفة لجنة دولية من الخبراء ،
اتخذت المشروع الأمريكى أساساً بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات لتقريبه
من المشروع البريطانى وتمخض مؤتمر بريتون وودز الذى انعقد فى يوليه
سنة ١٩٤٤ عن مؤسستين مائيتين هما : « الصندوق الدولى للنقد » و « البنك
الدولى للتعمير والإنشاء » . وأصبح سعر الصرف بين العملات المختلفة ثابتاً ،
ولكن احتفظت الدول بحق تعديله فى حدود معينة وسوف نحلل فى الباب الثالث
النظام الذى تشرف عليه هاتان الهيئتان .

وفى يوليو ١٩٤٦ وافق « الكونغرس » الأمريكى على الاتفاق المالى الذى
حقده بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبمقتضاه تعهدت الأولى بمنح الثانية قرضاً
مبلغه مقدار ٣٧٤٠ مليون دولار لإعانتها على الانتعاش والانتقال إلى ظروف
السلم العادية . ومقابل ذلك قبلت بريطانيا الشروط الآتية :

١ — دفع فائدة بمعدل ٢ ٪ ابتداء من سنة ١٩٥٢ وتسديد الدين فى
جدة ٥٠ سنة ابتداء من هذا التاريخ .

٢ — إزالة قيود الرقابة عن النقد فى المعاملات الجارية بينها وبين
الولايات المتحدة .

٣ — جعل الاسترلينى قابلاً للتحويل إلى الدولار بعد مضى سنة من
تاريخ التصديق على الاتفاق .

وحاولت بريطانيا بالفعل الوفاء بعهدها ، فجملت عملاتها قابلة للتحويل إلى الدولار منذ ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ . ولكنها لم تستطع الاستمرار في ذلك لمدة طويلة إذ قل رصيدهما من الذهب والدولار إلى ٤٠٠ مليون دولار فاضطرت إلى إيقاف التحويل من جديد في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٧ ومفاوضة الولايات المتحدة لتعديل شروط الاتفاق .

ومنذ خروج مصر من منطقة الاسترليني حاولت أن تستقل بعملاتها فصدر قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٩ يرمي إلى إلغاء النظام الذي كان قائماً بموجب القرار الوزاري المؤرخ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ .

وبمقتضى هذا القانون يجب تغطية كل إصدار جديد بسندات مصرية أو أذونات على الخزانة المصرية . فإذا أراد البنك زيادة الإصدار طلب من الحكومة أن تودع لديه أذونات على الخزانة المصرية بقيمة البنوك المزمع إصداره ، ولا يشترط على البنك أى إجراء آخر . وهذا ما يحدث في موسم القطن عندما يشتد الاقتراض من البنوك لشراء (أو تمويل) المحصول الجديد . وكانت قيمة هذه الأذونات ترصد في حساب خاص باسم وزارة المالية لدى البنك الأهلي . ولكن لا تستطيع الحكومة أن تسحب على هذا الحساب .

وقد طرأ على نظام الإصدار تغيرات هامة منذ هذا التاريخ . فقد نصت المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ على ضرورة غطاء أوراق النقد المتداولة برصيد مكون من ذهب وصكوك اجنبية ونقد أجنبي وسندات وأذون الحكومة المصرية . ثم صدر القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يرخص لموزير المالية بإصدار أذونات على الخزانة في حدود ١٥٠ مليون جنيه يمكن عند الاقتضاء زيادتها إلى ٢٠٠ مليون . وقد ألغى هذا القانون نظام الحساب الخاص الذى كانت ترصديه قيمة الأذونات المستخدمة لغطاء الإصدار وأصبح

من الممكن استخدام حصيلة الأذونات في جميع الأغراض بما في ذلك تمويل المشروعات الإنتاجية .

وفي ١٨ سبتمبر ١٩٤٩ طلبت إنجلترا من صندوق النقد الدولي الموافقة على تخفيض قيمة الاسترليني بنسبة ٣٠.٥ ٪ وطلبت مصرف الوقت نفسه تخفيض قيمة عملتها بهذه النسبة أيضاً . وترتب على ذلك إعادة تقويم الذهب الموجود في الغطاء على أساس السعر الجديد وآلت الزيادة في قيمة الذهب ومقدارها ١١٧ مليون جنيه إلى الحكومة التي استخدمتها فيما بعد للاتفاق على المشروعات الإنتاجية .

وطراً تغيير آخر على نظام إصدار أوراق النقد بصور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يميز استخدام السندات التي تضمنتها الحكومة والأوراق التجارية القابلة للخصم في غطاء النقد .

وفي عام ١٩٦١ صدر قرار جمهوري يقضي بإنشاء مجلس أعلى للنقد والاثنان والصرف للإشراف على الجهاز المصرفي والشئون النقدية بعد أن تم تأميم جميع البنوك .

الفصل السابع

اختلال ميزان المدفوعات

يقال إن ميزان المدفوعات لدولة معينة قد أصابه خلل إذا كان رصيد هذه من العملات الأجنبية والذهب قد اتجه إلى النقص أو الزيادة بصفة مستمرة ، وبعبارة أخرى إذا كان مجموع إيراداتها الناتجة عن الصادرات والخدمات والاستثمارات التلقائية الأجنبية لا يعادل مجموع مدفوعاتها الناتجة عن الواردات والخدمات والاستثمارات في الخارج . وهذا يعنى أن ميزان المدفوعات قد يكون متعادلا حسابياً ولكنه مختلف في الواقع .

ويكشف هذا الاختلال في ميزان المدفوعات عن اختلال آخر بين مستوى الأثمان والأجور داخل الدولة ومستواها في الخارج ، وبخاصة عقب التغير الذى يطرأ على ظروفها الإنتاجية أو المالية ، وهذا التغير قد يكون مؤقتاً كما إذا ساء محصولها الرئيسى أو نكبت بزلزال أو فيضان أدى إلى نقص كبير في منتجاتها . وقد يكون التغير أوسع من ذلك مدى (١) كما إذا اشتبككت مع دولة أو دول أخرى في حرب طويلة طاحنة تصيب منشآتها بالتدمير ، ومقدرتها الإنتاجية بالضعف ، وتثقل كاهلها بكثرة الديون الخارجية . وقد يكون التغير الطويل المدى نتيجة لتحول الطلب العالمى عن بعض المنتجات إلى منتجات أخرى كتحويل الطلب عن الفحم إلى البترول وعن الحرير الطبيعى إلى أنواع أخرى من الغزل وعن المطاط الطبيعى إلى المطاط الاصطناعى ، كما يحدث التغير نتيجة لظهور اختراعات ذات أثر بعيد

(١) يقال في هذه الحالة إن الاختلال (جوهري) ، يراجع ذلك في الباب الثالث .

كاختراع الآلة البخارية والسكك الحديدية وما إلى ذلك . وقد يرجع الاختلال إلى إقدام الدولة على التصنيع وتنمية مواردها الاقتصادية .

وتؤدي الدورة التجارية إلى اختلال ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للمواد الأولية والحااصلات الزراعية إذ تنخفض وترتفع أثمان هذه السلع بنسبة أكبر من انخفاض وارتفاع أثمان السلع الأخرى في أوقات الكساد والرخاء . فيختل ميزان مدفوعات هذه الدول .

واختلال ميزان المدفوعات لدولة معينة يكون عادة بوجود فائض أو عجز في ميزان معاملاتها الجارية مع الدول الأخرى . وهذا الفائض يدل على أن الدولة تعيش في مستوى أقل من المستوى الطبيعي الذي يلائم ظروفها الإنتاجية أما العجز فيدل على أن الدولة تعيش في مستوى أعلى مما يلائم حالتها الاقتصادية . وكلتا الحالتين لا يمكن دوامها وبقاؤها دون علاج .

ففي نظام النقد الموجه تعالج الحكومة اختلال ميزان مدفوعاتها بما تتمتع به من سلطة واسعة في توجيه التجارة والاستثمار . أما في نظامي النقد «الطلق» — نظام قاعدة الذهب ونظام العملة الورقية الإلزامية — فالاختلال يتلشى من تلقاء نفسه بتأثير عوامل آلية دون أي تدخل من الحكومة ، سنتناول الآن بالبحث تأثير هذه العوامل في حالتى قاعدة الذهب والعملة الورقية والإلزامية . ويمكن القول إن ميزان المدفوعات يعود إلى التوازن بتأثير عاملين رئيسيين : تغيير في مستوى الأسعار وتغيير في مستوى الدخل ، ولم يتعرض الاقتصاديون لدراسة تأثير العامل الثانى إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . أما النظرية التقليدية التي يرجع عهدها إلى ريكاردو ومل فكانت تقصر بحثها على العامل الأول . وفي حالة العملة الورقية الإلزامية فإن تغير سعر الصرف يحل محل التغيير في الأسعار .

١ — النظرية التقليدية^(١)

تفرض هذه النظرية أن النظام المتبع هو قاعدة الذهب وترى أن الفائز في نظام المعاملات الجارية لدولة معينة مع لدون الأخرى يؤدي إلى زيادة رصيدها من العملات الأجنبية ، وزيادة الذهب الذي يرد إليها ، فإذا كان الذهب هو العملة الرئيسية المتداولة في البلاد ترتب على زيادته انخفاض في سعر الفائدة ثم توسع في الائتمان وارتفاع في الائتمان والأجور ، وهذا يؤدي إلى الإكثار من الاستيراد والحد من التصدير حتى تستقر الائتمان والأجور عند المستوى المناسب لمستواها في الخارج ، أما إذا كان المتداول في البلاد عملة ورقية تقبل التحويل إلى ذهب فإن ذلك يقتضي أن تكون هناك نسبة معينة بين الرصيد الذهبي في البنك المركزي والسكينة التي يصدرها من أوراق البنسكنوت ومن ثم ينشأ عن دخول ذهب في البلاد زيادة النقود المتداولة فيها و يترتب على ذلك نتائج مماثلة للحالة السابقة .

أما العجز في ميزان المعاملات الجارية فإنه يؤدي إلى عكس هذه الحالة . وقد ورد في تقرير لجنة « كليف » الذي وضعته في أعقاب الحرب العالمية الأولى وصف دقيق لآثاره تبعاً للنظرية التقليدية وقد جاء فيه :

« إن زيادة سعر اللحم التي تنشأ عن العجز لا بد أن تؤدي إلى ارتفاع عام في سعر الفائدة وانكماش في الائتمان فتؤجل للشروعات الجديدة ويقل الطلب على المواد الانشائية والسماع الرأسمالية الأخرى ، والنقص في « التوظيف » الذي يتبع ذلك ينشأ عنه كذلك قلة الطلب على سلع الاستهلاك ، وفي الوقت نفسه يتسابق التجار إلى تصريف مالههم من السلع المخزونة نظراً إلى زيادة

(١) المعروفة باسم (Price — specie — flow theory)

سعر الفائدة وخوفاً من هبوط الأسعار ، وينتج عن هذا انخفاض عام في الأسعار الداخلية مما يدعو إلى الحد من الواردات والاكثر من الصادرات فيعود للميزان التجارى إلى حالة التوازن من جديد (١) .

وقد تصدى للدفاع عن هذه النظرية عدد كبير من الاقتصاديين اشتهر من بينهم الأمريكى جاكوب فاينر في بحثه عن ميزان مدفوعات كندا بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٣ (٢) . وكان في هذه الفترة مختلا بسبب كثرة رؤوس الأموال الانجليزية التى كانت بريطانيا تستثمرها سنوياً في هذه البلاد . فقد ذكر أن هذه الإيرادات من العملة الأجنبية كانت بمثابة فائض في ميزان معاملات كندا المالية فكان لابد أن تقابل زيادة مماثلة في مدفوعاتها عن المعاملات الجارية وهذا ما حدث بالفعل ، فقد زادت الواردات على الصادرات زيادة كبيرة جاءت نتيجة لارتفاع أثمان السلع الداخلية بالنسبة لمستوى أثمان مثيلاتها في البلاد الأخرى . فارتفعت الأولى بنسبة ٦٠ ٪ كما ارتفعت أثمان الصادرات بنسبة ٣٣ ٪ أما أثمان السلع المستوردة فلم ترتفع إلا بنسبة ١٤ ٪ . وفي هذه الأثناء زاد أيضاً رصيد كندا من الذهب ومن العملات الأجنبية وبخاصة الدولارات . وكل هذا يتفق وما تقرره النظرية التقليدية .

وقد لاحظ بعض الاقتصاديين كما يظهر من بحث جاكوب فاينر أن أثمان السلع المدة للاستهلاك المحلى ترتفع في هذه الحالة بنسبة أكبر من السلع المدة للتصدير مما حملهم على ادخال تعديل في النظرية التقليدية . فرأى برتل أوهان الاقتصادى السويدي أن ميزان المدفوعات الذى يصيبه خلل يعود إلى التوازن بتأثير ثلاثة عوامل :

(١) تقرير لجنة كليف ، س ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) راجع مؤلف السورت المذكور ، س ٣٢٥ وما بعدها .

أولاً : ارتفاع أثمان السلع المعدة للتصدير في البلاد التي لها فائض في سميزان معاملاتها الجارية .

ثانياً : ارتفاع أثمان السلع المعدة للاستهلاك المحلي ارتفاعاً يزيد عن ارتفاع السلع المعدة للتصدير ويدعو هذا إلى تحويل بعض المواد الإنتاجية من صناعة السلع الثانية إلى صناعة السلع الأولى فتقل بذلك أيضاً مقدرة البلاد على التصدير .

ثالثاً : زيادة الواردات من الدول الأخرى نتيجة لعمليات التحويل إذ لا تستطيع هذه الدول زيادة مدفوعاتها إلى الدولة موضع البحث إلا عن طريق إرسال الذهب — وهذا لا ييسر دائماً — أو إرسال المزيد من منتجاتها .

وتعتمد الحكومات إلى تعزيز أثر تغير كمية الذهب على مستوى الأسعار الداخلية عن طريق ما يسمى سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة :

(١) سياسة سعر الخصم : وضعت هذه السياسة في خلال القرن التاسع عشر . فقد أخذ بنك إنجلترا يقوم بمعاونة البنوك التجارية عندما تشتد حاجتها إلى النقود ، فكان يمدّها بما تطلبه من مال عن طريق خصم الأوراق التجارية التي تقدمها له ، وكانت عادته أن يحدد سعراً للخصم كيلا تلجأ إليه البنوك إلا عند الضرورة (١) .

ومع هذه المهمة التي قام بها نهض بوظيفة جديدة أخرى وهي المحافظة على الرصيد الذهبي في البلاد فقد درجت البنوك التجارية على إبداع جزء من أموالها لديه واستخدام الأوراق التي يصدرها نقوداً حاضرة بدلا من الذهب فكان عند خروج الذهب من الدولة بسبب عجز في ميزان مدفوعاتها ، يقل

(١) راجع مؤلف السورت المذكور ص ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ .

لديه الرصيد الذهبي فيعمد الى مواجهة هذه الحالة برفع سعر الخصم حتى لا تزيد الأوراق التجارية المقدمة للخصم . ومن ثم كان المعجز في ميزان المدفوعات ، يقترب بارتفاع سعر الخصم والفائض يقترب بانخفاضه . وقد أثبتت التجارب نجاح هذه الطريقة في وقف خروج الذهب والمحافظة عليه .

ففي أزمة سنة ١٨٤٧ ، لم يعمد البنك إلى رفع سعر الخصم في أول الأمر فأخذ الذهب يتسرب من البلاد حتى قل رصيد البنك منه مليونين ونصف مليون جنيه ، ولوحظ أنه بعد رفع سعر الخصم من ٤ ٪ الى ٥ ٪ توقف خروج الذهب في الحال .

والواقع أن سياسة رفع سعر الخصم تؤدي إلى تعويض المعجز في ميزان المدفوعات ووقف خروج الذهب لأمرين هامين :

الأول : انه يترتب على ارتفاع سعر الخصم أن تجتهد البنوك التجارية في عدم الالتجاء إلى البنك المركزي ، فيحدث انكماش في الائتمان ، ثم إن هذا الإجراء من جانب البنك يشعر هذه البنوك أن هناك خطراً يهدد العملة الوطنية فيرتفع سعر الفائدة عامة ، ويحجم التجار عن تقديم أوراقهم التجارية للخصم مفصلين التخلص من السلع المخزونة لديهم للحصول على ما يحتاجون إليه من نقود حاضرة ، فتهدأ الأسعار وتنخفض الأجور .

الثاني : أن ارتفاع سعر الخصم يفرى الموالين الأجانب ويشجعهم على نقل أموالهم الزائدة عن الحاجة إلى هذه الدولة ، واستثمارها في أوراقها التجارية للإفادة من زيادة الكسب . فيتحسن ميزان مدفوعاتها من جراء هذا ، ويرجع الذهب إليها .

غير أن رفع سعر الخصم لا يجذب الأموال الأجنبية إلى الدولة إلا إذا كانت

الظروف المالية فيها تبعث على الطمأنينة والأمن على هذه الأموال . فإذا ساد القلق والاضطراب النقدي فلا يجدى في إغراء الأموال الأجنبية أن يرتفع سعر الخصم إلى ٦ ٪ أو ٧ ٪ بل إلى ١٠ ٪ (١) . وفي هذا يقول (هوتري) إن الشروط التي يجب توافرها لنجاح هذه السياسة هي :

- (١) الثقة في مقدرة المقرضين على سداد ديونهم .
- (٢) الثقة في مستقبل عملة البلاد التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم .
- (٣) وجود سوق حرة لبيع الأوراق التجارية وشراؤها (٢) .

هذا كله عند وجود عجز في ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فيه وزيادة الذهب الوارد إلى الدولة ، فإن البنك المركزي يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم لينتهي بهذه السياسة إلى عكس النتائج السابقة .

(ب) عمليات السوق المفتوحة : إذا كان لدى البنوك التجارية احتياطي من النقود الحاضرة يزيد عن حاجتها كانت سياسية رفع سعر الخصم قليلة الجدوى بل أنها قد لا تنفذ لأنه في وسع البنوك الاستغناء عن الاقتراض من البنك المركزي ، لذلك يجد من الواجب عليه لتحقيق سياسة الانكماش في الائتمان أن يلجأ إلى أسلوب آخر غير سياسة رفع سعر الخصم وهو « عمليات السوق المفتوحة » (Open Market Operations) وتتلخص هذه الطريقة في أن يبيع البنك المركزي كميات كبيرة من السندات الحكومية . ويتمهد في الوقت نفسه أن يعود إلى شراؤها بعد مضي خمسة عشرة يوماً (٣) . فإذا واصل تنفيذ هذا الإجراء مدة من الزمن استطاع أن يمتص المقدار

(١) راجع ما تقدم عن الأزمة المالية في النمسا وألمانيا في سنة ١٩٣١ .

(٢) مؤلف هوتري : النقود المتداولة والائتمان .

(٣) راجع مؤلف السورت المذكور ، ص ٣١٢ .

اللازم من النقود المتداولة الزائدة، وهذا يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الائتمان .

أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فيعمد إلى شراء السندات الحكومية من « السوق المفتوحة » فتزيد النقود المتداولة ويهبط سعر الفائدة وترتفع الائتمان .

وقد يعتمد البنك المركزي الى استخدام الوصيلتين معاً (سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة) ليعزز أثرهما ويطمئن إلى تحقيق ما يهدف إليه من نتائج وأغراض .

ويرى الدكتور القيسوني أنه لا داعي للتفريق بين الوصيلتين لأنهما في الواقع سياسة واحدة بل « يمكن القول إن السلطات النقدية لا يمكن أن تنجح في تغيير كمية النقود إذا لم تغير سعر الفائدة . فمثلاً إذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة ، فإن البنوك التجارية قد لا ترفع سعر الفائدة الخاص بها إلا إذا وجدت أن ما تمتلكه من نقد قل وأنها أوشكت أن تقترض من البنك المركزي بالسعر المرتفع . فيجب إذاً أن يعمل البنك المركزي على تقليل كمية النقود المتداولة عندما يرفع السعر المركزي والعكس بالعكس . كذلك إذا قلل البنك المركزي من كمية النقود دون أن يرفع السعر المركزي فإن البنوك الأخرى قد تقترض منه وتتوسع هي في الافتراض . لذلك يجب على البنك المركزي أن يرفع سعره عندما يقلل كمية النقود المتداولة . وخلاصة القول إن السلطات النقدية تعمل عادة على تغيير سعر الفائدة وكمية النقود في نفس الوقت (١) » .

غير أنه يبدو أن هذه النظرية قد لا تتحقق دائماً ، ففي بعض الحالات

(١) يراجع مؤلف الدكتور عبد المنعم القيسوني مقدمة التجارة الخارجية ص ١١ .

لا يترتب على انخفاض الأثمان الداخلية الناتج عن المعجز أية زيادة في قيمة الصادرات أو نقص في قيمة الواردات ، ولا يعود الميزان التجارى إلى التعادل بالطريقة التى تصفها النظرية التقليدية ، ويحدث ذلك إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة لتصدير متكافئاً أو قليل المرونة أى إذا كان انخفاض ثمن الصادرات بنسبة معينة (٢٠ ٪) مثلاً يؤدي إلى تمدد في الطلب الخارجى على السلع بنسبة مساوية أو أقل (٢٠ ٪ أو ١٠ ٪) .

والواقع أن انخفاض الأثمان الداخلية لا يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات إلا إذا كان الطلب الخارجى على هذه السلع كثير المرونة . كذلك بالنسبة إلى الواردات ، فارتفاع الأثمان الأجنبية بالنسبة إلى الأثمان الداخلية لا يؤدي إلى قلة قيمة الواردات إلا إذا كان الطلب المحلى على السلع الأجنبية كثير المرونة (١) . وفي حالات أخرى لا يحدث تغير يذكر في الأثمان ومع هذه يعود ميزان المدفوعات إلى التعادل بعد اختلاله بمدة قصيرة ، وفي ذلك يقول طوسيج :

« إن هناك شيئاً لم يمنعه الاقتصاديون ما يستحق من اهتمام وهو السرعة التى يتم بها التغير في الميزان التجارى تبعاً للتغير الذى يحدث في ميزان المدفوعات . فالنظرية التقليدية تعزو عودة المدفوعات للتوازن إلى آثار متعاقبة وهي كثرة النقود المتداولة في البلاد التى تقترض ثم ارتفاع الأثمان فيها ثم انخفاضها في البلاد المقرضة ثم زيادة الواردات في الأولى والصادرات في الثانية . كل هذا لا يمكن أن يتم منتظماً دون اضطراب مابل في مدة وجيزة ، على أننا لم نلاحظ في الواقع أية لائحة للاضطراب (٢) » .

(١) يجب مراعاة مرونة العرض كذلك إذ لا يمكن أن تزداد السلع المصدرة بالمتدار اللازم إذا كان عرضها قليل المرونة ولا يتيسر التوسع في إنتاجها بالتكاليف الحالية .
(٢) راجع مؤلف طوسيج : التجارة الدولية ، ص ٣٢٩ .

٢ - نظرية مكرر التجارة الخارجية (١)

على أثر الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية ، أخذ الاقتصاديون يهتمون بدراسة تأثير العامل الثاني الذي أشرنا إليه فيما تقدم وهو تغيير مستوى الدخل الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات ، وقد وصلوا في دراستهم هذه إلى نظرية أخرى أطلقوا عليها اسم نظرية « مكرر التجارة الخارجية » . ويرجع الفضل في وضعها إلى (لورد كينز) الذي وجه البحث الإقتصادي توجهاً جديداً . فقد استخدم فكرة المكرر في دراسة تأثير التوسع في الاستثمار في حجم التوظيف ثم في مقدار الدخل القومي . وهو يرى أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة للدخل القومي لأنها تسبب زيادة « التوظيف » والدخل في صناعة الآلات والعدد ، وبما أن جزءاً من الدخل الإضافي يستخدم في اقتناء سلع الاستهلاك فينتج عن ذلك رواج في صناعة هذه السلع وزيادة الدخل ، و « التوظيف » فيها أيضاً . وينتشر الرواج تدريجاً حتى يشمل جميع فروع الإنتاج فيتسع « التوظيف » ويزيد الدخل القومي .

ويسمى « مكرر الاستثمار » (٢) النسبة القائمة بين زيادة الدخل القومي والزيادة في الاستثمار التي أدت إلى هذه الزيادة ، ولا يخفى أن مكرر الاستثمار يتوقف على ميل الأفراد للاستهلاك . فكلما زاد الجزء من دخلهم الإضافي المخصص للاستهلاك ساعد ذلك على نشر الرواج بسرعة في فروع الانتاج المختلفة (٣) .

(١) La théorie du Multiplicateur

(٢) يعتبر (كاهن) أول من استخدم فكرة المكرر . قال نشرته مجلة Ec. Journal

في عدد يونيه ١٩٣٣ .

(٣) راجع مؤلفات جون ماينز كتر . النظرية العامة ، ص ١١٢ وما بعدها .

وقد يترتب على زيادة الصادرات عن الواردات آثار في مقدار الدخل القومي شبيهة بالآثار التي تترتب على زيادة الاستثمار . فإذا كثرت صادرات إحدى الدول أدى ذلك إلى توسيع في صناعات التصدير وزيادة في عدد عمالها ، وبما أن جزءاً من هذا الدخل الإضافي يخصص لزيادة الاستيراد من الخارج فيعتبر هذا خطوة أولى نحو إعادة التوازن بين الصادرات والواردات . أما الجزء الأكبر من الدخل الإضافي فإنه يستخدم لاقتناء المنتجات المحلية . وهذا يدعو إلى زيادة أخرى في دخل الصناعات الوطنية . ويترتب على ذلك أيضاً زيادة الواردات .

ومجمل القول إن مجموع الدخل النقدي لهذه الدولة يزيد أكثر فأكثر حتى تتساوى الزيادة في الواردات الناتجة عن هذا التوسع مع الزيادة الأصلية في الصادرات ، وبعبارة أخرى تؤدي زيادة الصادرات إلى توسع الدخل النقدي للأمة . والتوسع في الدخل يؤدي بدوره إلى زيادة في الواردات . فيعود الميزان التجاري إلى التعادل عند مستوى أعلى للدخل القومي والتجارة الدولية .

ولا يخفى أن العامل الرئيسي في هذا التحليل هو النسبة المخصصة للاستيراد من الدخل الإضافي ، ويمكن تسمية النسبة بين الزيادة في الاستيراد والزيادة في الدخل « بالميل الحدي للاستيراد » فكما كانت هذه النسبة أكبر استغرقت الزيادة في الاستيراد وقتاً أقصر وقل التوسع في الدخل القوي المنقضى إلى إعادة التوازن . وبالعكس كلما كانت هذه النسبة أصغر زاد التوسع في الدخل القومي . وطال الوقت اللازم لإعادة التوازن في الميزان التجاري . وبقيسمة مقدار التوسع

في مجمل الدخل على زيادة في الصادرات التي أدت إلى هذا التوسع نحصل على « مكرر التجارة الخارجية » ، وهو عبارة عن مقلوب « الميل الحدى للاستيراد » . فإذا كان المجتمع ينحصر ثلث أية زيادة في دخله للاستيراد فهذا يعنى أن التوسع في مقدار الدخل النقدي يبالغ ثلاثة أضعاف الزيادة في الصادرات .

وعند نقص الصادرات أو زيادة الواردات يؤدي تأثير المكرر إلى نتائج عكسية .

ويجب ملاحظة أن التغيرات التي تطرأ على الدخل القومي وعلى مقدار الصادرات والواردات كلها تغيرات نقدية ولكنها قد تقترن بتغيرات حقيقية إذا كانت حالة التوظيف في الدولة دون التوظيف الكامل (١) .

ولا تعارض النظرية الجديدة مع النظرية التقليدية بل تسميها وتعين على إظهار الطريقة التي يتم بها توازن ميزان المدفوعات بعد اختلاله . ويصالح مكرر التجارة الخارجية في الوقت نفسه لتحليل أسباب انتشار الانتعاش أو الكساد بين دولة وأخرى بزيادة صادراتها أو قلتها .

ولا يقتصر أثر مكرر التجارة الخارجية على حالة نظام قاعدة الذهب فقط بل يظهر أثره أيضاً في نظام العملة الورقية الإلزامية .

٣ - أثر تغير سعر الصرف على التوازن

في نظام العملة الورقية الإلزامية لا يعتبر مستوى الأسعار الداخلي مرتبطة بمستويات الأسعار في الخارج ولذلك لا يعود التوازن عن طريق تغيير في مستوى الأسعار وإنما عن طريق تغيير في سعر الصرف .

(١) راجع ناركس الاقتصاد الجديد ، ص ٣٦٤ وما بعدها .
يراجع كذلك مؤلف فريتر متشاب ، التجارة الدولية ومكرر الدخل القومي .

وايس في هذا النظام حد لإصدار أوراق البنكنوت ، ولا يجوز تحويل هذه الأوراق إلى ذهب بسعر ثابت ولذلك نجد سعر الصرف بين العملات المختلفة عرضة للتغير والانقلاب بصفة مستمرة . وتحدد قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى عملة أخرى تبعا لما يطلب ويعرض من العملة الأولى مقابل للعملة الثانية .

فإذا فرضنا أن هناك دواوين a ، b تخضع كليهما لنظام العملة الورقية الإلزامية ، وأن سعر الصرف بين العملاتين في وقت ما هو جنيه واحد من a مقابل دولارين من b ، وأن مجموع ما يطلبه المقيمون في a من الدولارات يدفع ثمن السلع والخدمات التي حصلوا عليها من b ، ولدفع الفوائد على الأموال التي اقترضوها منها وما إلى ذلك ، يقدر في يوم معين بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار . ومجموع ما يطلبه المقيمون في b من الجنيهات لدفع ما عليهم من ديون لأشخاص يقيمون في a ، يقدر بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ففي هذه الحالة لا يتعسر تسوية هذه الديون في سوق الصرف على أساس السعر المذكور إذ يمكن استخدام الجنيهات التي يعرضها المدينون في b لإرضاء الدائنين فيها والدولارات التي يعرضها المدينون في b لإرضاء الدائنين فيها كذلك فلا تتغير الأرصدة التي لبنوك a في b ولا الأرصدة التي لبنوك b في a من جراء هذه التسوية .

غير أنه قلما يتساوى في فترة قصيرة ما يجب أن تدفعه إحدى الدول للأخرى وما يجب أن تدفعه الثانية للأولى على أساس سعر معين للصرف . ففي حالة عدم التبادل بين مدفوعات الدواوين لا بد أن يتأثر سعر الصرف

(م ٧ — اتجاهات)

بين العملتين ، ولتوضيح ذلك نفرض أن المقيمين في ب اعتزموا زيادة مشترياتهم من ا بمبلغ قدره ١٠٠.٠٠٠ دولار وأن المقيمين في ا لا يريدون زيادة مشترياتهم من ب ففى هذه الحالة نجد أن الدولارات التى يعرضها المقيمون فى ب على البنوك تزيد بما يعادل ١٠٠.٠٠٠ دولار عن مقدار الدولارات التى يطلبها المقيمون فى ا فإذا تم التبادل بين العملتين على أساس سعر الصرف السابق زادت الأرصدة الدائنة لبنوك ا لدى مراسليها فى ب وقلت الأرصدة الدائنة لبنوك ب لدى مراسليها فى ا . وإذا استمر الحال على هذا الوضع أياماً متتالية استمر التناقص فى أرصدة بنوك ب لدى مراسليها فى ا والزيادة فى أرصدة بنوك ا لدى مراسليها فى ب فتحاول بنوك الدولة الثانية الحصول من مراسليها فى الأولى على أرصدة جديدة مقومة بالجنهيات مقابل أرصدة مقومة بالدولارات تزيدها لحسابها الدائن لديها . ولما كانت البنوك فى ا ليست فى حاجة إلى المزيد من الدولارات بالنظر إلى الزيادات التى طرأت على أرصدها فى ب وكانت ب فى حاجة ماسة إلى المزيد من الجنيهات ، لذلك لابد أن يتحول سعر الصرف إلى صالح ا ويجعل لكل جنيه واحد دولارين ونصف مثلاً بدلاً من جنيهه للدولارين . وعلى أساس سعر الصرف الجديد تبدو سلع ا وخدماتها غالية للمقيمين فى ب (السلعة التى تكلف ١٠ جنيهات تباع بـ ٢٥ دولاراً بعد أن كانت تباع بـ ٢٠ دولاراً) وحينئذ تقل طلباتهم من هذه الدولة .

وعلى العكس من ذلك تبدو سلع ب وخدماتها رخيصة للمقيمين فى ا (السلعة التى تكلف ١٠ دولارات تباع بـ ٤ جنيهات بدلاً من ٥ جنيهات) وهذا يحثهم على زيادة طلباتهم من هذه الدولة (١) .

(١) قد لا يؤدي انخفاض قيمة عملة ب إلى زيادة حصيلة ا من الصادرات إذا كان الطلب على هذه السلع قليل المرونة .

فإذا كان طلب المقيمين في أ على سلع الدولة الثانية كثير المرونة فهذا يعني أنه سيتمدد بنسبة أكبر من نسبة انخفاض أثمانها ويزداد إذن ما يجب أن تدفعه لدائتيها في ب . وكذلك إذا كان طلب المقيمين في ب على سلع الدولة الأخرى كثير المرونة فهذا يعني أنه سينكمش بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع أثمانها ويقل إذن ما يجب أن تدفعه ب لدائتيها في أ . فإذا تعادل المقداران استقر سعر الصرف حينئذ من الزمن عند هذا المستوى الجديد ، وإلا أخذ يتقلب إلى أن يصل إلى الحد اللازم لجعل ما يطلب من الجنيهات مقابل دولارات يعادل مع ما يعرض من الجنيهات مقابل دولارات (١) .

ولو فرضنا وجود دولة ثالثة ح تستخدم الفرنكات في معاملاتها الداخلية فإن أسعار الصرف بين الجنيه والدولار ، والجنيه والفرنك ، والدولار والفرنك ستحدد طبقاً لما تقدم مع ملاحظة أنها لا تتحدد مستقل بعضها عن بعض فلا يمكن أن تتحدد أسعار الصرف كالآتي : جنيه = دولارين وجنيه يساوي ١٠٠ فرنك ودولار يساوي ٤٠ فرنك ، لأنه في هذه الحالة لا يقبل المقيمون في ب تحويل دولاراتهم إلى فرنكات مباشرة بل يعمدون إلى تحويلها إلى جنيهات ثم إلى فرنكات فيحصلون على ٥٠ فرنكاً مقابل كل دولار بدلاً من ٤٠ فرنكاً .

ومجمل القول إن أسعار الصرف بين عملة معينة والعملات الأخرى تتحدد على أساس أن يتساوى ما يطلب من هذه العملة مقابل أية عملة أجنبية وما يعرض من هذه العملة مقابل أية عملة أجنبية .

ومما تقدم يتضح أنه في نظام أوراق النقد الإلزامية يبطل أى اختلال في

(١) أما إذا كان كل من طلب أ على سلع ب وطلب ب على سلع أ قابلاً أو متكافئاً المرونة فلا يقيس توازن الميزان التجاري .

ميزان المدفوعات لدولة معينة عن طريق تغير في أسعار الصرف ولكن عدم ثبات قيمة العملة الخارجية لا يهيء للحياة الاقتصادية في البلاد الجور اللاتم للعمل ، كما يشجع على المضاربة وانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة سعيًا وراء الأمان . وهكذا تكثر التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات . لذلك قد تلجأ الدولة إلى إنشاء صندوق لموازنة الصرف .

صندوق موازنة الصرف :

عندما خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ وجمعت الاسترليني عملة ورقية إلزامية رأت تتخذ من الوسائل ما يحقق لعمليتها شيئاً من الثبات والاستقرار فأنشأت صندوق موازنة الصرف *Fonds de Stabilisation des charges*^(١) في يونيو سنة ١٩٣٢ ، ورصدت له رأس مال قدره ١٥ مليون جنيه من الأذونات على الخزانة البريطانية ، ثم زيد هذا المبلغ فيما بعد عدة مرات .

وفكرة تثبيت الصرف بهذه الطريقة لا تعتبر جديدة فقد لجأت إليها إيطاليا سنة ١٩١٧ عندما أنشأت « المعهد الوطني للصرف » وقد أوضح وزير مالية بريطانيا ، عند تدشين « صندوق موازنة للصرف » في إنجلترا أن الغرض الذي دعا إلى إنشائه هو جعل سعر الصرف للجنيه الاسترليني بعيداً عن التقلبات المؤقتة الناتجة عن المضاربة ، وبالأخص تلافي تأثير حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تنتقل من دولة إلى دولة خوفاً من هبوط قيمة العملة الوطنية .

ولهذه الأموال « المذعورة » (*hot Money*) أثر بالغ على سعر الصرف .

(١) يراجع مؤلف بول اترج : الأرصدة الأجنبية ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٠ .
يراجع أيضاً مؤلف فردريك بنهم الاقتصاد ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

مخند التجائها إلى دولة معينة سعياً وراء السلامة والأمان ، تنخفض قيمة العملة الوطنية المهاجرة ، وقد يكون الانخفاض عظيماً جداً ، ورجوع هذه الأموال إلى أوطانها فيما بعد ، عندما تهدأ الحال فيها من شأنه أن يؤثر تأثيراً عكسياً على سعر الصرف . وتسبب هذه التغيرات المفاجئة لسعر الصرف ارتباكاً في الحياة الاقتصادية وبفضل صندوق موازنة الصرف تجنبت إنجلترا هذه التقابلات أو على الأقل قلت من أهميتها إلى حد بعيد .

ولتوضيح الطريقة التي اتبعتها هذه الدولة لتحقيق هدفها نفرض أن الطالب على الاسترليني زاد في وقت ما من قبل الفرنسيين نتيجة لتوقع هبوط في قيمة العملة الفرنسية ففي هذه الحالة لا يستطيع الراغبون في الحصول على أرصدة استرلينية أن يصلوا إلى ما يبتغون إلا إذا كانوا على استعداد لدفع مقدار كبير مفر من الفرنكات مقابل كل جنيه استرليني ، وينشأ عن ذلك أن تزيد قيمة العملة الإنجليزية بالنسبة إلى العملة الأخرى الفرنسية ، وهنا يتصدى صندوق موازنة الصرف لمرضه هذا التأثير فيعرض كمية إضافية من الجنيهات الاسترلينية مقابل أرصدة مقومة بالفرنكات ، ويستخدمها غالباً في زيادة رصيده من الذهب ، أما الجنيهات الاسترلينية اللازمة للقيام بهذا العمل فيحصل عليها ببيع ما لديه من أذونات على الخزانة البريطانية للجمهور .

وعندما تتحول رؤوس الأموال إلى الخارج ويزيد عرض الجنيهات الاسترلينية مقابل بعض العملات الأجنبية حتى يخشى أن تنخفض قيمة العملة الإنجليزية بالنسبة إلى العملات الأخرى ، يعمد الصندوق إلى بيع بعض ما لديه من ذهب للحصول على العملات المطلوبة ويسترد الجنيهات الاسترلينية ويستخدمها في شراء أذونات على الخزانة البريطانية .

هكذا نرى أن رأس مال الصندوق أثناء العمل يتكون من مقدار معين

من الاسترليني على شكل أذونات ، ومقدار آخر من الذهب ، فعندما يميل الاسترليني إلى الصعود ، يحول الصندوق ما عنده من أذونات إلى ذهب . كما قدمنا . ولكنه لا يستطيع مواصلة هذا التحويل إلا بمقدار ما يملكه من جنبيات استرلينية . فإذا نفذت هذه الكمية فلا يستطيع مقاومة حركة الصعود إلا إذا مدته الحكومة بأذونات إضافية . وعلى العكس من ذلك ، إذا مالت قيمة العملة الانجليزية إلى الهبوط فإن الصندوق يضطر إلى بيع ما عنده من ذهب . ولا يمكنه مقاومة الهبوط إلا بمقدار ما يملكه من ذهب . فإذا كان هذا المقدار لا يكفي لتثبيت سعر الصرف ، اضطر الصندوق إلى الاقتراض من الخارج ليحصل على الأموال اللازمة .

وتقوم بأعمال موازنة الصرف هيئة مستقلة عن البنك المركزي لسببين :
(١) عندما يكثر الذهب الوارد من الخارج نتيجة لزيادة مؤقتة في الطلب على العملة الوطنية ينبغي تخصيص هذا الذهب لموازنة الصرف ولمنع انخفاض قيمة العملة الوطنية حين يطلب تحويل الأرصدة المملوكة لأجانب إلى عملات أخرى . إذن يحسن ألا يتصرف البنك المركزي في هذا الذهب المخصص (ear-marked) بل يترك أمره لهيئة أخرى مستقلة حتى لا يفرى زيادة الرصيد الذهبي عنده بزيادة الإصدار من أوراق النقد أو التوسع في الائتمان أو الإنفاق في الخارج .

(٢) يعلن البنك المركزي عادة عن جميع العمليات التي يقوم بها كي يقف الجمهور على حالة البلاد النقدية ، أما حركات دخول الذهب وخروجه الناتجة عن تنقلات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، فينبغي أن تحاط بالكتمان حتى لا تؤثر على قيمة العملة عن طريق المضاربة . ولذلك كان الفصل الأي يقوم به البنك المركزي بالأعمال المتصلة بموازنة الصرف .

وقد يعزى زيادة الذهب الوارد للدولة إلى فائض في ميزان معاملاتها الجارية مع سائر الدول الأخرى فيكون من حق البنك المركزي أن يتصرف فيه ويستخدمه لزيادة الإصدار أو التوسع في الائتمان، ولكن التفرقة بين الذهب الناتج عن تنقلات رؤوس الأموال والذهب الناتج عن فائض المعاملات الجارية ليست من الأمور السهلة اليسيرة في كثير من الأحوال.

وقد اتبعت الولايات المتحدة إنجلترا فأنشأت كذلك صندوقاً لموازنة الصرف في نهاية سنة ١٩٣٣ فساعد على تثبيت سعر الصرف بين الدولار والجنيه الاسترليني إلى حد بعيد ويظهر ذلك من الجدول الآتي، وهو يبين نسبة الاسترليني إلى الدولار في الفترة التي سبقت إنشاء الصندوق والفترة التي أعقبته :

السنوات										قيمة الاسترليني الدولارات
١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	
٤٠٦	٤٠٩	٤٠٩	٥٠٠	٤٠٩	٥٠٢	٣٠٥	٣٠٥	٤٠١	٤٠٢	

وفي سبتمبر سنة ١٩٣١ لجأت فرنسا إلى تخفيض الفرنك وقررت في الوقت نفسه إنشاء صندوق لموازنة الصرف على غرار صندوق إنجلترا ومنحته رأس مال قدره ١٠ آلاف مليون فرنك يتكون جزئياً من الذهب. وفي أكتوبر سنة ١٩٣٦ اتفقت دول « الاتفاق الثلاثي » (فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة) على تبادل العون بين هيئاتها المشرفة على الصرف للحد من تقلبات قيمة عملاتها (١).

(١) يراجع مؤلف الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بالاشتراك مع الدكتور محمد حسن الجبل: أصول الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، ص ١٧٤.

ولا يخفى أن صندوق موازنة الصرف نافع جداً في الأوقات المضطربة والأزمات إذ يحمي من تأثير تنقلات رؤوس الأموال القصيرة الأجل على سعر الصرف ولكن ينبغي ألا نبالغ في تقدير منافعه . فهو لا يصلح لجعل سعر الصرف ثابتاً في جميع الحالات . فإذا اختلف ميزان المدفوعات عدة سنوات متتالية فلا يمكن الاعتماد عليه للحصول على المزيد من العملات الأجنبية بل لابد في هذه الحالة من تخفيض قيمة العملة الوطنية أى تعديل سعر الصرف أو تطبيق نظام الرقابة على النقد الأجنبي .

وأخيراً يجب أن نذكر أن توازن ميزان المدفوعات في ظل العملة الورقية ، الإلزامية قد يتحقق أيضاً نتيجة لآثر مكرر التجارة الخارجية .

الباب الثاني

التجارة الدولية.

الفصل الأول

التقسيم الدولي للعمل

تختلف الدول من حيث قدرتها على العمل ومدى تحقيق الشروط الصالحة لنشاطها الإنتاجي في نواحيه المتعددة ، فقد تتوافر في إحداها العوامل الملائمة لإنتاج سلعة معينة ولا تتوافر فيها ما يناسب سلعة أخرى فتتفوق في الإنتاج الأول وتقصّر عن الثاني في حين أن الظروف العكسية قد تتحقق في دولة غيرها . والواقع أن هذا التباين في استمداد الدول للإنتاج واختلافها في أسباب التفوق هو الذي يدعو إلى التخصص وتقسيم العمل فيما بينها وقيام العلاقات التجارية الدولية وهذا لأن كل دولة تميل إلى التخصص في النواحي التي تتفوق فيها وتهمل النواحي الأخرى لاستفيد من تفوقها إلى أقصى حد . مستطاع ، وهذا يعني أنها سوف تنتج من بعض السلع أكثر مما تستهلك محايًا فتلجأ إلى تجارة الصادرات لتصرف هذا الفائض وأنها تحتاج لسلع أخرى لا تنتج مثلها فتلجأ إلى تجارة الواردات للحصول عليها . من الأسواق الخارجية .

ولكن ما المقصود بالتفوق ؟ ومتى تعتبر الدولة متفوقة في إنتاج معين ؟
للإجابة عن هذين السؤالين يحسن التفرقة بين نوعين من التفوق : التفوق المطلق والتفوق النسبي .

وتعتبر الدولة متفوقة تفوقًا مطلقًا في حالتين :

أولا — إذا انفردت مع مجموعة قليلة من الدول باستخراج بعض المواد .

١. الخيام الفادرة أو زراعة بعض المنتجات التي لا تصلح زراعتها إلا في مناطق محدودة تتوافر فيها الشروط الملائمة من حيث جودة التربة ورطوبة الجو ودرجة الحرارة .

ثانياً — إذا استطاعت أن تنتج بعض السلع بتكاليف تقل عن مثيلاتها في معظم الدول أى بمقدار من عناصر الإنتاج يقل عما يتطلبه إنتاجها في أغلبية الجهات الأخرى .

وتعد الدولة متفوقة تفوقاً نسبياً في إنتاج معين إذا كانت الظروف الإنتاجية السائدة ثلاثم هذه الناحية من النشاط الإنتاجى فيها أكثر مما ثلاثم نواحيه الأخرى .

فيلاحظ أن التفوق المطلق يظهر عند الموازنة بين الظروف الإنتاجية في دولة معينة وظروفها في سائر الدول في حين أن التفوق النسبى يظهر عند الموازنة بين الظروف الإنتاجية في نشاط معين وظروفها في الأنشطة الأخرى داخل الدولة ذاتها .

إذا فرضنا مثلاً أن الدولة أ تستطيع أن تنتج بكمية معينة من عناصر الإنتاج ٥ وحدات من القطن أو ١٠ وحدات من القمح في حين أن الدولة ب لا تستطيع أن تنتج إلا ٣ وحدات من القطن أو ٨ وحدات من القمح باستخدام كمية ممثلة من عناصر الإنتاج فإنه يمكن القول إن الدولة أ متفوقة على الدولة ب تفوقاً مطلقاً في إنتاج كلتا السلعتين . أما إذا ظلت الظروف الإنتاجية في الأولى كما هي في المثال السابق وتغيرت في الدولة الثانية فأصبحت هذه الدولة تستطيع أن تنتج ٣ وحدات من القطن أو ١٠ وحدات من القمح . اعتبرت أ متفوقة مطلقاً بالقياس إلى ب ومتفوقة نسبياً في إنتاج القطن بالقياس إلى إنتاج القمح .

وسوف نرى فيما بعد أن التفوق النسبي لا يقل أهمية عن التفوق المطلق في...
تعيين حالات التخصص وتحديد أسس العلاقات التجارية الدولية .

ويرجع التفوق بنوعيه إلى عدة أسباب أهمها :

- الظروف الطبيعية الملائمة .
- الظروف الملائمة المكتسبة .
- ارتباط الإنتاج بتكاليف النقل .
- الوفورات الخارجية .
- مدى اتساع السوق .

١ — الظروف الطبيعية الملائمة :

قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في الدولة إلى تفوقها في إنتاج...
بعض المواد الأولية أو في نشاطها الزراعي والصناعي أو في تعزيز...
مركزها التجاري .

فالمشاهد مثلاً أن بعض الدول تنفرد بتوافر مواد خام نادرة في باطن...
أرضها كمادة اليورانيوم المستعملة في توليد الطاقة النووية والتي تستخرج...
أساساً من مناجم الكولورادو بالولايات المتحدة ومنطقة البحيرات الكبرى...
بكندا وتركستان بالانحد السوڤيتي ، فتزداد أهمية هذه الدول بوصفها منتجة...
للمواد الأساسية المستخدمة في الصناعات الحديثة .

وتمتاز غيرها بتربة مخصبة ومناخ ملائم وتتوافر فيها كمية المياه المناسبة...
لرى فتتفوق في بعض المنتجات الزراعية كتفوق الجمهورية العربية المتحدة في...
إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن والمندوسيلان في إنتاج الشاي وأندونيسيا...
في إنتاج المطاط .

وقد تحاى الطبيعة دولة أخرى بكثرة وفيرة من الفحم والحديد ومصادر طاقة متنوعة ومتيسرة فتستطيع أن تتفوق في نواح كثيرة من الصناعة كتفوق بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، وهناك عوامل ثانوية قد توجه هذا التفوق العام نحو التخصص في صناعات معينة محددة . ويمتاز سكان بعض المناطق بصفات معينة ومواهب خاصة قد تساعد على نجاح بعض الصناعات فيها كصناعة الساعات في سويسرا وصناعة ملابس السيدات في فرنسا والصناعات الكيميائية في ألمانيا .

وقد تتوافر الظروف الطبيعية الملائمة في موقع الدولة من حيث سهولة المواصلات منها وإليها ووقوعها على طريق بعض الدول الأخرى مما يؤدي إلى تفوق هذه الدول في التجارة إذا تحققت بعض الشروط المناسبة الأخرى ومثال ذلك تفوق بلجيكا وهولندا في التجارة الأوربية ولبنان في تجارة الدول العربية .

٢ — الظروف الملائمة المكتسبة :

قد لا تكون الظروف الملائمة لصناعة معينة طبيعية وإنما مكتسبة ومعنى ذلك أن التفوق الذي تتمتع به بعض البلاد لا يرجع إلى مزايا طبيعية بقدر ما هو راجع إلى ظروف تاريخية قد ساعدتها على أن تسبق جميع الدول الأخرى في إنتاج معين وتقدم عليها فيه ، فكان التفوق الطبيعي الذي ساد في وقت ما قد انقضى عهده غير أن آثار هذا التفوق لا تزال قائمة فتساهم الخبرة التي اكتسبتها من ممارسة هذا العمل فترة طويلة والتقاليد الإنتاجية التي ورثتها جيلا عن جيل وسمعتها الطيبة في الأسواق الخارجية والروابط التي تنظم معاملاتها مع هذه الأسواق تساهم كل هذه العوامل في توطيد مركزها في هذه الصناعة .

وينطبق هذا على بريطانيا العظمى إلى حد بعيد إذ أن تفوقها في كثير من الصناعات لا يعتبر طبيعياً وإنما مكتسباً ، ولا يخفى أن هذه الدولة قد سبقت تاريخياً جميع دول العالم في اكتشاف مناجم الفحم فيها بالقرب من مناجم الحديد . فبدأت الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى قبل أن تبدأ في أية دولة أخرى بنحو نصف قرن فاستطاعت بذلك أن تؤسس عدداً كبيراً من الصناعات تأسيساً سليماً متيناً قبل أن تفكر بقية دول أوروبا في منافستها ، ومن المعروف أن البلاد الصناعية الناشئة لا تستطيع أن تصمد لمنافسة البلاد المريقة في الصناعات التي اشتهرت بها مهما يكن استمدادها الطبيعي ملائماً .

وتسند الدول الناشئة إلى هذه الحجة في تبرير سياستها الجمركية الحامية . والواقع أن ألمانيا والولايات المتحدة لم تستطع كلتاهما الوصول إلى مركزها الصناعي الممتاز الحالي إلا عن طريق فرض الحماية الجمركية لفترة معينة من الزمن .

٣ — ارتباط الإنتاج بتكاليف النقل :

من المعروف أن تكاليف النقل تؤثر على مدى اتساع السوق أمام منتجات المشروع إذ أنها تضاف إلى تكاليف الإنتاج ومن ثم إلى أثمان هذه المنتجات ، ومن المعروف كذلك أن تكاليف النقل البحري أو النهري تقل كثيراً عن تكاليف النقل الجوي أو بالسكك الحديدية أو بالسيارات ، ولذلك سوف تتفوق الدول التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ الطبيعية إذ يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها بقدر المستطاع وتقدم على الدول الأخرى في هذا المجال .

والملاحظ كذلك أن بعض المواد الأولية التي تستخدم في الصناعة تفقد

جزءاً من وزنها أثناء الإنتاج ، فيكون من الأوفق والمصلحة والاقتصاد في تكاليف النقل إنشاء المصانع التي تستهلك كميات كبيرة من هذه المواد بالقرب من أماكن استخراجها وذلك كالفحم فإنه يفقد جزءاً كبيراً من وزنه عندما يستخدم في إنتاج الحديد والفولاذ ولذلك تستطيع الدولة التي تقيم هذه الصناعة بالقرب من مناجم الفحم أن تحقق وفراً في تكاليف النقل بالقياس إلى الدول التي لا تتوفر فيها هذه الظروف .

أما الصناعات التي تستخدم مواد أولية لا ينقص وزنها أثناء الإنتاج إلا بمقدار قليل فإنه يمكن إنشاءها بالقرب من أسواق تصريف منتجاتها ، وهذا يفسر لنا تخصيص بعض بلاد أوروبا في إنتاج المنسوجات القطنية رغم أنها لا تنتج القطن الخام بل تستورده من بلاد أخرى إذ أن تكاليف نقل هذا القطن من مصادر إنتاجه في الجمهورية العربية المتحدة مثلاً يعوضها الوفرة في تكاليف نقل المنسوجات إلى المستهلكين المحليين ، فلا تعتبر هذه الدول في مركز ضعيف بالقياس إلى الدول المنتجة للقطن والتي تخصص في تصنيعه في نطاق أسواقها المحلية .

٤ - الوفورات الخارجية :

يستفيد المشروع الذي يتسع حجم إنتاجه من مزايا الإنتاج الكبير ويطلق على النقص في تكاليف الإنتاج الناشئ عن هذه المزايا اسم « الوفورات الداخلية » ، وهناك وفورات أخرى تنتفع بها المشروعات المتخصصة في نفس النوع من الإنتاج عندما يتسع حجم الصناعة التي تضمها أي عندما يزداد عدد هذه المشروعات وتتركز في منطقة واحدة وتعرف « بالوفورات الخارجية » . وترجع هذه الوفورات إلى بعض المزايا الاقتصادية التي تنتفع بها المشروعات

التي تتجمع في إقليم معين إذ يكثر فيه العمال المدربون والورش المعدة لإصلاح الآلات ووسائل النقل للتيسرة والبنوك التي تخصص في أعمال ذات صلة بهذه الصناعة وما إلى ذلك ، فتتفوق الدول التي يتسع فيها حجم صناعاتها الرئيسية على سائر الدول الأخرى كولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية .

٥ — مدى اتساع السوق :

لا تستطيع الشركات في بعض فروع الإنتاج أن تخفض تكاليف إنتاجها إلا إذا اتسع حجمها وبلغ حداً معيناً يمكنها من استخدام الآلات الضخمة والافادة من مزايا الإنتاج الكبير ، ويترتب على ذلك أن هذه الصناعات تتطلب سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها ومن ثم يتوقف نجاحها في البلاد التي تقوم فيها على وجود سوق داخلية واسعة أو عدم وجودها ، ولهذا يعزى تقدم صناعة للسيارات والآلات الزراعية في الولايات المتحدة إلى اتساع سوقها الداخلية بجانب عوامل أخرى ملائمة .

وقد أقبلت دول السوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورج) على تكوين هذه الوحدة الاقتصادية فيما بينها بقصد توسيع سوق تصريف منتجاتها حتى يمكنها التفوق في الصناعات التي يتطلب نجاحها أن تكون الوحدة الإنتاجية ذات حجم كبير .

ولو أن العالم كان يؤلف مجتمعاً واحداً لكانت أسباب التفوق هذه هي التي تحدد اختصاص كل منطقة فيه ولـكان توزيع العمل بين الأقاليم المختلفة خاضعاً لما يمتاز به كل إقليم عن غيره ، فالذي تتوافر فيه أسباب التفوق تنزع إليه الأيدي العاملة وتهاجر إليه رؤوس الأموال ويتركز فيه الإنتاج وتزدهر (م ٨ — إنجازات)

فيه جميع الصناعات . وعلى العكس من ذلك الإقليم الذى يفتقر إلى ظروف إنتاجية ملائمة فإنه يظل مهجوراً لا تقام فيه صناعة تذكر ولا يتم فيه أى إنتاج .

ولكن الواقع غير هذا فالعالم مقسم إلى عدد كبير من الدول تتباين فيها النظم الإدارية والنقدية والاجتماعية ولا تنتقل بينها عناصر الإنتاج إلا بصعوبة وفي حدود ضيقة وينتج عن ذلك أن مستويات الأجور وإيجارات الأراضي وأسعار الفائدة تختلف باختلاف البلاد اختلافاً كبيراً ومن ثم نجد أن التفوق في إنتاج سلعة معينة ليس معناه أن الدولة المتفوقة تستطيع انتاجها بتكاليف نقدية تقل عن مستواها في غيرها من البلاد . وبعبارة أخرى سوف نرى أن التخصص لا يتبع التفوق دائماً وعليه لا يكفى التفوق وحده لتفسير حالات التجارة الدولية ، وليس أدل على ذلك من أن هناك بلاداً تتوافر فيها ظروف ملائمة للإنتاج عدد كبير من السلع ثم لا تقبل الا على إنتاج بعضها ، وقد تستورد البعض الآخر من بلاد تنتجها في ظروف أقل ملائمة للإنتاج من ظروفها ، كما أن هناك بلاداً فقيرة لا تتفوق على غيرها في أى ناحية من نواحي النشاط الإنتاجي ومع ذلك تخصص في بعض الانتاج وتقيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى .

فينشأ عن ذلك تقسيم للعالم يختلف عن التقسيم الذى كان يسود الاقتصاد الدولى لو كان العالم غير مقسم الى دول مستقلة بعضها عن بعض ، ومن هنا تبدو أهمية وضع تفسير مقنع لأسس التجارة الدولية والعوامل التى تتحكم فيها .

الفصل الثاني

نظريات التجارة الدولية

لقد قدمنا أن العلاقات الاقتصادية تنقسم ببعض الخصائص التي تجعلها تختلف عن العلاقات الاقتصادية الداخلية ، ويظهر ذلك بوضوح في حالة التجارة حيث نرى أن العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار تبادل السلع وأسعار العناصر التي تساهم في إنتاجها ومبدأ تقسيم العمل والتخصص لا تسرى في حالة الاقتصاد الدولي بالطريقة التي تسرى بها في حالة الاقتصاد المغلق .

وقد وضعت عدة نظريات لتفسير التجارة الدولية منذ نهاية القرن الثامن عشر أهمها نظرية آدم سميث في التفوق المطلق ونظرية ريكاردو في التكاليف النسبية ونظرية ستوارت مل في الأسعار الدولية والنظرية الحديثة السويدية ونظرية تكلفة الإحلال لما برلر . وسوف نرى عند تحليل هذه النظريات أنها لا تتعارض ولا تناقض بعضها بعضا بل يمكن اعتبار كل نظرية جديدة مكملة للنظريات التي سبقتها .

أولا — نظرية التفوق المطلق

أثارت التجارة الدولية اهتمام الاقتصاديين منذ زمن بعيد ، فمن الثابت أن التجاريين كانوا يوجهون الحكومات نحو سياسة اكتناز الذهب منذ القرن الخامس عشر ، ومن أجل ذلك كانوا ينادون بضرورة تشجيع الصادرات وتقليل الواردات بقدر المستطاع حتى يسفر الميزان التجاري عن فائض تدفعه الدولة المدينة ذهباً إلى الدولة الدائنة .

غير أنه تبين بعد القرن السابع عشر أن هذه النظرة للتجارة الدولية تعتبر خاطئة للأسباب الآتية :

(أ) إن كانت الصادرات ذات شأن عظيم بالنسبة للنشاط الاتجاري في الاقتصاد القومي فإن الواردات لا تقل عنها أهمية بالنسبة للاستهلاك المحلي .

(ب) لا تقتصر المداملات الاقتصادية الدولية على الصادرات والواردات المنظورة إذ أن هناك عمليات أخرى غير منظورة لها تأثير مماثل على ميزان المدفوعات .

(ج) لا يعتبر الادخار في حد ذاته نافعا للاقتصاد القومي وإنما يعتبر نافعا إذا اقترن بالاستثمار ، بل يمكن القول إن الاكتناز غير مستحب ، وقد قدمنا أن فائض ميزان العمليات الجارية يعتبر بمثابة ادخار قومي وحقيقة الأمر أن استخدام هذا الفائض للحصول على مزيد من الذهب لا يعد إلا اكتنازا .

(د) لا نستطيع جميع الدول أن تتبع سياسة التجاريين في آن واحد . إذ أن صادرات مجموعة الدول تعادل حتما مع وارداتها ولا يمكن أن تزيد عنها .

ولذلك يمكن القول إن أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً ترجع إلى آدم سميث (A. Smith) الذي نوه في كتابه « ثروة الأمم عام ١٧٧٦ » بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء أكان هذا في نطاق المشروع الواحد أم في المحيط الدولي ، وعلى هذا الأساس يرى أن تقتصر كل دولة على إنتاج السلع التي تتفوق فيها فقط ، فإذا تفوق البرتغال على اسكوتلندا في إنتاج الخمر مثلاً فإنه من العبث محاولة إنتاجه بتكاليف أعلى في الدولة الثانية . وكان لهذا الموضوع أهمية خاصة لبريطانيا العظمى وقتئذ إذ كانت هذه الدولة قد سبقت سائر الدول الأوروبية في الصناعة كما أنها كانت تتفوق عليها في

الزراعة أيضاً . فكان من رأى آدم سميث ألا تخصص بريطانيا العظمى في الإنتاج الصناعي فحسب وإنما تمارس كلا الدوعين في الإنتاج باعتبار أنها متفوقة في كليهما .

غير أنه أخطأ في هذا الشأن لأنه كان يعتقد أن التفوق المطلق هو الذي يعمل عليه عند التخصص في حين أن هذا لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية ، وسوف نرى فيما بعد عند عرض نظرية ريكاردو أنه يمكن إثبات أن التفوق النسبي وليس التفوق المطلق هو الذي يحدد مجال التخصص ، ولما كان تفوق بريطانيا العظمى في الصناعة أقوى من تفوقها في الزراعة فإنه كان من الأفضل أن تخصص في الصناعة وحدها بقدر الإمكان .

ثانياً — نظرية التكاليف النسبية في الكسور

تعزى هذه النظرية إلى دافيد ريكاردو (David Ricardo) الذي عرضها على أساس نظريته في القيمة وتتلخص هذه الأخيرة في أن قيمة السلعة تتوقف على ما يتطلبه إنتاجها من عمل ، أو على حد تعبيره « تتحدد قيمة الساع تبعاً للمقدار الذي ينتجه العمل من كل سلعة ^(١) » .

ويقول ريكاردو إن هذا القانون صحيح بالنسبة للتجارة الداخلية ، فلو فرضنا أنه يمكن إنتاج وحدة من المنسوجات بعمل ٦٠ يوماً في مقاطعة (يوركشاير) و ١٠٠ يوم في (لندن) ، وأنه يمكن إنتاج وحدة من الجبن بعمل ٣٠ يوماً في (يوركشاير) و ٩٠ يوماً في (لندن) فإن الساعتين أنتجان في المنطقة الأولى دون الثانية لقلة تكاليفها في الأولى ، ويتحدد بينهما على أساس وحدة واحدة من المنسوجات مقابل وحدتين من الجبن .

(١) دافيد ريكاردو : مبادئ الاقتصاد السياسي ص ٩ ، أول طبعة عام ١٨١٧ .

هذا في التجارة الداخلية أما في التجارة الدولية فلا تتحدد قيم التبادل فيها على أساس هذا القانون إذ يرى ريكاردو « أن كمية الخمر التي يقدمها (البرتغال) مقابل ما يحصل عليه من المنسوجات الإنجليزية لا تتحدد على أساس العمل الذي يتطلبه كل من السلعتين كما هو الأمر عندما تنتج السلعتان في دولة واحدة (١) » فكيف تتحدد القيم إذن في التجارة الدولية ؟

للجواب عن هذا السؤال يفرض ريكاردو أن تسكاليف إنتاج المنسوجات والخمر في كل من البرتغال وإنجلترا تقدر بالأرقام الآتية :

تكاليف إنتاج		
وحدة من الخمر	وحدة من المنسوجات	
٨٠ يوماً	٩٠ يوماً	في البرتغال
١٢٠ يوماً	١٠٠ يوماً	في إنجلترا

ومعنى هذا أن تكاليف إنتاج السلعتين في البرتغال أقل منها في إنجلترا ورغم ذلك فإن مصلحة الدولة الأولى أن تخصص في إنتاج الخمر وتستبدل به منسوجات مصنوعة في إنجلترا إذ بهذه الطريقة تحصل بمجهود ٨٠ يوماً على ما يكلفها ٩٠ يوماً إذا ما أنتجته بنفسها . وتستفيد إنجلترا كذلك من التبادل لأنها إذا فرغت لصناعة المنسوجات وبادت بها خيراً أمكن لها أن تحصل بعمل ١٠٠ يوماً على مقدار من الخمر يتطلب عمل ١٢٠ يوماً إذا أنتجته بنفسها .

فلنفرض أن البرتغال يحتاج إلى ١٠٠ وحدة من الخمر و ١٠٠ وحدة من المنسوجات . في حالة قيامه بإنتاج كلتا السلعتين بنفسه فإن هذا يقتضي منه -

يذل مجهود يساوي $٨٠ \times ١٠٠ + ٩٠ \times ١٠٠ = ١٧٠٠٠$ يوم من العمل
أما إذا أراد أن يتخصص في إنتاج الخمر دون المنسوجات فهو يعمد إلى إنتاج
١٠٠ وحدة منه لاستهلاكه المحلي و ١٠٠ وحدة أخرى يستبدل بها منسوجات
من إنجلترا . وفي هذه الحالة يقل المجهود المبذول في الإنتاج عنه في الحالة
الأولى إذ لا يزيد عن ٨٠×٢٠٠ أي ١٦٠٠٠ يوم من العمل . وهذا يعني أن
التخصص والتجارة يعودان عليه بالمنفعة .

وكذلك بالنسبة لإنجلترا . فلو فرضنا أيضاً أنها في حاجة إلى ١٠٠ وحدة
من الخمر و ١٠٠ وحدة من المنسوجات ورأت أن تنتج بنفسها كلا النوعين
فهذا يتطلب منها ٢٢٠٠٠ يوم من العمل على حين أنها لو أقبلت على التخصص
في إنتاج المنسوجات استطاعت أن تحصل على نفس المقادير من السلعتين بمجهود
يساوي ٢٠٠٠٠ يوم فقط فالتجارة مع التخصص مربحة لها أيضاً .

وبلاحظ أنه لا يشترط لاعتبار هذه النظرية صحيحة أن تكون وحدات العمل
في الدولة الأولى متساوية ومتشابهة تماماً مع وحدات العمل في الدولة الثانية .

ويقول ريكاردو « إن الفرق بين للتجارة في دولة واحدة والتجارة بين
دول مختلفة يرجع إلى صعوبة نقل رأس المال من دولة لأخرى وسهولة تداوله
نسبياً بين إقليم وآخر في دولة واحدة .

« ولا شك أن مصلحة الرأسماليين في إنجلترا وللسماليين في الدولتين
معاً إزاء هذه الظروف ، أن ينتج الخمر والمنسوجات في البرتغال ومن ثم ينقل
رأس المال والعمل من صناعة المنسوجات في إنجلترا إلى صناعة المنسوجات
في البرتغال .

« غير أن مخاوف الرأسماليين من استثمار أموالهم في الخارج - سواء أكان

لهذه المخاوف ما يبررها أم لا - تحول دون خروج رؤوس الأموال ثم إن الإنسان بطبيعته يؤثر أن يقيم في البلاد التي ولد بها ونشأ فيها فلا يغادرها إلى بلاد غريبة في نظمها وقوانينها (١).

ووفقاً لهذه النظرية لا يشترط أن تتفوق الدولة تفوقاً مطلقاً في إنتاج معين لكي تخصص فيه وإنما يكفي أن تتفوق فيه تفوقاً نسبياً ، ففي المثال السابق لا تتفوق إنجلترا على البرتغال في كلا النوعين من الإنتاج غير أن ظروفها الطبيعية أفضل في حالة إنتاج المنسوجات عنها في حالة إنتاج الخمر ، ولذلك فمن مصلحتها أن تخصص في الإنتاج الأول كما أن من مصلحة البرتغال أن تخصص في الإنتاج الثاني لأن تفوقه فيه أقوى من تفوقه في إنتاج المنسوجات .

ويمكن القول إنه من مصلحة الجميع أن تخصص كل دولة في فروع الإنتاج التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده (أو قصورها فيها عند أدنى حده) وتنعرف عن أوجه النشاط الإنتاجي حيث يكون تفوقها فيها عند أدنى حده (أو قصورها فيها عند أقصى حده) .

ويظهر التفوق النسبي كما قدمنا عند مقارنة التكاليف مقدرة بوحدات من عناصر الإنتاج في الصناعات المختلفة في نفس الدولة ، فإذا تبين مثلاً أن النسبة بين تكاليف إنتاج السلعتين في البرتغال تختلف عنها في إنجلترا دل ذلك على أن هناك مجالاً للتخصص وإقامة العلاقات التجارية بينهما فيلاحظ فعلاً أن النسبة بين تكاليف إنتاج الخمر إلى تكاليف إنتاج المنسوجات في البرتغال تبلغ $\frac{4}{9}$ أي $\frac{4.9}{9}$ في حين أنها تبلغ في إنجلترا $\frac{1}{2}$ وهذا يعني أن شرط

(١) راجع المؤلف المذكور، ص ٨ .

التخصص متوافر في هذه الحالة . ويمكن التعليق على نظرية ريكاردو بابداء الملاحظات الآتية :

١ — يقدر ريكاردو تكاليف الإنتاج بوحدات من العمل في حين أن هذه التكاليف تشمل في الواقع عناصر أخرى غير العمل إلا أن هذا النقص لا يؤثر على صحة النتائج التي وصل إليها وهي أن التخصص يتبع التفوق النسبي وليس التفوق المطلق كما كان يعتقد آدم سميث ويتفق هذا تماماً مع مشاهدات الواقع ، وهو يعني أن التخصص في المجال الدولي يسير على نفس المبدأ الذي يسير عليه التخصص في نطاق النشاط الفردي .

٢ — يفترض ريكاردو أن هناك دولتين فقط وأن التبادل يتناول سلعتين غير أن نتائج نظريته تنطبق في حالة وجود أى عدد من الدول وأى عدد من السلع إذ أن البرتغال يمثل بقية دول العالم في نظر إنجلترا كما أن إنجلترا تمثل بقية دول العالم في نظر البرتغال ويمكن القول كذلك إن الخمر يمثل السلع التي يتفوق فيها البرتغال تفوقاً ظاهراً وتمثل المنسوجات السلع التي يتفوق فيها تفوقاً محدوداً والمكس بالنسبة لانجلترا .

٣ — تثبت هذه النظرية أن التجارة الدولية مريحة لكلا الطرفين وأن المكسب الذي يحققه أحدهما لا يتعارض مع مصالحة الآخر .

٤ — يفترض ريكاردو سريان قانون التكاليف الثابتة أى أن كلتا الدولتين تستطيع أن تنتج أية كمية من السلعتين بتكاليف ثابتة وبؤدى هذا الفرض إلى التخصص الكلى فيتخصص البرتغال في إنتاج الخمر ولا ينتج أى مقدار من المنسوجات وتتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات تخصصاً كاملاً .

٥ — لم يتعرض ريكاردو لموضوع سعر التبادل بين الخمر والمنسوجات

ولمّا افترض أن وحدة من الخمر تعطى مقابل وحدة من المنسوجات وقد استدرك ستوارت مل هذا النقص فيما بعد في نظريته عن الأسعار الدولية .

من الكتاب ثالثاً - نظرية الأسعار الدولية

قدمنا أن العلاقات التجارية تنشأ بين دولتين إذا تبين أن نسبة تكلفة إحدى السلع إلى تكلفة سلعة أخرى تختلف في الدولة الأولى عنها في الدولة الثانية أو بعبارة أخرى تصبح التجارة الدولية ممكنة ومربحة إذا تباينت في الدولتين نسبة التبادل الداخلية للسلعتين ، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون السعر الدولي وسطاً بين السعرين الداخليين فيستفيد منه طرفا المبادلة . ويرجع الفضل في توضيح ذلك إلى جون ستوارت مل (John Stuart Mill) الذي يعتبر أول من ساهم (عام ١٨٤٨) في تحليل العوامل التي تحكم في تحديد الأسعار الدولية .

ففي مثال ريكاردو السابق تقدر تكاليف الإنتاج في البرتغال لوحدة من الخمر بعمل ٨٠ يوماً ومن المنسوجات بعمل ٩٠ يوماً أي أن اليوم الواحد من العمل ينتج $\frac{1}{80}$ وحدة من الخمر أو $\frac{1}{90}$ وحدة من المنسوجات ، وهذا يعني أنه قبل أن يلجأ البرتغال إلى التخصص كان التبادل في هذا البلد يتم على أساس ١٠ وحدات من الخمر مقابل ٩ وحدات من المنسوجات تقريباً^(١) .

أما في إنجلترا فتقدر تكاليف إنتاج الوحدة من الخمر بعمل ١٢٠ يوماً ومن المنسوجات بعمل ١٠٠ يوماً أي أن $\frac{1}{120}$ وحدة من الخمر تساوي $\frac{1}{100}$ وحدة من

(١) باعتبار أن $\frac{1}{80}$ وحدة من الخمر = $\frac{1}{90}$ وحدة من المنسوجات أو وحدة من

الخمر = $\frac{80}{90}$ وحدة من المنسوجات .

المنسوجات ، وعليه كان التبادل بين السلعتين قبل التخصص يتم على أساس ١٠ وحدات من الخمر مقابل ١٢ وحدة من المنسوجات .

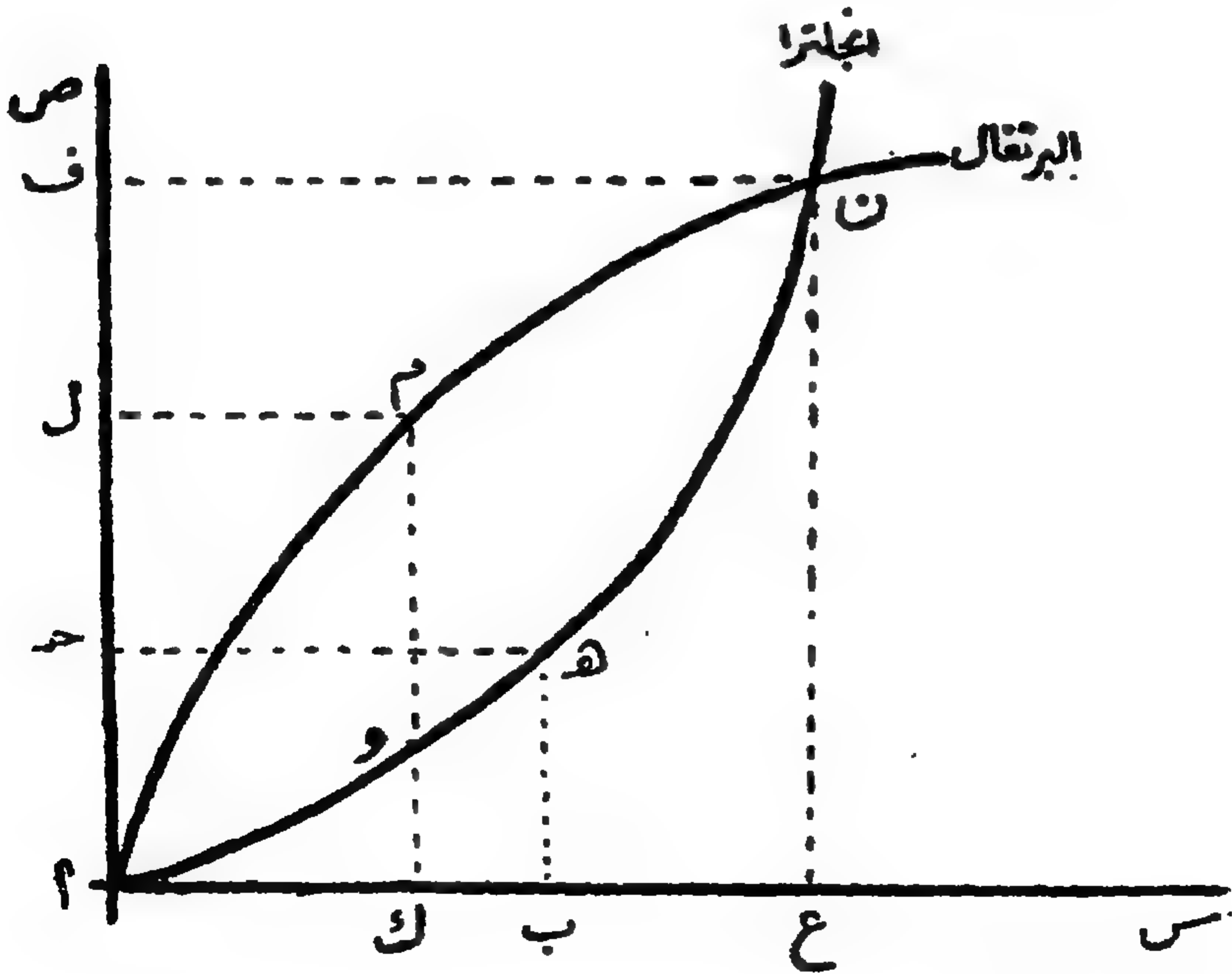
وعندما يتفرغ البرتغال لإنتاج الخمر فإنه يقبل التبادلة مع إنجلترا مادام يحصل على أكثر من ٨ر٩ وحدات من المنسوجات مقابل كل عشر وحدات من الخمر . وكذلك الحال بالنسبة إلى إنجلترا . فهي تقبل التبادل مع البرتغال إذا كانت تعطى أقل من ١٢ وحدة من المنسوجات مقابل كل ١٠ وحدات من الخمر الذي تحصل عليه ، فيجب أن يتعدد السعر الدولي (وهو ما يسمى حاليا بمعدل التبادل) بحيث يكون مقابل ١٠ وحدات من الخمر كمية من المنسوجات تتراوح بين ٨ر٩ ، ١٢ . وإذا كانت هذه الكمية أقرب إلى ١٢ منها إلى ٨ر٩ اعتبر هذا في مصلحة البرتغال ، وبالعكس إذا كانت الكمية أقرب إلى ٨ر٩ فإن هذا يعتبر في مصلحة إنجلترا . ويتوقف ذلك على ظروف الطلب في كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، وقد أوضح ستوارت مل نظريته بالمثل الآتي :

نفرض أن إنجلترا تخصص في إنتاج الأصواف وألمانيا في إنتاج التيل . وأن التبادل بينهما يتم على أساس ١٠ ياردات من الأصواف مقابل ١٧ ياردة من التيل وأن طلب ألمانيا على الأصواف يبلغ ١٠٠٠٠ ياردة (أي ١٠٠٠ مرة ١٠ ياردات) في حين أن طلب إنجلترا على التيل يبلغ ١٧٠٠٠ ياردة (أي ١٠٠٠ مرة ١٧ ياردة) .

ونفرض بعد ذلك حدوث تغيير في ميول الإنجليز مما يجعل طلبهم على التيل ينخفض إلى ١٣٩٠٠ ياردة (أي ٨٠٠ مرة ١٧ ياردة) ، ففي هذه الحالة تحصل ألمانيا على ٨٠٠٠ ياردة فقط (٨٠٠ مرة ١٠ ياردات) ولانكفي هذه

الكمية لمواجهة طلب الألمان ولذلك سوف تضطر ألمانيا إلى عرض شروط أفضل للتبادل لإغراء إنجلترا بزيادة مانعضة من الأصواف وليكن المعدل الجديد : ١٠ ياردات من الأصواف مقابل ١٨ ياردة من التيل ، على أثر هذا التغير سوف تقبل إنجلترا على طلب مقدار أكبر من التيل : $١٨ \times ٩٠٠ = ١٦٢٠٠$ مثلاً ومقابل هذا تحصل ألمانيا على $١٠ \times ٩٠٠ = ٩٠٠٠$ ياردة من الأصواف . فإذا كانت هذه الكمية تكفي لمواجهة طلب الألمان بالسعر الجديد استقر هذا السعر عند المستوى المذكور وإلا فإنه سوف يتغير حتى يتحقق التوازن مرة أخرى .

وقد استكمل ألفريد مارشال (Alfred Marshall) هذا الشرح فيما بعد بواسطة منحنيات الطلب المتبادل^(١) ، ويمكن توضيح طريقة استخدامها بالرجوع إلى مثال ريكاردو السابق :



(١) سبق شرح هذه المنحنيات عند دراسة سعر الصرف .

يمثل المحور الأفقي ١ من وحدات المنسوجات والمحور الرأسي ١ من وحدات الخمر ويمثل المنحنى ١ هـ ن مدى إقبال أنجنترا على مبادلة الخمر بالمنسوجات. فكل نقطة من هذا المنحنى تبين المقدار من الخمر الذي تشتري أنجنترا الحصول عليه مقابل صادراتها من المنسوجات. فالنقطة هـ مثلا تبين أن نسبة التبادل بين

الخمر والمنسوجات تساوى $\frac{هـ ب}{ا ب}$ إذا كانت كمية الصادرات تساوى ١ ب.

وبلاحظ أن هذا المنحنى يشتد ميله أكثر فأكثر كلما أنجمننا إلى اليمين. وذلك لأن رغبة أنجنترا في الحصول على مقادير إضافية من الخمر تقل كلما زادت الكمية التي تحصل عليها من هذه السلعة تبعاً لقانون تناقص المنفعة :

$$\frac{ن ع}{ا ع} < \frac{هـ ب}{ا ب} < \frac{و ك}{ا ك}$$

فقد تقبل أنجنترا في المثال السابق أن تعطى ١١ وحدة من المنسوجات مقابل كل ١٠ وحدات من الخمر إذا كانت الكمية من الخمر المستورد لا تزيد عن ١٠٠ وحدة أما إذا زادت هذه الكمية إلى ٥٠٠ وحدة فلا تقبل التعامل مع البرتغال على نفس الأساس بل قد تشتري في هذه الحالة ألا تعطى أكثر من ٩ وحدات من المنسوجات مقابل كل ١٠ وحدات من الخمر تحصل عليها.

وكذلك يمثل المنحنى ١ م ن مدى إقبال البرتغال على مبادلة المنسوجات بالخمر. واتجاه هذا المنحنى شبيه باتجاه المنحنى الآخر.

نفرض أن التبادل يتناول أول الأمر الكمية ١ ك من المنسوجات. فيلاحظ أن أنجنترا على استعداد لإعطاء هذه الكمية مقابل الحصول على كمية صغيرة من الخمر : ك ويمسدها للمنحنى ١ هـ ن. أما البرتغال فهو يرغب

في الحصول على الكمية AK من المنسوجات مقابل كمية أكبر من الخمر KM وفقاً لما يظهره المنحنى AMN ، وهذا يعني أنه لا يوجد توازن في هذه الحالة بل يتنافس البرتغاليون في تجارتهم مع الانجليز للحصول على الكمية AK مما يؤدي إلى توسيع نطاق التجارة فتزيد الكمية المعطاة من المنسوجات من AK إلى AB ثم إلى AC ، وفي هذه الحالة الأخيرة فقط يتحقق التوازن بين الدولتين إذ تتعادل شروط التبادل بالنسبة لكل منهما.

وتمثل N نقطة تقاطع المنحنيين AMN ، ANM ، وعندها يتحدد السعر الدولي أو معدل التبادل بين الدولتين في وقت ما، ولا يخفى أنه إذا تغيرت ميول انجلترا والبرتغال تغير لهذا شكل المنحنيين وتغير كذلك معدل التبادل.

رابعاً — مساهمة طوسيج في نظرية التكاليف النسبية

حاول طوسيج (Tausig) عام ١٩٢٧ إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية على أساس تقدير التكاليف بوحدات في النقود بدلاً من وحدات من العمل حتى لا يتعرض للنقد الذي وجه إلى ريكاردو.

وتستند فكرته إلى أن مستوى الأجور في الدولة المتفوقة سيكون أعلى منه في الدولة غير المتفوقة لأن الظروف الملائمة السائدة في الأولى سوف تجعل إنتاجية العامل فيها أعلى منها في الدولة الثانية.

فمن المتوقع أن نجد في مثال ريكاردو المتقدم أن مستوى الأجور في البرتغال أعلى بالقياس إلى مستواها في انجلترا نظرًا لتفوق الدولة الأولى في ظروفها الإنتاجية في كلا النوعين من الإنتاج. فلا شك أن توافر هذه الظروف الملائمة سيزيد إنتاجية

العامل البرتغالي بالقياس إلى إنتاجه العامل الإنجليزي . لذلك سيرتفع مستوى الأجور في الدولة الأولى عنه في الدولة الثانية .

ولا تتحدد النسبة بين مستوى الأجور في الدولتين بنسبة تفوق البرتغال على إنجلترا في إنتاج الخمر — وهي الصناعة التي يبلغ فيها تفوقها أقصى حده — بل تقل على ذلك بسبب وجود صناعة أخرى لا تتوافر فيها نفس الظروف الملائمة للإنتاج . فقد يبلغ الأجر اليومي ٩ قروش في إنجلترا و ١١ قرشاً في البرتغال مثلاً فيؤثر ذلك على تكاليف الإنتاج المقدرة بالقروش ^(١) على الوجه الآتي :

تكاليف الإنتاج مقدرة بالقروش		
في إنجلترا	في البرتغال	
$١٠٨٠ = ١٢٠ \times ٩$	$٨٨٠ = ٨٠ \times ١١$	حالة إنتاج الخمر
$٩٠٠ = ١٠٠ \times ٩$	$٩٩٠ = ٩٠ \times ١١$	حالة إنتاج المنسوجات

فترى أن تكاليف إنتاج الخمر في البرتغال تقل عنها في إنجلترا رغم ارتفاع مستوى الأجور فيها لأن تفوقها في هذه الصناعة يزيد عن نسبة ارتفاع الأجور فيميل الأفراد إلى التخصص في هذه الصناعة من تلقاء أنفسهم بحكم المنافسة .

ونرى أن تكاليف إنتاج المنسوجات تقل في إنجلترا عنها في البرتغال رغم تفوق هذه الأخيرة طبيعياً ولكن تفوقها في هذه الحالة يقل عن نسبة ارتفاع مستوى الأجور فيها ، لذلك تزيد التكاليف مقدرة بالنقود عن مستواها في

(١) على فرض أن التكاليف لا تشمل إلا العمل .

إنجلترا وينصرف المنتجون عن هذه الصناعة في البرتغال ، ويحدث العكس في إنجلترا .

ويفهم من هذا أن الدولة المتفوقة لا تستطيع أن تتذرع بارتفاع معدل الأجور فيها لتبرير فرض الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأخرى ، حيث تقل فيها الأجور نسبياً ، ومادام ارتفاع هذه الأجور يعتبر نتيجة لتفوقها فلا يمكن أن يؤدي إلى تحويلها عن الصناعات التي يجب أن تخصص فيها .

خامساً — نظرية تكلفة الإحلال

تشبه هذه النظرية التي وضعها جوتفريد هابرلر (Gottfried Haberler) عام ١٩٣٣ محاولة طوسيج التي تقدم شرحها إذ يستهدف هابرلر مثل طوسيج ، إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية على أسس لا يمكن الاعتراض عليها ، لذلك فهو يستخدم فكرة تكلفة الإحلال أو تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) كما تسمى أحياناً وعليه فلا تعتبر نظرية هابرلر نقداً لنظرية ريكاردو بل تأييداً لها .

والمقصود بتكلفة الفرصة البديلة لسلعة معينة المقدار الذي ينبغي الاستغناء عنه من سلعة أخرى للحصول على وحدة من هذه السلعة ، فالتوسع في إنتاج القطن وحدة واحدة مثلاً يستلزم تحويل قطعة أرض وأسمدة وقوة عاملة من إنتاج القمح إلى إنتاج القطن فيقل بذلك محصول القمح بمقدار معين ، ويمثل هذا المقدار تكلفة الفرصة البديلة لوحدة من القطن .

وفي المثال السابق لريكاردو يمكن القول إن تكلفة الفرصة البديلة

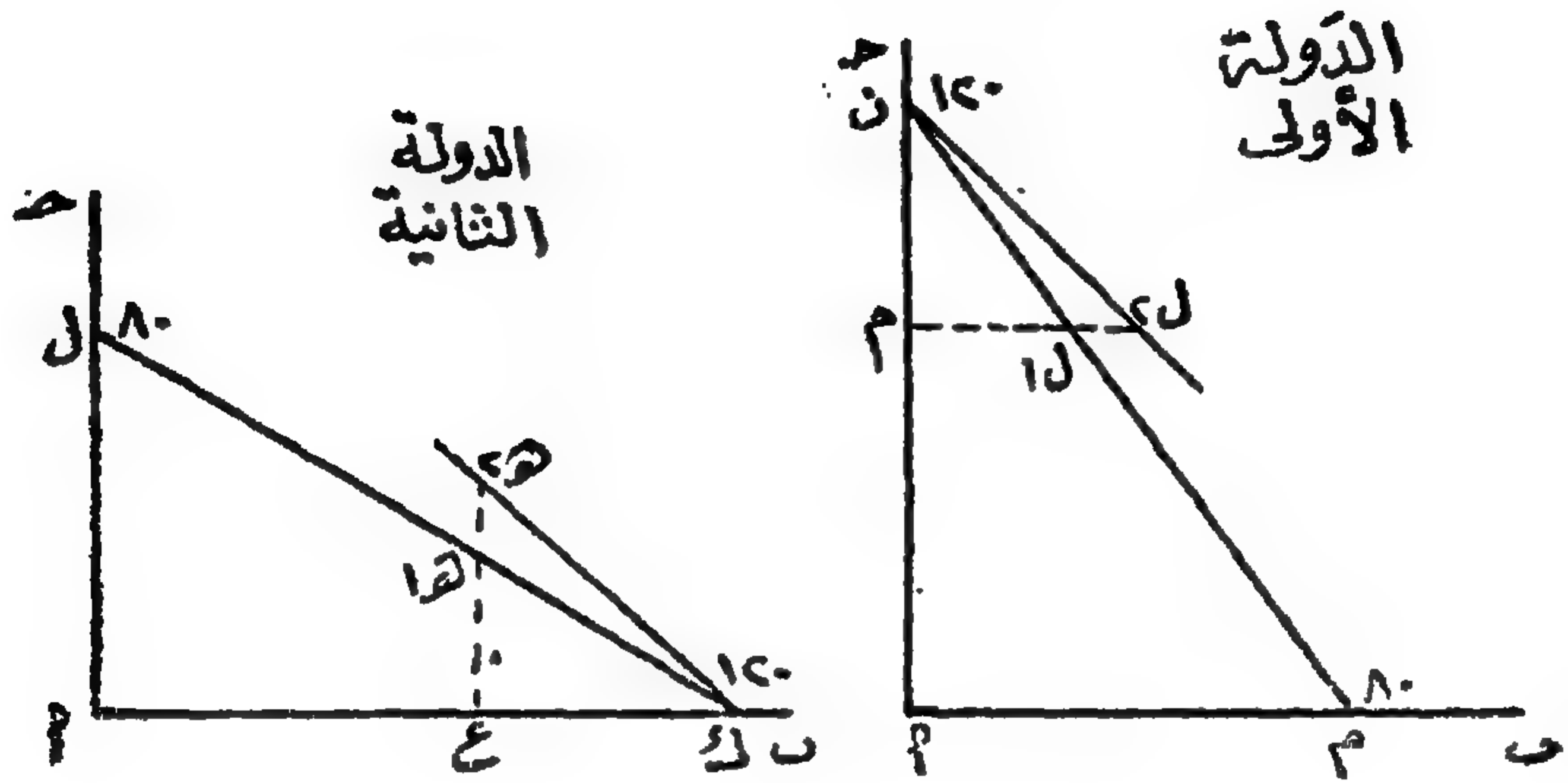
لوحة من الخمر في البرتغال هي $\frac{1}{4}$ وحدة من المنسوجات باعتبار أن إنتاج وحدة إضافية من الخمر يستلزم تحويل ٨٠ يوماً من العمل من إنتاج المنسوجات فيؤدي هذا إلى نقص في إنتاجها مقداره $\frac{1}{4}$ وحدة نظراً إلى أن الوحدة من المنسوجات تستوجب استخدام ٩٠ يوماً من العمل . وكذلك تكافئه الفرصة البديلة لوحدة من الخمر في إنجلترا هي ١٢ وحدة من المنسوجات .

ويفترض ريكاردو أيضاً أن الإنتاج في كلتا الدولتين البرتغال وإنجلترا يخضع لقانون التكاليف الثابتة إذ يفترض أن كل وحدة من الخمر تكلف ٨٠ يوماً في الدولة الأولى و ١٢٠ يوماً في الدولة الثانية وأنه مهما تكن الكمية المنتجة من هذه السلعة فإن التكاليف لا تزيد ولا تقل عن ذلك وبالمثل في إنتاج المنسوجات .

وفي هذه الحالة تظل تكافؤ الفرصة البديلة ثابتة ويمثل منحني الإنتاج أو منحني التحول من إنتاج الخمر إلى إنتاج المنسوجات أو العكس بخط مستقيم . ففي المثال التالي نفرض وجود دولتين تتفوق الأولى في إنتاج السلعة ح بحيث يمكنها بواسطة الموارد الإنتاجية المتاحة لديها إنتاج ١٢٠ وحدة من ح أو ٨٠ وحدة فقط من ب أو مقدار من ح + مقدار من ب بحيث يتطلب كل وحدة جديدة من ب الاستغناء عن وحدة ونصف من ح فتساوى تكافؤ الفرصة البديلة ، لوحدة من ب $\frac{1}{2}$ وحدة من ح وتظل هذه التكلفة ثابتة .

أما الدولة الثانية فالظروف الطبيعية السائدة فيها تجعلها تتفوق في إنتاج السلعة ب ويمكنها بواسطة مواردها الإنتاجية الحصول على ١٢٠ وحدة من ب أو ٨٠ وحدة من ح أو مجموعة من السلعتين مع ملاحظة أن كل وحدة
(م ٩ — إنتاجات)

إضافية من حـ تكلفتها وحدة ونصف من ب وتظل أيضاً هذه التكلفة ثابتة مهما تكن الكمية المنتجة من السلعتين .
وتوضح هذه الحالة بالرسمين الآتيين :



يمثل المحور الأفقي وحدات من السلعة ب والمحور الرأسى وحدات من السلعة حـ في كلا الرسمين : ويمثل الرسم الأيمن مستقيم الإنتاج في الدولة الأولى ويتبين من انحداره الشديد أن هذه الدولة تتفوق في إنتاج السلعة حـ . إذ يمكن بواسطة العوامل الإنتاجية المتاحة أن تنتج ١٢٠ وحدة منها بدلا من إنتاج ٨٠ وحدة من السلعة الأخرى .

أما الرسم الأيسر فيمثل مستقيم الإنتاج في الدولة الثانية وبتضح من ميله البطيء أن هذه الدولة تتفوق في إنتاج السلعة ب .

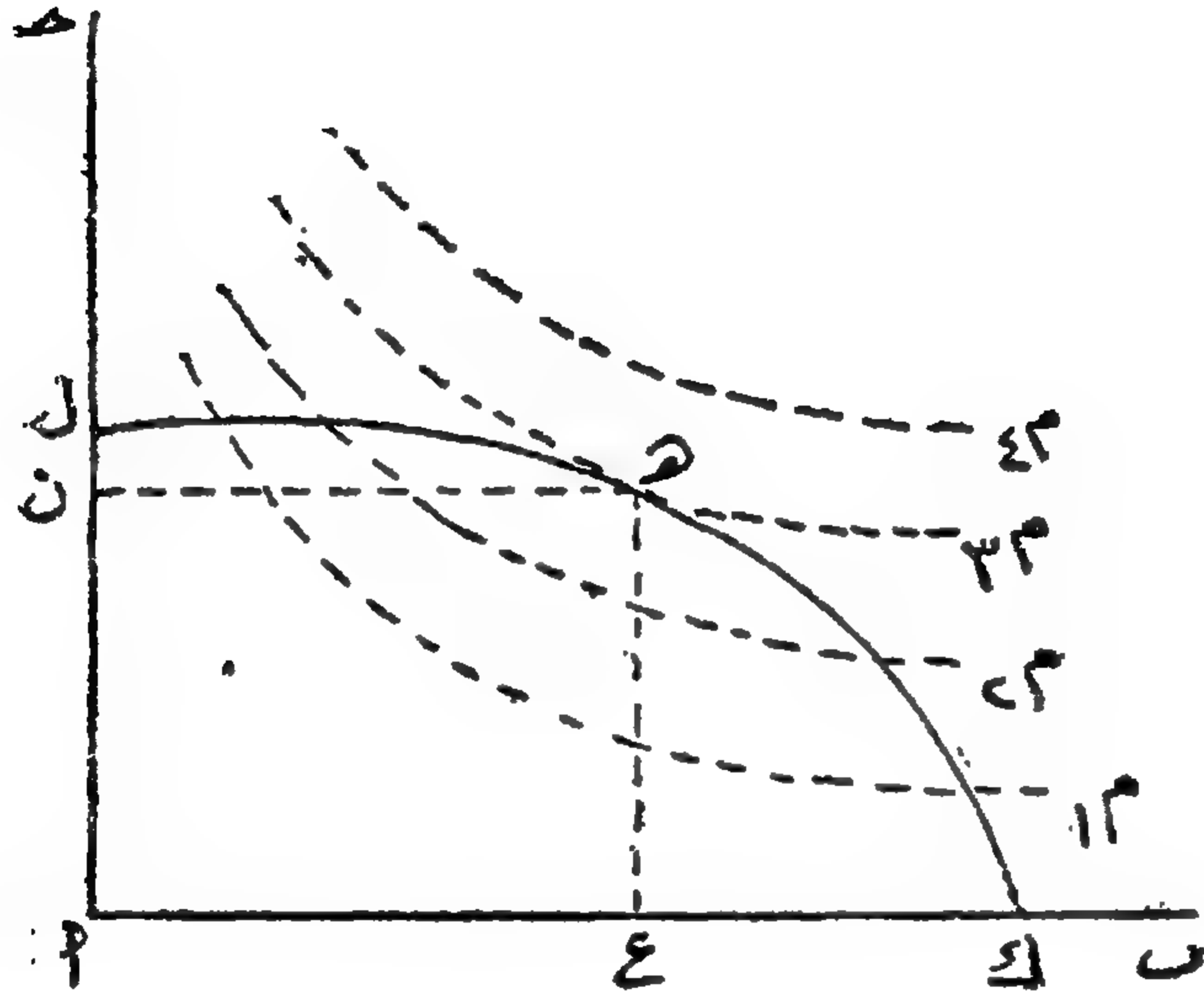
فترى أنه من مصلحة الدولتين أن تخصص الأولى في إنتاج السلعة حـ وتعتمد على التجارة للحصول على السلعة الأخرى وهي تقبل على ذلك إذا كان في إمكانها أن تحصل بالتبادل على أكثر من وحدة منها مقابل كل وحدة ونصف من حـ أو بعبارة أخرى أن نحصل على أكثر من $\frac{1}{2}$ وحدة

من ب مقابل وحدة من ح ، وكذلك تخصص الدولة الثانية في إنتاج السلعة ب وتلجأ إلى التجارة لتوفير ما تحتاج إليه من السلعة الأخرى إذا كان عن هذا الطريق يمكنها الحصول على وحدة من ح مقابل إعطاء أقل من وحدة ونصف من ب .

وهذا يعني أن سعر التوافق ينبغي أن يكون وحدة من ح مقابل كمية من ب تتراوح بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$. أو بعبارة أخرى يتحدد سعر التوافق بحيث يتمثل بخط متوسط بين ميل مستقيم الإنتاج في الدولة الأولى ن م وهو شديد الانحدار ومستقيم الإنتاج في الدولة الثانية ل ك وهو بطلء الانحدار ، وقد يكون سعر التوافق وحدة من ح مقابل وحدة من ب فتستطيع الدولة الأولى الحصول على مقدار من السلعة ب يبلغ م ل_ب بدلا من م ل_ل مقابل مقدار من السلعة ح يبلغ ن م ، وكذلك تستطيع الدولة الثانية الحصول على مقدار من السلعة ح يبلغ ع ه_ب بدلا من ع ه_ل مقابل مقدار من السلعة ب يبلغ ك ع ، فالتجارة تعتبر إذن مربحة للطرفين ، وفي هذه الحالة حيث تظل تكلفة الفرصة البديلة ثابتة ويمثل منحني الإنتاج بخط مستقيم سيكون التخصص كاملا بمعنى أن الدولة الأولى لا تنتج أية كمية من السلعة ب والدولة الثانية لا تنتج أية كمية من السلعة ح .

افترضنا في المثال السابق أن تكلفة الفرصة البديلة تظل كما هي مهما تغيرت كمية الإنتاج ، والواقع أن هذا الفرض قلما يتحقق في الحياة العملية فالمشاهد أنه إذا تفوقت دولة ما في إنتاج السلعة ب (القطن) مثلا بالنسبة إلى إنتاج السلعة ح (القمح مثلا فإن الأراضي المتاحة للزراعة في هذه الدولة لا تتعادل من حيث صلاحيتها لإنتاج القطن بل تتفاوت في هذا الشأن

وفي هذه الحالة لا يمثل منحنى الإنتاج بخط مستقيم بل بمنحنى محدب كما هو ظاهر في الرسم البياني الآتي :



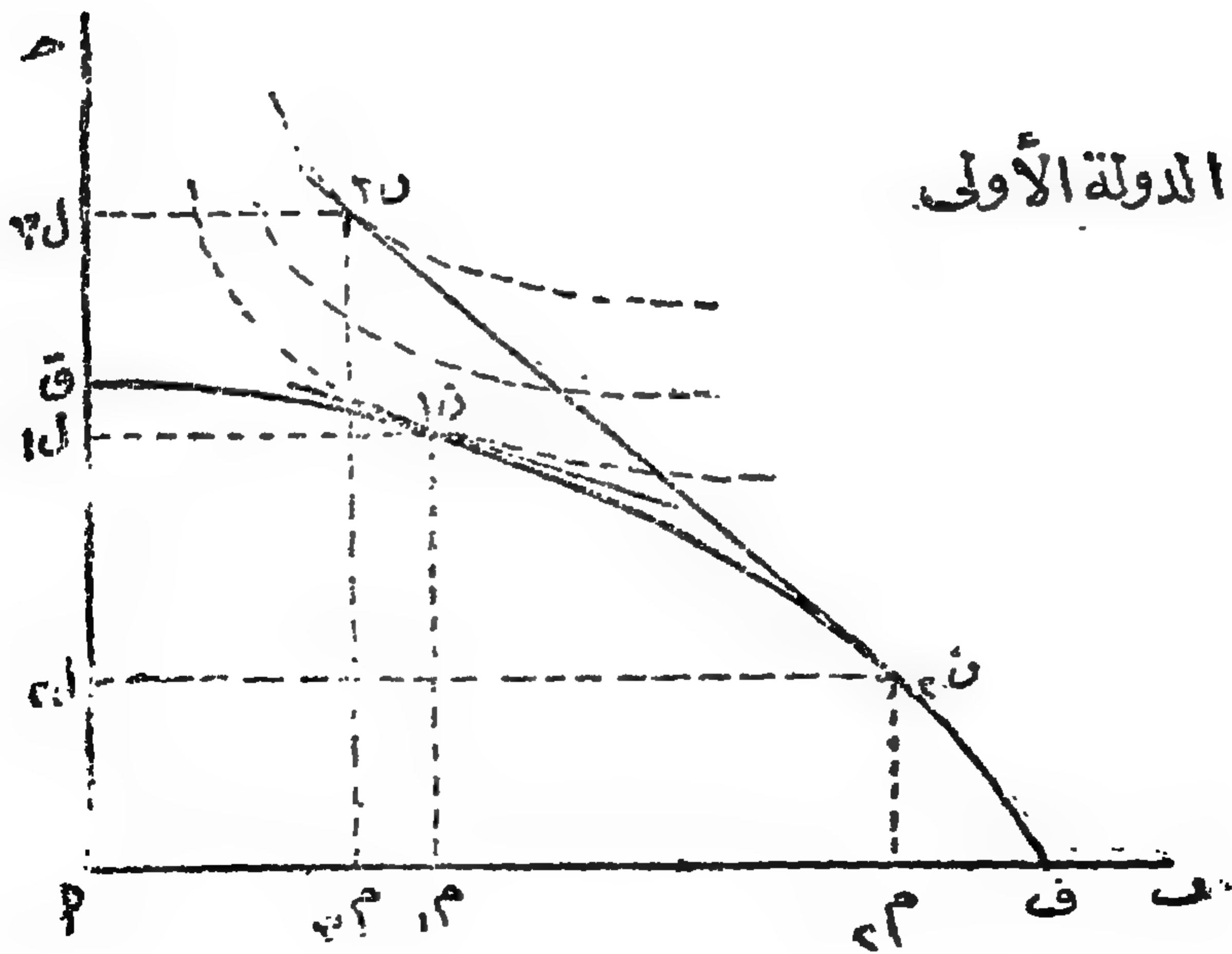
حيث يمثل المحور الأفقي وحدات من ب والمحور الرأسى وحدات من ل ويمثل كل منحنى الإنتاج . فاذا خصصت هذه الدولة كل مواردها لإنتاج القمح تحدد مقدار المحصول بالمسافة ال ، وعندما تتحول جزئياً من إنتاج القمح الى إنتاج القطن ستخصص لهذه الزراعة أكثر الأراضي صلاحية لها لذلك ستحصل على إنتاج وفير من القطن مقابل التنازل عن مقدار ضئيل من القمح كما يتبين من المنحنى البطلء أول الأمر ، ولكن عندما تتحول أكثر فأكثر إلى زراعة القطن ستكون الاراضى الجديدة أقل فأقل صلاحية لهذا الإنتاج ولذلك ستحصل على مقادير أصغر فأصغر من القطن مقابل التنازل عن مقادير ثابتة من القمح فيصبح منحنى الإنتاج أشد انحداراً .

وفي حالة الاقتصاد المطلق يتحدد المقدار الذى تنتجه الدولة من السلعتين

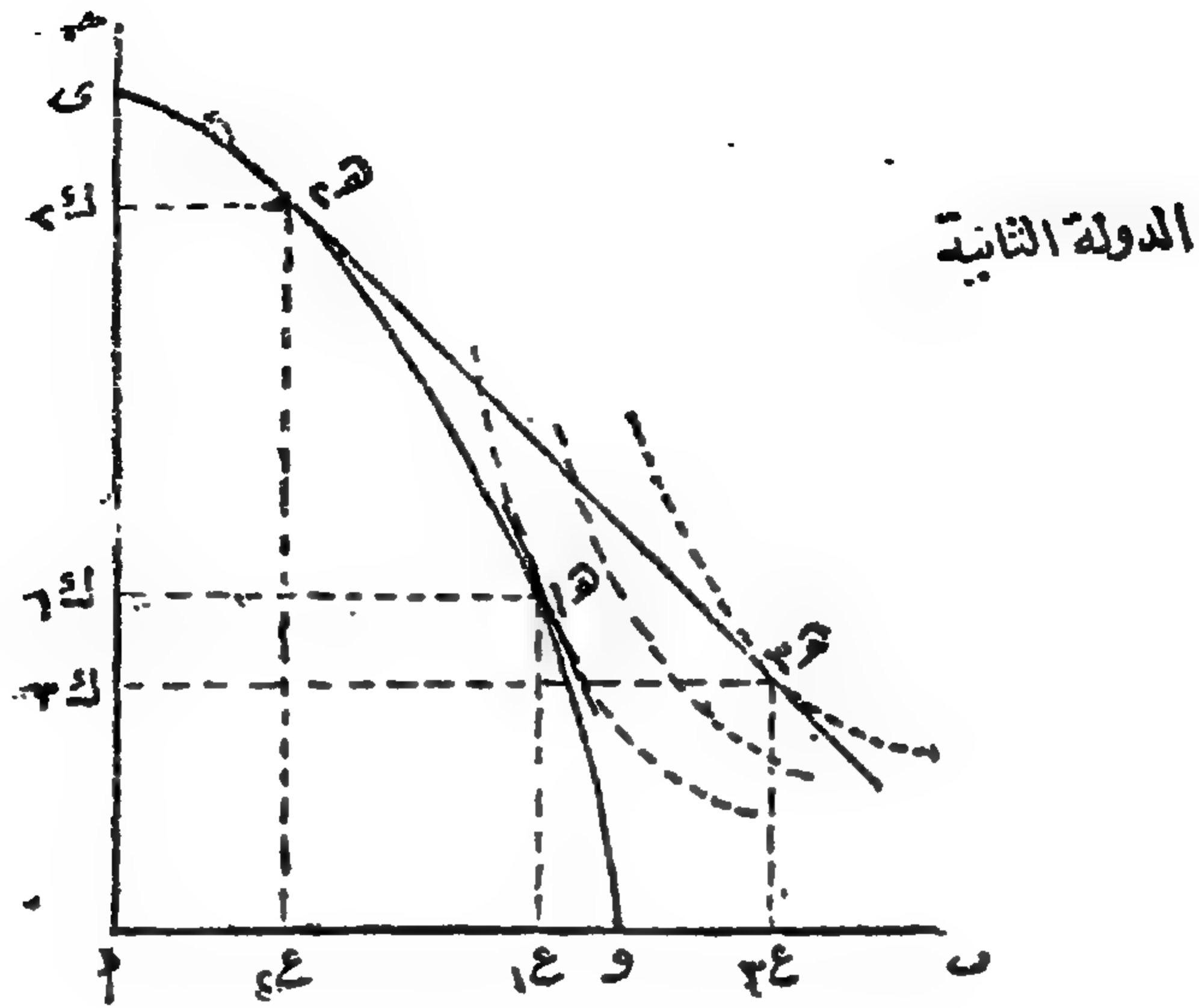
تبعاً لميول أفرادها وأذواقهم التي تتمثل في منحنيات السواء M_1, M_2, M_3, \dots ،
وفي النقطة ، هـ التي يمس فيها منحنى الإنتاج أحد منحنيات السواء يتحدد
التوازن ويقضى بأن تنتج من القطن الكمية $اع$ ومن القمح الكمية $ان$.

أما في حالة إقامة علاقة تجارية بين هذه الدولة ودولة أخرى تتفوق في
إنتاج القمح فإن مقادير التوازن تتغير عما كانت وتتوسع الأولى في إنتاج
القطن والثانية في إنتاج القمح ولكن تخصصهما لا يكون كاملاً بل تنتج
الأولى قمحاً والثانية قطناً الى جانب إنتاجهما الرئيسي .

توضح هذه الحالة بالرسم البياني الآتي :



يمثل المحور الأفقي وحدات من السلعة ب (القطن) والمحور الرأسى



وحدات من السلعة ح (القمح) في كلا الرسمين . وتمثل النقطة ن , في الرسم البياني الأول نقطة التوازن في الدولة الأولى والنقطة ه , في الرسم البياني الثاني نقطة التوازن للدولة الثانية في حالة الاقتصاد المغلق .

ونلاحظ أن في نقطة التوازن ن , يعتبر ميل النحني بطيء الانحدار في حين أنه شديد الانحدار في نقطة التوازن ه , . ويعبر هذا الميل عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من السلعة ب فهي منخفضة في النقطة ن , ومرتفعة في النقطة ه , . إذن هناك مجال للتوافق بين مصلحة الدولتين أي هناك سعر لتبادل القمح مقابل القطن يتفق عليه الطرفان ، وينبغي أن يكون هذا السعر واحداً بالنسبة للدولتين لأنهما سيكونان سوقاً واحدة .

وكما تخصصت الدولة الأولى أكثر فأكثر في إنتاج القطن . ستنتجه . نقطة التوازن من ن , نحو اليمين فيزيد بالتدريج ميل المماس . وكذلك كلما

اتسعت الدولة الثانية في تخصصها لإنتاج القمح فإن نقطة التوازن سوف تتجه من M نحو اليسار فيقل انحدار المماس تدريجياً ، ولا بد أن يتعادل الميلان في نقطة ما وهي N في الدولة الأولى ، M في الدولة الثانية ويمثل كل منهما نقطة التوازن الجديدة التي تحدد مقادير الإنتاج من السلعتين في حالة إقامة العلاقات التجارية بين الدولتين .

أما مقايير الاستهلاك فتتعدد في النقطتين N ، M حيث نجد عندهما أن الميل المشترك لمس أحد منحنيات السواء . ونلاحظ أن التجارة أفادت الدولتين لأن نقطة التوازن الجديدة للاستهلاك تقع على منحن من منحنيات السواء أعلى من نقطة التوازن السابقة .

فتنتج الدولة الأولى A من القطن وتستهلك A منه وتنتج الدولة الثانية E من القطن وتستهلك E منه فيستخدم الفائض AM في مواجهة العجز EM ، وكذلك تنتج الدولة الأولى B من القمح وتستهلك B منه أما الثانية فتنتج من هذه السلعة C وتستهلك C منها ويستخدم الفائض CK في مواجهة العجز KL .

يمكن القول إن نظرية التكاليف النسبية التي وضعها هابزلر في صورتها الحديثة تحقق كل ما يجب أن ينتظر من نظرية التجارة الدولية . فهي توضح لنا:

١ — أن التخصص يقوم على أساس التفوق النسبي وليس على أساس التفوق المطلق .

٢ — أن السعر الدولي للتبادل يتحدد في نقطة ما بين السعرين الداخليين لطرفي المبادلة .

٣ — أن التجارة الدولية مربحة للطرفين وأن الربح الذي يحققه كل طرف يتوقف مدى ابتعاد السعر الدولي عن سعره الخاص .

فكأنها تظهر لنا الدوافع إلى إقامة العلاقات التجارية بين الدول وأثر هذه العلاقات على أسعار السلع المتبادلة ، غير أنها تستند إلى اختلاف التكاليف النسبية دون محاولة البحث عن أسباب هذا الاختلاف كما أنها لم تبين بوضوح أثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج النسبية . وقد أشار إلى هذا النقص الاقتصادي السويدي أو هان وعمل على علاجه في نظريته المبنية على التوافر النسبي لعناصر الإنتاج .

سادساً — نظرية التوافر النسبي لعناصر الإنتاج

تمزى هذه النظرية إلى برتل أو هان (Bertil Ohlin) الذي نشرها عام ١٩٣٣^(١) وهي ترجع اختلاف مستوى التكاليف في البلاد المختلفة إلى سوء توزيع السكان على هذه البلاد إذ لا يتناسب هذا التوزيع مع مساحة الأرض في كل دولة وخصوبتها ومواردها الطبيعية . ففي الدولة الواحدة إذا زاد عدد السكان في إقليم ما وقل في إقليم آخر انخفضت الأجور في الإقليم الأول لكثرة الأيدي العاملة وارتفعت في الإقليم الثاني لقلة الأيدي العاملة مما يدعو إلى نزوح عدد من العمال من الأول إلى الثاني فيرتفع مستوى الأجور في الإقليم الأول وينخفض في الإقليم الثاني حتى ينتهي الأمر بتعادل مستوى الأجور في الإقليمين .

هذا في الدولة الواحدة ، أما بين الدول فلا يحدث مثل هذا الانتقال إلا نادراً ولذلك تظل الأجور منخفضة في البلاد التي يكثر فيها العمال

(١) لقد سبغه في هذا الاتجاه اقتصادي سويدي آخر : هكشر .

مبالقياس إلى مجال العمل وتظل عالية حيث تسود الظروف المعكسية ، وما قيل
عن عنصر العمل يقال أيضاً عن الأراضي ورأس المال ، وهذا يعمل انخفاض
أجور العمال وارتفاع إيجار الأرض في ج . ع . م .

ثم إنه يترتب على تباين أثمان عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة أن البلاد
المكتظة بالسكان تفوق في السلع التي تتطلب كمية كبيرة من العمل وكمية
صغيرة من الأرض فتستطيع إنتاجها بتكاليف منخفضة نسبياً وتصديرها
إلى الخارج . أما البلاد التي تقل فيها اليد العاملة بالنسبة إلى الأرض فتفوق
في إنتاج السلع التي تتطلب مقداراً قليلاً من العمل ومساحة كبيرة من الأرض
وتستطيع إنتاجها بتكاليف منخفضة كذلك وتصديرها إلى الخارج وهذا
يفسر لنا تفوق اليابان والصين في إنتاج الحرير الذي يتطلب الكثير من
العمل وتفوق استراليا في تربية الأغنام وإنتاج الصوف لأنه يتطلب المراعى
الواسعة مع العمل القليل .

لتوضيح هذه النظرية سنفرض مع (إسورت) ^(١) أن هناك دولتين
أ ، ب مختلفتان في مدى توافر عناصر الإنتاج فيها ، ولنفرض أن العمل يعتبر
نادراً في أ والأرض نادرة في ب ورأس المال واحد في الدولتين .
ونفرض أن أثمان الوحدة من عناصر الإنتاج المختلفة تقدر بالأرقام الآتية:

أثمان عناصر الإنتاج

عناصر الإنتاج	في أ	في ب
العمل	٣	١
رأس المال	٢	٢
الأرض	١	٣

(١) السورت ، الاقتصاد الدولي ص ١٢٥ .

لا شك أن استئجار الأرض في إنتاج السلع التي تتطلب مساحات كبيرة من الأرض وليكن هذه الساعة الصوف مثلاً، ب في إنتاج السلع التي تتطلب نسبياً عدداً كبيراً من العمال وليكن الأرز مثلاً. فإذا فرضنا أن إنتاج ١٠٠٠ كيلو جرام من الصوف يتطلب وحدة من العمل ووحدة من رأس المال و ١٠٠ وحدة من الأرض وأن إنتاج مقدار مماثل من الأرز يتطلب ٢٠ وحدة من العمل ووحدة من رأس المال و ٥ وحدات من الأرض فالتكاليف في الدولتين تتحدد كالآتي :

عناصر الإنتاج	أثمان		الصوف		الأرز	
	عناصر الإنتاج		التكاليف		التكاليف	
	في ١	في ب	مقايير عناصر الإنتاج	في ١	في ب	مقايير عناصر الإنتاج
العمل	٣	١	١	٣	١	٢٠
رأس المال	٢	٢	١	٢	٢	٢
الأرض	١	٣	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٥
				١٠٥	٣٠٣	٦٧

وبالنظر إلى انخفاض ايجار الأرض في أ وانخفاض الأجور في ب فالدولة الأولى ستتفوق حتماً في إنتاج الصوف والثانية في إنتاج الأرز. وتكاليف الصوف تكون في أ (١٠٥) وهي تقل كثيراً عن تكاليفه في ب (٣٠٣). أما تكاليف الأرز فهي أقل في ب (٣٧) منها في أ (٦٧).

ولا يخفى أننا في هذا المثال لم نراع :

أولاً : أنه يمكن جمع عناصر الإنتاج في نسب مختلفة أى بزيادة بعض العناصر وتقليل البعض الآخر .

ثانياً : أن تكاليف الإنتاج لا تظل ثابتة دائماً بل تتوقف على حجم الإنتاج .
ثالثاً : أننا أهملنا تكاليف النقل .

نستنتج مما تقدم أن التفوق يرجع إلى اختلاف في التكاليف النسبية وهذا بدوره يرجع إلى مدى توافر عناصر الإنتاج الملائمة في كل دولة وأثر ذلك على أسعار هذه العناصر ، أو بعبارة أخرى تؤثر السكينة المتاحة من عناصر الإنتاج في دولة ما على التكاليف النسبية للصناعات المختلفة القائمة فيها ومن ثم على تفوقها النسبي وتخصصها .

ولكن هناك نتيجة أخرى يمكن استخلاصها مما تقدم وهي أن التجارة الدولية تعمل على تقليل الفروق بين أسعار العنصر الواحد في البلاد المختلفة ، فقد تبين أن الدولة التي تتوافر فيها الأيدي العاملة تنخفض فيها الأجور وتتفوق في إنتاج السلع التي تتطلب نسبياً كميات كبيرة من الأيدي العاملة ، ولذلك سوف تستطيع تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى فيؤدي اتساع سوق التصريف إلى زيادة إنتاجية العمل وارتفاع الأجور فيقترب مستواه من مستوى الأجور في الدول التي تقل فيها الأيدي العاملة نسبياً ، والأمر كذلك بالنسبة إلى رؤوس الأموال ، فكلما انتقل السلع من دولة إلى أخرى يعني إلى حد ما عن انتقال عناصر الإنتاج ويسفر عن نتائج مماثلة .

ولا يخفى أن هذه النظرية لا تنقض نظرية التكاليف النسبية الأساسية وإنما تحاول تفسير أسباب اختلاف التكاليف من صناعة إلى أخرى داخل نفس الدولة بمدى توافر عناصر الإنتاج فيها غير أنها أغفلت أثر عامل آخر على

التكاليف وهو قيمة العملة الوطنية بالقياس إلى العملات الأخرى ، إذ أن تغير هذه القيمة من شأنه أن يؤثر على تكاليف الانتاج في الصناعات الوطنية تأثيراً متبايناً باعتبار أن الاعتماد على الواردات من الخارج يختلف بين صناعة وأخرى .

وعندما تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية بنسبة ٢٠ ٪ مثلاً فإن هذا يجعل أسعار السلع المستوردة ترتفع بنسبة ٢٥ ٪ (١) وبذلك يزيد مجال الإنتاج المحلي في مواجهة السلع المستوردة في السوق الداخلية .

وإذا ظلت أسعار المنتجات المحلية في مستواها السابق رغم تخفيض قيمة العملة فإن هذه الأسعار تبدو منخفضة عند تقديرها بوحدة من العملات الأجنبية فتستطيع هذه السلع منافسة السلع الأخرى في الأسواق الخارجية أيضاً .

غير أن أسعار المنتجات المحلية لا تظل ثابتة في معظم الأحيان وإنما تميل إلى الارتفاع بنسب متباينة تبعاً لمدى اعتماد المنتجات المحلية على سلع مستوردة من الخارج وهذا يعني كما قدمنا أن للعامل النقدي أثراً ظاهراً على التكاليف النسبية والتخصص .

(١) إذا كان الجنيه يساوى ٥ دولارات ثم انخفض إلى ٤ دولارات (بنسبة ٢٠ ٪) فإن السلع الأمريكية التي تباع بسعر ٤ دولارات سوف ترتفع ثمنها في ج.ع.م من ٨٠ قرشاً إلى ١٠٠ قرش أى بنسبة ٢٥ ٪ .

الفصل الثالث

معدل التبادل في التجارة الدولية

رأينا فيما تقدم أن التجارة الدولية تحقق الربح لطرفي المبادلة لأنها تمكن كل دولة من الانتفاع بمزايا التخصص إلى أقصى حد ممكن وهذا يؤدي إلى زيادة عامة في الإنتاج .

غير أن كسب الدولة من تجارتها الدولية رهن « بمعدل التبادل » Terms of Trade وهو عبارة عن العلاقة بين الكمية المستوردة من السلع الأجنبية وبين كمية الصادرات التي تعادلها في القيمة أو بعبارة أخرى هو الكمية من السلع الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من السلع المحلية . فنفرض أن الدولة لا تستورد إلا سلعة واحدة هي القمح ولا تصدر إلا سلعة واحدة أيضاً هي القطن ، وأن ثمن السلعة الأولى ١٠ جنيهات و ثمن الثانية ٢٠ جنيتها فمعدل التبادل هو ٢ بمعنى أن هذه الدولة تحصل على وحدتين من القمح مقابل كل وحدة من القطن المصدر . فإذا تبين أنها لا تستطيع بواسطة عناصر الإنتاج اللازمة لصنع وحدة من القطن أن تنتج وحدتين من القمح محلياً . اعتبرت التجارة الدولية مربحة لها ، ويزيد مقدار الكسب الذي يعود عليها . كلما زاد الفرق بين ما يمكن أن تحصل عليه من قمح لو أنها أنتجته بنفسها وبين ما يمكن أن تحصل عليه بواسطة التجارة مقابل القطن عن وحدة من القطن .

الواقع أن صادراتنا لا تتكون من سلعة واحدة بل تشمل أنواعا كثيرة من السلع كالقطن الخام وغزل القطن ومنسوجاته بالإضافة إلى الأرز

والبصل والفوسفات ومنتجات البترول وبعض منتجات الصناعات الأخرى كذلك الواردات فهي تشمل مجموعة كبيرة من السلع التموينية والآلات وبعض المعادن وما إلى ذلك فإذا طبقنا فكرة معدل التبادل في هذه الحالة وأجرينا المقارنة بين ما يمكن الحصول عليه من سلع أجنبية وبين مقدار السلع المصدرة التي تقابلها في القيمة ، وإذا رمزنا إلى كمية الواردات وكمية المصادرات التي تعادلها في القيمة بالرمزين (ك و) ، (ك ص) على التوالي وإلى متوسط أثمان الواردات ومتوسط أثمان المصادرات بالرمزين (ع و) ، (ع ص) على التوالي أمكن وضع للعادلة :

$$ك و \times ع و = ك ص \times ع ص \text{ أو بعبارة أخرى } \frac{ك و}{ع و} = \frac{ك ص}{ع ص}$$

أى أن معدل التبادل ، وهو النسبة بين كمية الواردات وبين كمية المصادرات التي تعادلها في القيمة ، يساوى في الواقع متوسط أثمان المصادرات إلى متوسط أثمان الواردات .

ولا يصلح معدل التبادل في هذه الحالة لقياس مدى الكسب الذى يعود على الدولة من تجارتها الخارجية إلا عن طريق احتسابه في أوقات مختلفة كي يمكن دراسة التطور الذى يطرأ عليه ، فتقدر الأرقام القياسية لأثمان المصادرات ولأثمان الواردات كل منهما على حدة ثم تقسم الأولى على الثانية ويضرب الناتج في مائة . فإذا ظلت أثمان المصادرات دون تغير في حين تكون أثمان الواردات قد انخفضت ، وإذا ارتفعت أثمان الجانب الأول وظلت أثمان الجانب الثانى كما هي ، أو إذا ارتفعت أثمان الجانبين معا ، ولكن ارتفاع أثمان المصادرات كان أعظم شأنًا من ارتفاع أثمان الواردات ، أو إذا انخفضت أثمان الجانبين ولكن انخفاض أثمان المصادرات كان في حدود

تأضييق من انخفاض أثمان الواردات ، ففي جميع هذه الحالات يزيد معدل التبادل عن مائة ويعتبر ذلك في مصلحة الدولة المعنى بها . أما إذا حدث عكس ذلك انخفض معدل التبادل عن مائة واعتبر ذلك في مصلحة هذه الدولة .

فكل العوامل التي تؤثر في أثمان الصادرات وفي أثمان الواردات^(١) تأثيراً متبايناً تؤدي إلى تغيير معدل التبادل ، ونذكر على سبيل المثال الهامين الآتين :

١ — تغير في قيمة العملة :

إذا انخفضت قيمة العملة الوطنية في دولة بالقياس إلى قيمة العملات الأخرى ، أصبحت السلع الوطنية أرخص مما كانت في نظر المقيمين في الخارج ، والسلع الأجنبية أغلى مما كانت في نظر المقيمين في هذه الدولة لذلك يعتبر معدل التبادل قد تغير في غير صالحها .

٢ — تغير مستوى التكاليف :

إذا انخفض مستوى تكاليف السلع المعدة للتصدير عن طريق استخدام طرق للإنتاج أفضل من الطرق السابقة ، ولم يحصل مثل هذا الانخفاض في تكاليف إنتاج السلع المستوردة ، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى أسعار الصادرات بالقياس إلى أسعار الواردات أي يتحول معدل التبادل إلى غير مصلحة الدولة .

ففي كلتا الحالتين يسوء معدل التبادل بالنسبة إلى الدولة موضع البحث غير أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما ففي الحالة الأولى تظل كمية عناصر الإنتاج

(١) كرونة الطاب الخارجي على السلع الوطنية ومرونة الطاب المحلي على السلع الأجنبية ، وكذلك مرونة العرض لهذه السلع .

اللازمة لإخراج وحدة من الصادرات إلى حيز الوجود دون أى تغيير فتقل ما تحصل عليه هذه العناصر من واردات مقابل الصادرات بالقياس إلى ما كان الوضع عليه من قبل .

أما في الحالة الثانية فإن تحسين طرق الإنتاج معناه أنه قد قلت كمية العناصر اللازمة لإنتاج وحدة من الصادرات . فالنقص في كمية الواردات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة الصادرات قد يؤدي إلى نقص فيما يعود عن عناصر الإنتاج من هذه الواردات ، وفي هذه الحالة لا تعتبر الدولة أسوأ حالا مما كانت عليه رغم أن معدل التبادل تغير في غير صالحها . ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

نفرض أن إحدى الدول تصدر قطناً بسعر ١٠ جنيهات للطن وتستورد قمحاً بسعر ٥ جنيهات للطن ونفرض أن هذه الدولة استطاعت استحداث طرق متقدمة لإنتاج القطن (كاستخدام بذور منتقاة أو تغيير طريقة الري أو الدورة الزراعية) ينشأ عنها زيادة غلة الفدان من طن واحد إلى طنين في حين أن أساليب إنتاج القمح في الخارج ظلت كما هي دون تغير ونفرض أن سعر القطن انخفض إلى النصف على أثر زيادة إنتاجه وبذلك تحول معدل التبادل إلى غير صالح هذه الدولة ، إذا أنها تحصل الآن على وحدة من القمح بدلا من وحدتين مقابل كل وحدة من القطن ؛ إلا أن الكسب الذي يعود على منتجي القطن في هذه الدولة لا يقل عما كان باعتبار أن غلة الفدان زادت إلى الضعف .

يفهم من ذلك أن معدل التبادل لا يصلح دائماً لإظهار حقيقة موقف الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى . لذلك يقترح بعض الاقتصاديين

استخدام مؤشرات لانتاجية عناصر الإنتاج (Factorial Terms of Trade) بدلا من معدل التبادل لقياس التغير الذى يطرأ على الكسب من التجارة الدولية، وهذا عن طريق المقارنة بين كمية عناصر الانتاج اللازمة لصنع وحدات معينة من الواردات، وبين كمية عناصر الإنتاج اللازمة لصنع وحدات من الصادرات تعادلها فى القيمة.

ولا حظ بعض الاقتصاديين الآخرين أن معدل التبادل وحده لا يسفى لإعطاء صورة كاملة عن كسب الدولة من تجارتها الخارجية. إذ قد يقترن ارتفاع معدل التبادل بانخفاض فى كمية الصادرات فيزيد الربح عن كل وحدة مصدرة، ولكن يقل الربح الإجمالى. لذلك يقترحون استعمال اصطلاح آخر وهو «المقدرة على الاستيراد» ويمكن قياس هذه المقدرة بضرب معدل التبادل فى مؤشر لكمية الصادرات.

ونلاحظ أخيراً مع خبراء هيئة الأمم المتحدة، بأن معدل التبادل ساء باستمرار من عام ١٨٧٦ إلى ١٩٣٨ بالنسبة إلى الدول المنتجة للواد الأولية وللنتجات الزراعية، إذ أن أثمان هذه السلع انخفضت بنسبة الثلث بالقياس إلى أثمان المنتجات الصناعية، وكان المتوقع أن يحدث عكس ذلك ويتغير معدل التبادل فى صالح الدول للنتجة للواد الزراعية، باعتبار أن التوسع فى الإنتاج الزراعى يقل كثيراً عن التوسع فى الصناعة، فكان المتوقع أن ترتفع أسعار الأولى بالقياس إلى الأسعار الأخرى غير أن مثل هذا التغير لم يحدث لأن التقدم الذى تحرزه الصناعات المختلفة لا يودى عادة إلى تخفيض أثمان منتجاتها، بل، يودى إلى رفع أجور العمال الذين يعملون فى هذه الصناعات بسبب اتساع نفوذ النقابات فى البلاد الصناعية.

ولا يمكن قياس معدل التبادل نظراً لكثرة الصادرات والواردات
ولكن هناك طريقة عملية لمعرفة متى يتغير وكيف يقاس مدى هذا التغير على
وجه التقريب ، وتختصر هذه الطريقة في وضع أرقام قياسية لأثمان الصادرات
وأرقام قياسية لأثمان الواردات كل منهما على حدة ثم قسمة الأرقام الأولى على
الثانية وضربها في مائة . فإذا كان الناتج أكثر من ١٠٠ اعتبر معدل التبادل
متغيراً في صالح الدولة . أما إذا كان أقل من ١٠٠ فإنه يعتبر متغيراً في غير
صالح الدولة .

وتعني الدول المتقدمة بنشر احصاءات شهرية أو سنوية عن معدل التبادل
التجاري مع الدول الأخرى لإظهار تقلباته في الظروف الاقتصادية المختلفة ،
ويعد هذا عملاً نافماً جداً لأنه يمكن الدول من معرفة مدى افادتها من تجارتها
الدولية والوقوف على أسباب زيادة كسبها أو نقصه منها .

وفي مصر لا تقوم مصلحة الإحصاء بوضع أرقام قياسية للصادرات والواردات
كل منهما على حدة غير أنه قد جاء في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي في عددها
الأول لسنة ١٩٥١ بحث قيم في كمية تجارة مصر الخارجية بين سنة ١٩٢٨
وسنة ١٩٥٠ تداركت فيه هذا النقص بالنسبة الى السنوات المذكورة :

واتبعت لوضع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات الطريقة الآتية .

١ — أختيرت بعض بنود الصادرات وبعض بنود الواردات تبعاً لأهميتها
في تجارتنا كالبصل والأرز والقطن والفوسفات بالنسبة الى الصادرات والشاي
والقمح والدخان والأسمدة والحديد والسيارات بالنسبة الى الواردات . وغيرت
البنود المختارة بتغيير السنوات تبعاً لتغيير أهمية هذه البنود في كل سنة .

٢ — قدر سعر كل بند من الصادرات والواردات على أساس احصاءات

«التجارة الخارجية بقسمة قيمة كل منها على كميته — ففي سنة ١٩٥٠ مثلا كانت قيمة القطن الخام المصدر : ١٤٩٧٥٦٠٠٠ ر. من الجنيهات والسكية المصدرة : ٨٦٠٢٠٠٠ ر. فنطار فيقدر سعر القطنار منه بحوالي ١٧ جنيه ونصف .

٣ — استخلص الرقم للقياسي لأسعار الصادرات وكذلك الرقم القياسي لأسعار الواردات في سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى أسعار سنة ١٩٣٨ ، ثم الرقم القياسي في سنة ١٩٤٠ بالنسبة إلى أسعار سنة ١٩٣٩ والرقم القياسي في سنة ١٩٤١ بالنسبة إلى أسعار سنة ١٩٤٠ وهكذا . وهي طريقة « للسلسلة » .

واستخدمت في تقدير هذه الأرقام القياسية المتسلسلة معادلة الرقم القياسي الأمثل ، لارفنج فيشر :

$$\sqrt{\frac{\text{مجموع ع. ك.}}{\text{مجموع ع. ك.}} \times \frac{\text{مجموع ع. ك.}}{\text{مجموع ع. ك.}} \times 100}$$

وفي هذه المعادلة ، ع. تمثل ثمن السلعة ، ك. تمثل الكمية المصدرة أو المستوردة منها في سنة معينة ، وتمثل ع. ثمن هذه السلعة ، ك. الكمية المصدرة أو المستوردة منها في السنة السابقة .

وسنتشرح هذه الطريقة بمثال مبسط : نفرض باديء الأمر أن الصادرات مقصورة على سلعة واحدة ، القطن ونفرض أن أسعاره في السنوات المتتالية من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ تمثل بالأرقام الآتية :

السنوات	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الأسعار	٥ جنيهات	٦ جنيهات	٤ جنيهات	٣ جنيهات	٥ جنيهات	٦ جنيهات	٨ جنيهات

فإذا أردنا أن نضع أرقاماً قياسية لأثمان القطن في هذه السنوات فإننا نبدأ باختيار سنة أساساً للمقارنة ولتكن سنة ١٩٣٩ ، فيكون الرقم القياسي لهذه السنة ١٠٠ ، ولوضع أرقام قياسية للسنوات الأخرى على هذا الأساس يمكن اتباع إحدى طريقتين وكلتاها تؤدي إلى نتائج مماثلة .

فالطريقة الأولى هي الطريقة المباشرة ومؤداها أن يقسم السعر السائد في سنة التقدير على السعر في سنة الأساس (سنة ١٩٣٩) ثم يضرب خارج القسمة في ١٠٠ فالرقم القياسي لسنة ١٩٤٢ مثلاً يساوي $\frac{100 \times 3}{6} = 50$

أما الطريقة الثانية المعروفة باسم طريقة السلسلة التي أشرنا إليها فيما تقدم فهي تستوجب القيام بعمليتين إذ يقدر أولاً الرقم القياسي لكل سنة على أساس السنة السابقة ثم تحول بعد ذلك الأرقام القياسية المستخلصة بهذه الكيفية إلى أرقام قياسية مقطرة على أساس موحد (سنة ١٩٣٩ مثلاً) وسنوضح ذلك بالجدول الآتي :

السنوات	الرقم القياسي لكل سنة على أساس السنة السابقة	الرقم القياسي لكل سنة على أساس سنة ١٩٣٩
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	$120 = \frac{100 \times 6}{5}$	١٢٠
١٩٤١	$77.7 = \frac{100 \times 4}{5}$	$80 = \frac{120 \times 66.7}{100}$
١٩٤٢	$75 = \frac{100 \times 3}{4}$	$60 = \frac{80 \times 75}{100}$
١٩٤٣	$166.7 = \frac{100 \times 5}{3}$	$100 = \frac{60 \times 66.7}{100}$
١٩٤٤	$120 = \frac{100 \times 6}{5}$	$120 = \frac{60 \times 120}{100}$
١٩٤٥	$133.3 = \frac{100 \times 8}{6}$	$160 = \frac{120 \times 133.3}{100}$

ولا يخفى أن الطريقة الثانية أكثر تعقيداً من الطريقة الأولى . والواقع أن الإحصائيين لا يلجأون إليها إلا في حالة قيامهم بوضع أرقام قياسية لأثمان مجموعة من السلع يتغير بعضها سنة بعد سنة كالصادرات والواردات مثلاً .

ونفرض الآن أن صادرات مصر تشمل نوعين من السلع : القطن والأرز . وأن ثمن القطن ارتفع بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ من ٨ جنيهات إلى عشر جنيهات . وللقطن على حين أن ثمن الأرز قد انخفض من ٦ جنيهات إلى ٥ جنيهات . للضريبة . فإذا أردنا أن نضع أرقاماً قياسية للصادرات فقد يخطر ببالنا أن نحسب الوسط الحسابي لأسعار السلعتين في سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ ثم نقسم وسط سنة ١٩٤٦ على وسط السنة السابقة ونضرب الخارج في مائة :

$$٨٥٧ = ١٠٠ \times \frac{\frac{١٠}{٨} + \frac{٦}{٥}}{\frac{١٠}{٨} + \frac{٦}{٥}} = ١٠٠ \left(\frac{٦ + ٨}{٢} : \frac{٢ + ١٠}{٢} \right)$$

فيبدو لنا أن مستوى أسعار الصادرات قد انخفض في سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى مستواها في سنة ١٩٤٥ وأن مركز مصر التجاري قد ساء لهذا السبب ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح لأن صادرات مصر من القطن أهم بكثير من صادراتها الأخرى ، وارتفاع ثمن القطن جنهين أكثر شأنًا من انخفاض ثمن الأرز ٢ جنيهات . ولذلك ينبغي ألا تقدر الأرقام القياسية للأسعار على أساس وسطها الحسابي البسيط وإنما على أساس وسط أسعار السلع مرجحة بالكميات المصدرة منها حتى يمكن مراعاة أهمية القطن بالنسبة إلى الأرز وإلى السلع الأخرى .

ويتضمن الجدول الآتي أثمان القطن والأرز والكميات المصدرة منهما في

سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ .

١٩٤٦		١٩٤٥		الفطن الأرز
الكمية	السعر	الكمية	السعر	
١٠٠	١٠	١٠٠	٨	
٢٠	٢	٢٠	٦	

الوسط الحسابي المرجح لأسعار الصادرات في سنة ١٩٤٥ .

$$\frac{٢٠ \times ٦ + ١٠٠ \times ٨}{١٢٠}$$

الوسط الحسابي المرجح لأسعار الصادرات في سنة ١٩٤٦ ..

$$\frac{٢٠ \times ٢ + ١٠٠ \times ١٠}{١٢٠}$$

فيقدر الرقم القياسي لسنة ١٩٤٦ على أساس السنة السابقة كالآتي :

$$\text{الرقم القياسي} = ١٠٠ \times \frac{٢٠ \times ٢ + ١٠٠ \times ١٠}{٢٠ \times ٦ + ١٠٠ \times ٨} = ١١٣$$

فإذا رمزنا إلى سعر كل سلعة في سنة معينة بحرف ع، وإلى سعرها في السنة السابقة بحرف ع. وإلى الكمية المصدرة منها بحرف ك فإنه يمكن وضع المعادلة المتقدمة على الشكل الآتي :

$$\text{الرقم القياسي} = ١٠٠ \times \frac{ع.ك + ع.ك}{ع.ك + ع.ك} \text{ أو } ١٠٠ \times \frac{\text{مجموع ع.ك}}{\text{مجموع ع.ك}}$$

وإذا كانت الكمية المصدرة من كل سلعة مختلفة في سنة ١٩٤٦ عنها،

فى السنة السابقة فى هذه الحالة يحسن إعادة هذه العملية مرتين وترجيح
الوسط الحسابى مرة بكمية سنة ١٩٤٦ (ك) ومرة أخرى بكمية سنة ١٩٤٥
(ك .) ثم استخراج الجذر التربيعى لنتائج ضرب الكميتين (١) فنحصل على
معادلة فيشر المذكورة فيما تقدم :

$$\text{الرقم القياسى} = \sqrt{\frac{\text{مجموع ع.ك.}}{\text{مجموع ع.ك.}} \times \frac{\text{مجموع ع.ك.}}{\text{مجموع ع.ك.}} \times 100}$$

وفيما يلى مثال لكيفية تقدير الرقم القياسى لأسعار الصادرات فى سنة
١٩٥٠ بالنسبة الى أسعار سنة ١٩٤٩ :

١٩٤٩			١٩٥٠			
السعر ع	الكمية ك	القيمة	السعر ع	الكمية ك	القيمة	
١٠ر٠٢٦	١١٧	١١١٣	٢٤ر٠٦٠	٨٣	١٩٩٧	بصل
٠ر٠٣٦	٢٢٦٨٤	٧٢٧	٠ر٠٣١	١٠٢٣٦	٣٢١	قمح
٢٧ر٠٧٥	٣٧٩	١٤٤٢٢	٤٤ر٢٧٧	١٦٦	٧٣٥٠	أرز أبيض
—	—	—	٠ر٠٣٧	٧٤٦٦	٢٧٩	أرز غير مقشور
٠ر١٠٠	٩٣٦	٩٤	٠ر١٠٦	٥٣٥٦	٥٦٦	زيت بذرة القطن
٠ر٠١٥	٦٠١٧	٠٨٩	٠ر٠١٠	٤٣٢١١	٤٣٥	كسب
٢ر٠٨٨٥	١٣٠	٢٧٥	٣ر١٢٠	١٠٨	٣٢٧	خامات معدنية
٥ر٤٣٦	٤٢٧	٣٣٢١	٤ر٧٦٨	٣٣٢	١٥٨٣	زيت مازوت
١٠ر٨٧٦	٢٣	٢٥٠	٩ر٤٦٢	٣٩	٣٦٩	أسفلت
٠ر٩٦٨	٤٤٤	٤٣٠	١ر٥٤٩	٢٠٤	٣١٦	ملح الطعام
٢ر٢٢٦	١٤٦	٢٢٥	٢ر٠٧٠	٥٠٠	١٠٣٥	فوسفات
١٣ر٢٩٦	٧٩٧٩	١٠٦٠٨٩	١٧ر٤٠٩	٨٦٠٢	١٤٩٧٥٦	قطن خام
٠ر٣٩١	٤٧١٩	١٨٥٢	٠ر٤٤٥	٥٢٦٣	٣٣٤٢	قطن غزل
٠ر١٤٣	٢	٠ر٣٨٦	٠ر١٨٦	٢	٠ر٣٧٩	كتان
		١٢٨٥٣٣			٢١٣٠٦٥	المجملة

مجموع ع , ك = ١٦٧,٦٦٥ مجموع ع , ك = ١٦٥,٨١٥
مجموع ع . ك = ١٢٨,٥٣٣ مجموع ع . ك = ١٢٩,٢٤٨
فيقدر الرقم القياسي لأسعار الصادرات في سنة ١٩٥٠ بالنسبة إلى أسعار
سنة ١٩٤٩ كالآتي :

$$١٢٩,١ = ١٠٠ \times \frac{١٦٥,٨١٥}{١٢٨,٥٣٣} \times \frac{١٦٧,٦٦٥}{١٢٩,٢٤٨} \quad \checkmark$$

وبعد استخلاص الأرقام القياسية لأسعار الصادرات في كل سنة على
أساس أسعار السنة السابقة تحول هذه الأرقام إلى أرقام قياسية مقدرة على
أساس سنة ١٩٣٨ باستخدام الطريقة الموضحة فيما تقدم .

ثم تقدر الأرقام القياسية لأسعار الواردات باتباع خطوات مماثلة فنحصل
بذلك على سلسلتين زمنيتين إحداهما لأسعار الصادرات والأخرى لأسعار
الواردات وبقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات لسنة معينة على الرقم القياسي
لأسعار الواردات بالنسبة لنفس السنة وبضرب خارج القسمة في مائة نحصل
على معدل التبادل لهذه السنة .

وبفضل المعلومات التي نستقيها من البحث المذكور يمكن وضع
الجدول الآتي :

السنوات	الأرقام القياسية لأسعار الصادرات	الأرقام القياسية لأسعار الواردات	معدل التبادل
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩	٩٩ر٧	١٠٩ر٥	٩١ر١
١٩٤٠	١٣١ر٧	٩٦٢ر٥	٨١ر٠
١٩٤١	١٣٢ر٠	٣١٩ر٨	٦٠ر١
١٩٤٢	١٤٨ر٩	٢٦٤ر٤	٥٦ر٣
١٩٤٣	٢٠٢ر١	٣١٢ر٠	٦٤ر٨
١٩٤٤	٢٤١ر٥	٣٠١ر٧	٨٠ر٠
١٩٤٥	٢٤٨ر٧	٣١٠ر٥	٨٠ر١
١٩٤٦	٢٥٦ر٢	٢٦٥ر١	٩٦ر٦
١٩٤٧	٢٧٥ر٦	٢٩٠ر٦	٩٨ر٣
١٩٤٨	٤٣٩ر٠	٣٠٣ر٤	١٤٤ر٧
١٩٤٩	٣٩١ر٦	٣٠٢ر٣	١٢٩ر٥
١٩٥٠	٥٠٥ر٥	٣٠٦ر٤	١٦٠ر٠

وبلاحظ في هذا الجدول أن معدل التبادل قد تغير في صالحنا في الفترة بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥٠، والكمية من السلع الأجنبية التي حصلنا عليها سنة ١٩٥٠ مقابل كمية معينة من صادراتنا قد زادت بنسبة ٦٠ ٪ وتفسير ذلك أن أهم صادراتنا هي القطن الخام (حوالي ٧٥ ٪ من مجموع صادراتنا) وهي من المواد الأولية. والمعروف أن أثمان هذه السلع ترتفع بنسبة أكبر من أثمان المنتجات الصناعية في فترات الانتعاش كما تنخفض بنسبة أكبر من أثمان تلك المنتجات في فترات الكساد. ولما كانت السنوات التي تأتي في

أعقاب الحروب تمتاز عادة بالنشاط ، كان من الطبيعي ان ترتفع أثمان القطن في هذه السنوات ويتحسن معدل التبادل في تجارتنا مع الدول الأخرى .

وتقول النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي (١) في هذا الصدد :

« ويستدل من استقرار التاريخ الاقتصادي على أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية فجأة بنسبة كبيرة بالقياس إلى نفقات الإنتاج قلما يدوم ومثل هذا الارتفاع يحمل في طياته غالباً بذور كساد محقق يصيب الدول المنتجة بعد فترة تقصر أو تطول ، فارتفاع الأسعار يحمل المشتريين على الاقتصاد واجتناب التبذير في استعمال السلع وعلى البحث عن مواد بديلة من جهة ومن جهة أخرى تغري الأرباح الكبيرة على التوسع في الإنتاج ولا يزال العالم يذكر الكساد العظيم الذي أصاب منتجى البن والمطاط والكافور والمصدير في فترة ما بين الحربين .

« ولقد بدأت استراليا نحس بوطأة التغير إذ تدهور سعر محصولها الرئيسي وهو الصوف بما يعادل قرابة ٥٠٪ في ستة أشهر مما حطم الآمال الكبيرة في تمويل مشروعات التعمير والانعاش . وبالمثل نلحس في ضعف أسواق القطن وعدم استقرارها دلالة الكساد لاسيما وأن الأسعار التي سادت حيناً من الدهر أدت الى التوسع في الإنتاج من قبل دول لم تكن تمارس إنتاج القطن من قبل على نطاق واسع نسبياً مثل سوريا وتركيا ، كما عمد المنتجون الحاليون الى التوسع في إنتاجه ، ولقد أثار ارتفاع ثمن المنسوجات نائرة المستهلكين في بعض الدول ومنها بريطانيا حيث نجد الأسواق مثقلة بالعروض وقد تضاعف المخزون لدى التجار في خلال السنة الأخيرة ، كما زادت منافسة الألياف الصناعية مثل الرايون والنيلون وبخاصة للاصناف الطويلة التيلة من القطن » .

(١) الهدد الرابع لسنة ١٩٥١ ص ٢٨٦ .

الفصل الرابع

مركز الدول النامية في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى

تواجه الدول النامية بعض الصعوبات في علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة منها عدم استقرار أسعار المواد الأولية والحاصلات الزراعية التي تخصص في إنتاجها وتقوم بتصديرها الدول النامية وميل أسعار هذه السلع إلى الهبوط المتواصل بالقياس إلى أسعار للنتجات الصناعية ومنها أيضا نقص مستمر في نصيبها من المعاملات التجارية وصعوبة تصريف إنتاجها الصناعي الناشئ في الأسواق الخارجية .

ويخصص الجزء الأول من هذا الفصل لتحديد أبعاد المشكلة حتى تتضح لنا خطورتها الحقيقية ثم نحلل بعد ذلك بعض النظريات التي وضعت لتفسيرها وننتهي بعرض الحلول المتبعة حالياً والمقترحة للتغلب عليها .

أولا - أبعاد المشكلة

يتبين من بحث أجريته الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ عن الفترة بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٤٩ وتناولت فيه ٢١٨ سلعة من المواد الأولية والمنتجات الزراعية الواردة إلى الولايات المتحدة أن التقلبات السنوية للأسعار كانت في الحدود الآتية :

تقلبات أسعار المواد الأولية

عدد السلع	نسبة التغير
١٨	أقل من ١٠ ٪
١٤٣	١٠ ٪ — ٢٠ ٪
٥٠	٢٠ ٪ — ٣٠ ٪
٧	أكثر من ٣٠ ٪
٢١٨	

وهذا يعنى أن تقلبات الأسعار كانت فى المتوسط تتراوح بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ فى حين أن تقلبات الأسعار المحلية المناظرة لها فى الولايات المتحدة كانت بنسبة ٤ ٪ فقط ويلاحظ أن هذه التقلبات تبدو أكثر عنفاً إذا أخذت فى الاعتبار التغيرات التى تحدث لها خلال نفس السنة بدلاً من الاعتماد على متوسط أسعار السنة فى مجموعها وأجراء المقارنة بينه وبين متوسط الأسعار فى السنة التالية . فى هذه الحالة يتسع نطاق تقلبات الأسعار ويبلغ نحو ٣٠ ٪ فى بعض الحالات .

وكانت هذه التقلبات على أشدها فى الفترة التى أعقبت حرب كوريا عام ١٩٥١ كما تدل على ذلك احصاءات الهيئة الأوروبية للتعاون الاقتصادى التى تناولت أسعار المواد الأولية والسلع الزراعية فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨ ، إذ يتضح من الاطلاع على هذه البيانات أن النسبة بين الحد الأقصى لسعر كل سلعة والحد الأدنى له خلال هذه الفترة كان على الوجه الآتى :

١ — الحبوب : القمح (١,٢ الى ١,٦) ، الشعير (١,٦) ، الذرة .

(١,٦) ، الشوفان (١,٦) ، الفول السوداني (١,٦) السويا (١,٩) .

٢ — المعادن : النحاس (٢,٥) والرخاص (من ١,٧ الى ٢,٢) الزنك (من ٢ الى ٣) القصدير (٢,٣) ، النيكل (١,٨) ، الألمنيوم (١,٨) .

٣ — الألياف : الصوف (من ٢ الى ٢,٨) ، القنب (٢,٨) ، القطن (١,٩ الى ٢,٤) .

٤ — المواد الغذائية في المناطق الحارة : البن (٢) الكاكاو (٢,٨) ، الشاي (٢,١) السكر (٢) .

٥ — المطاط : (من ٣,٨ الى ٤,١) .

والى جانب التقلبات العنيفة في أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية فالشاهد أن الكميات المصدرة منها تخضع أيضاً لتغيرات واسعة المدى وفي نفس الاتجاه مما يبرز أثرها .

فعندما ترتفع الأسعار يقترن هذا عادة بزيادة الكميات المصدرة ويحدث عكس ذلك في حالة الانخفاض .

ويلاحظ فضلاً عن ذلك أن أسعار هذه السلع تميل الى الهبوط بالقياس الى أسعار المنتجات الصناعية ، فالشاهد مثلاً أن الأرقام القياسية لأسعار المنتجات الصناعية ارتفعت من ١٠٠ عام ١٩٥٣ الى ١١٢ عام ١٩٦٤ في حين أن الأرقام القياسية لأسعار مجموعة السلع الأولية قد انخفضت من ١٠٠ الى ٩٤ خلال نفس الفترة .

وأشار مندوب كولومبيا في الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولي عام ١٩٦٣ الى هذا الاتجاه للأسعار بطريقة واقعية عندما ذكر في حديثه أن بلاده

كان في إمكانها الحصول على سيارة « جيب » مقابل تصدير ١٩ كيساً من البن في حين أنها لا تستطيع الآن الحصول على نفس السيارة إلا مقابل ٣٢ كيساً من البن .

والواقع أن هذه الظاهرة تشاهد منذ نحو ٩٠ عاماً كما يستدل على ذلك من بحث قد أشرنا إليه من قبل وقام به خبراء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ عن الأسعار النسبية لصادرات وواردات الدول « المتخلفة » وجاء فيه : أن الكمية من المنتجات الصناعية التي كان يمكن استيرادها عام ١٩٣٨ مقابل كمية معينة من المنتجات الأولية المصدرة ، لاتعادل سوى ٦٠٪ من كمية الوادات التي كان يمكن الحصول عليها مقابل نفس الصادرات عام ١٨٧٦ .

وهذا التغير في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية قد استمر أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية كما يشير إلى ذلك تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، فقد قدرت هذه اللجنة أن معدل التعادل قد ساء بالنسبة لبلاد هذه المنطقة في الفترة بين ١٩٥٠ / ١٩٥٥ و ١٩٥٥ / ١٩٦٠ مما سبب لها انخفاضاً في دخلها الحقيقي يبلغ نحو ٧٣٠٠ مليون دولار في حين أن المساعدات والقروض الواجبة السداد التي حصلت عليها هذه المنطقة خلال نفس الفترة لا يزيد مجموعها عن ٧٧٠٠ مليون دولار .

غير أن بعض الاقتصاديين لا يوافقون على دلالة هذه الأرقام إلا بشيء من التحفظ وهذا للأسباب الآتية :

١ — لا يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة من مقارنة أسعار تمتد على فترة طويلة من الزمن باعتبار أن أصناف المنتجات قابلة للتجديد خلال هذه الفترة دون أن يظهر هذا التغير في الإحصاءات .

٢ — إن أسعار المواد الأولية موضع المقارنة تسجل عند ورود هذه السلع إلى البلاد الصناعية وهي تتضمن في هذه المرحلة تكاليف النقل البحري التي انخفضت انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة .

٣ — إن اتجاه الأسعار كان في صالح الدول المنتجة للمواد الأولية في الفترة الزمنية السابقة من القرن التاسع عشر .

٤ — إن أسعار المواد الغذائية في اتجاهها التنازلي قد تأثرت إلى حد بعيد بأسعار القمح وهي ليست من السلع التي تصدرها البلاد النامية .

ولكن حتى إذا أخذنا في الاعتبار هذه التحفظات فإنه لا يمكن إنكار أن أسعار المنتجات الأولية تميل إلى الهبوط في الأمد الطويل بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية ، ويقترب هذا الاتجاه في الأسعار باتجاه مماثل في الكميات المصدرة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة التي تواجه الدول المنتجة لهذه السلع .

فالمشاهد أن الطلب العالمي على المواد الأولية يتزايد السنة بعد الأخرى غير أن معدل زيادته يقل عن معدل نمو النشاط الاقتصادي في العالم وبالأخص في البلاد الصناعية ، فقد قدر أن التوسع في تجارة المواد الأولية يقل عن ثلث التوسع في تجارة المنتجات الصناعية بين عام ١٩٢٨ والفترة ١٩٥٥ / ١٩٥٧ ، هذا إذا أدخلنا المنتجات البترولية التي تحظى بظروف أكثر ملاءمة ضمن المواد الأولية ، أما إذا استبعدنا هذه المنتجات من مجموعة المواد الأولية فإنه يتبين أن معدل التوسع في صادراتها يبلغ $\frac{1}{3}$ فقط من التوسع في صادرات المنتجات الصناعية .

ومما يؤكد ذلك الإحصاءات التي نشرتها هيئة الأمم المتحدة عن الكميات المستخدمة من المواد الأولية في الولايات المتحدة بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٢ ،

إذ تشير إلى أن التوسع في استهلاك هذه المواد لا يعادل إلا نصف التوسع في الإنتاج الصناعي خلال نفس الفترة ويزيد قليلا عن التوسع في استهلاك المواد الغذائية .

ويبين الجدول الآتي نصيب الدول النامية في التجارة الدولية بالقياس إلى نصيب الدول الصناعية الغربية ونصيب الدول الصناعية من الكتلة الشرقية وتطور هذا النصيب بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٢ :

نصيب الدول النامية في التجارة الدولية

١٩٦٢	١٩٥٣	
% ٦٣ر٦	% ٥٨ر٦	الدول الصناعية الغربية
% ١٢ر٣	% ١٠ر١	الدول الصناعية من الكتلة الشرقية
% ٢٤ر١	% ٣١ر٣	الدول النامية
% ١٠٠	% ١٠٠	

فيتضح من بيانات هذا الجدول أن نصيب الدول النامية من التجارة الدولية قد قل بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٢ . ولا يخفى أنه ينتج عن ذلك وعن عدم استقرار أسعار المواد الأولية وميائها إلى الهبوط في الأمد الطويل مشكلة خطيرة تواجه الدول النامية .

صحيح أن هذه الدول لا تحتكر إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية وإنما تشترك الدول المتقدمة معها في هذا الإنتاج بنصيب غير صغير ، بل يمكن القول إن هناك مواداً أولية ومنتجات زراعية لا تخصص الدول النامية في

(م ١١ — الانجاسات)

إنتاجها عادة كالحديد ، والنفط والقمح ، غير أن اقتصاد الدول الصناعية المتقدمة يتميز ببعض الصفات الكفيلة بحمايتها من آثار مشكلة هذه المواد كالتنوع والمرونة فلا يمثل إنتاجها من مادة أولية معينة إلا نسبة ضئيلة من ناتجها القومى ولذلك لا يؤثر انخفاض أسعار هذه السلعة على نشاطها الإنتاجى تأثيرا يذكر كما أن فى إمكانها بفضل مرونة هيكلها الاقتصادى أن تتحول بسهولة نسبية من إنتاج هذه السلعة إلى غيرها فتجنب بذلك ضرورة بيع منتجاتها بأسعار غير مجزية وهذا فضلا عن أن المكسب الذى تحققه من إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية يعوضها عن الخسائر التى تتحملها بسبب تصدير ما تذبحه من المواد الأولية ويفيض . فالواقع أن المشكلة لا تواجه الدول المتقدمة مباشرة وإنما عن طريق تأثيرها على الدول النامية التى تتحمل الجزء الأكبر من وطأتها .

أما الدول النامية فهى تتخذ من عادة فى تصدير سلعة واحدة أو سلعتين من المنتجات الأساسية كما هو معروف وقد تمثل تجارتها نسبة كبيرة من نشاطها الاقتصادى فتعتمد على حصيلة بيع منتجاتها فى الخارج للحصول على جزء كبير من احتياجاتها . ولذلك يتعرض اقتصادها القومى لهزات عنيفة نتيجة لتقلبات أسعار المنتجات الأولية فعندما ترتفع أسعار هذه المنتجات يزيد عادة حجم صادراتها أيضا فزيد حصيلتها من العملات الأجنبية زيادة كبيرة ويتبع ذلك زيادة الدخل والنشاط الإنتاجى بوجه عام ثم زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية ومن المعدات اللازمة للإنتاج فيزداد الرخاء ، وعندما تنخفض أسعار المنتجات الأساسية — وقد يحدث ذلك فى السنة التالية — فإنه يودى إلى كارثة محققة تصيب الدول النامية إذ ينخفض الدخل ويقل النشاط الاقتصادى وتعطل الأعمال الانشائية .

فالشاهد أن معظم الدول النامية لا تستطيع الاعتماد على القروض الخارجية لتنفيذ مشروعات التنمية إلا في حدود ضيقة ، فهي تعتمد أساسا على حصيله صادراتها لتمويل الاستثمارات اللازمة للصنيع والتوسع الزراعي ، ولذلك سوف يؤثر انخفاض أسعار صادراتها تأثيرا بالغا على برامج التنمية وبالاخص أن هذه الدول تخصص عادة جزءا من حصيله العملات الأجنبية لاستيراد سلع تموينية لا يمكن الاستغناء عنها فكأن النقص في قيمة الصادرات لا يصيب إلا الجزء من الواردات المخصص للمعدات الإنتاجية فلا يمكن في مثل هذه الظروف وضع برامج معقولة للتنمية .

ولا يخفى أن المشكلة تصبح أكثر تعقيدا بالنسبة للدول النامية التي تلجأ إلى التخطيط إذ يتطلب هذا الأسلوب التنظيمي للنشاط الاقتصادي تحديد التوسع في الإنتاج على أساس امكانيات التصدير والاعتماد على ذلك لمواصلة تنفيذ الإنجازات في نواح مختلفة من الاقتصاد القومي ، فتمتبر التنبؤات الخاصة بمجموع الصادرات من البيانات الرئيسية التي يستند إليها لتنفيذ الترتيبات الأخرى في الخطة بحيث لو عجزت الدولة عن تحقيق ماتنبأت به في صادراتها فإنها تعجز عن تطبيق الخطة الاقتصادية في مجموعها .

ولا تعاني الدول النامية من عدم الاستقرار في الأمد القصير فحسب وإنما تعاني أيضا من اتجاه أسعار المنتجات الأساسية نحو الهبوط في الأمد الطويل ، فقد أشرنا فيما تقدم إلى الخسائر التي تكبدتها دول أمريكا اللاتينية نتيجة لانخفاض أسعار السلع التي تصدرها في الفترة بين ١٩٥٠ / ١٩٥٥ و ١٩٦٠ / ١٩٥٥ ، وقد خدمنا أن هذه الخسائر تعادل ما حصلت عليها هذه الدول من إعانات وقروض خارجية خلال نفس الفترة وهذا يعني أنها كانت تستطيع أن تستغنى عن

هذه المساعدات وعن الاقتراض الخارجى لو ظلت أسعار منتجاتها دون تغيير فى مجموعها .

والواقع أن قيمة المنتجات الأولية التى تصدرها الدول النامية تبلغ الآن نحو ٣٠ ألف مليون دولار فى السنة ، ومن المعروف أن أسعار هذه المنتجات قد انخفضت بما يوازى الثالث منذ الربع الأخير من القرن الحاق أى أن قيمة هذه الصادرات كان يمكن أن تزيد بمقدار ١٠ آلاف مليون دولار لولا هبوط أسعارها بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية ويزيد هذا المبلغ كثيرا عن مجموع الإعانات التى تمنعها حاليا الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية . ويمكن تنفيذ الجزء الأكبر من برامج التنمية فى هذه الدول الأخيرة .

ثانياً تفسير المشكلة

هناك تفسير متفق عليه لعدم استقرار أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية وتناقص نصيب الدول النامية فى التجارة الدولية وإلى جانب ذلك لقد وضع الاقتصاديون بعض النظريات فى محاولات لتفسير هبوط أسعار هذه السلع والمصوبات الأخرى التى تواجه الدول النامية .

— أسباب عدم استقرار تجارة المواد الأولية : —

يفسر عدم استقرار تجارة المواد الأولية فى المدى القصير بعوامل تؤثر على جانب الطلب وأخرى تؤثر على جانب العرض .

فالطلب على المنتجات الأولية مشتق من الطلب على السلع الصناعية التى تصنع منها فيتوقف على مقدار إنتاج هذه السلع كما يتوقف على حجم النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية بوجه عام ، فتمتد الدول المنتجة المواد الأولية .

«المواد الغذائية تابعة اقتصاديا للدول المتقدمة يتوقف رواج تجارتها على مدى تأثير اقتصاديات البلاد المتقدمة بالدورة التجارية .

ويتأثر هذا الطلب كذلك بالأحداث السياسية العالمية كالتسكتلات والأحلاف والحروب ، فقد أدت حرب كوريا عام ١٩٥١ مثلا إلى زيادة مفاجئة في الطلب على عدد كبير من المنتجات الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعا بالغا .

أما من جهة العرض فن المعروف أن الإنتاج الزراعى يخضع لبعض الظروف الطبيعية التى تحد من مرونته كالتببات النسبى لمساحة الأرض القابلة للزراعة وموسمية الإنتاج وطول الفترة أحيانا بين وقت الإنتاج ووقت الحصول على المنتجات مما يجعل العرض لا يستجيب مريعا لتقلبات الأسعار فلا تظل هذه التقلبات فى حدود ضيقة بكا فى حالة المنتجات الصناعية .

وهناك عوامل أخرى تدعو أيضا الى عدم استقرار حالة العرض منها العوامل والاضطرابات الطبيعية ومدى انتشار الأوبئة وهذا فضلا عن القرارات السياسية الخاصة بفوائض الحاصلات الزراعية لدى بعض الدول المتقدمة والتي من شأنها أن تؤثر على العرض العالمى لهذه السلع .

٢ - أسباب تناقص حصة الدول النامية من التجارة الدولية :

لقد قدمنا أن نصيب الدول النامية من التجارة الدولية يميل الى التناقص ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

١ - تشمل المنتجات الزراعية كثيرا من المواد الغذائية ذات المرونة

الداخلية المنخفضة وهذا يعنى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب عليها بنسبة أقل وفقاً لقوانين « أنجل » للمرونة ، ويتحقق هذا بوجه خاص في الدول المتقدمة حيث يرتفع الدخل ، فتعتبر معظم المواد العذائية من السلع الضرورية ذات طلب غير مرن ، أما في الدول الأخرى التي لا تحظى بدخل مرتفع فلا تنخفض فيها مرونة الطلب الداخلية إلا بالنسبة لعدد قليل من السلع كالقمح والذرة والأرز مثلاً .

٢ — أما المواد الأولية اللازمة للصناعة فالملاحظ أن الكميات المستخدمة منها تقل نسبياً كلما تقدمت أساليب الإنتاج في الدول الصناعية أى يقل نصيب هذه المواد في قيمة المنتجات النهائية فالمشاهد مثلاً أن نسبة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج إلى قيمة الناتج القومى في الولايات المتحدة قد قلت إلى ما يوازي النصف تقريباً فيما بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٦٠ .

وهذا نتيجة التوسع في إحلال المواد الأولية الصناعية محل المواد الطبيعية . والتغيير في الهيكل الصناعى بعد الحرب العالمية الثانية نحو الصناعات التي تستخدم مقادير أقل من المواد الأولية والميل إلى الاكتفاء الذاتى .

٣ — تأثير التجارة الدولية على تقدم الدول النامية :

يعتقد بعض الاقتصاديين أن ضعف مركز الدول النامية في علاقاتها مع الدول الأخرى يرجع إلى التغيير الذى طرأ على اتجاهات التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى في حين أن البعض الآخر يفسر هذا الضعف بتأثير العوامل الطبيعية للسوق العالمية التي تعوق تقدم الدول النامية ، ويرى فريق ثالث أن التخلف مرجعه إلى التحول المستمر لمعدل التبادل في غير صالح الدول النامية .

(١) نظرية راجنر ناركسي (Ragnar Nurkse).

يرى ناركسي أن التقدم الاقتصادي في القرن التاسع عشر كان ينتشر من دولة إلى أخرى عن طريق التجارة الدولية وكانت عمليات التبادل تتناول نسبة كبيرة من الناتج العالي لا تقل عن $\frac{1}{4}$ من هذا الناتج كما أن دور القيادة في النشاط الاقتصادي كانت تضطلع به بريطانيا التي بقى —وم اقتصادها أساساً على التجارة الدولية، فكان التقدم الذي تميزه هذه الدولة ومصادر الإشعاع الأخرى ينتقل إلى سائر الدول عن طريق التجارة إذ كان حجم الواردات البريطانية لا يقل عن ٣٠ ٪ من ناتجها القومي .

أما الآن فقد تغيرت هذه الظروف وأصبحت القيادة الاقتصادية في أيدي الولايات المتحدة التي لا تزيد واردتها عادة عن ٣ ٪ فقط من قيمة ناتجها القومي ، والواقع أن التجارة الدولية لا تمثل اليوم سوى $\frac{1}{10}$ فقط من مجموع الناتج العالي . ولذلك لا ينتشر النمو من الدول المتقدمة إلى سائر الدول الأخرى .

تظهر هذه النظرية أهمية التجارة الدولية كعنصر أساسي لزيادة النشاط الاقتصادي في العالم غير أنها لا تسكن في حد ذاتها لتفسير التخلف .

(ب) نظرية جانر ميردال (Gunnar Myrdal) :

يعتقد الاقتصادي السويدي ميردال أن التجارة الدولية من شأنها أن توجه النشاط الاقتصادي في الدول النامية توجيهاً غير ملائم قد يعوق تقدمها .

ويحدث ذلك عن طريق تغير في الهيكل الإنتاجي للدولة وتغير آخر في نمطها الاستهلاكي وتحول معدل التبادل في غير صالحها .

١ — التغير في الهيكل الإنتاجي : تفرى التجارة الدولية الدول النامية

بتوجيه الجزء الأفضل في عناصرها الإنتاجية نحو القطاع المخصص للصادرات كما تعمل على توجيه رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة نحو استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتصدير إلى الخارج وهذا على حساب القطاعات المخصصة للاستهلاك المحلي فينهي الأمر بإيجاد دولة ذات هيكل اقتصادي « مزدوج » (Dualist Structure) أي مؤلف من قطاعين أحدهما متقدم ومتطور موجه نحو الخارج والآخر متخلف بدائي موجه نحو الداخل وتقطع كل صلة بين القطاعين بحيث لا يستطيع القطاع المحلي أن ينفع بالتقدم الذي يتحقق في قطاع التصدير وبظل الاقتصاد القوي متخلفاً في مجموعه .

٢ — التغير في النمط الاستهلاكي : يترتب على عمليات التبادل الدولية أن تظهر في السوق المحلية السلع الحديثة التي تنتجها الدول المتقدمة فينشأ عنها نتيجة لما يسمى « أثر المحاكاة » (Demonstration Effect) أي رغبة المستهلك في الدول النامية في مسايرة المستهلك في الدول المتقدمة باتباع نفس أساليب المعيشة ويؤدي هذا إلى توسع في الاستهلاك ونقص في الإدخار ومن ثم نقص في إمكانيات الاستثمار لتحقيق التنمية .

٣ — تحول معدل التبادل في غير صالح الدول النامية ويتفق ميردال في هذا الشأن مع صاحب النظرية التالية :

(٥) نظرية رؤول بريش (Raul Prebisch) :

تقدم الاقتصادي الأرجنتيني بريش بهذه النظرية في مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ وتتلخص في أن الدول المنتجة للمواد الأولية والحاصلات الزراعية لا يستطيع أن تلحق بالدول المتقدمة لأنها لا تحصل على نصيبها كاملاً

من أرباح التجارة الدولية وهذا لأن معدل التبادل يميل إلى التحول لغير صالحها
في الأمد الطويل للأسباب الآتية :

١ — اختلاف في توزيع الكسب الناشئ عن زيادة الإنتاجية ، فعندما
تتحسن أساليب الإنتاج الفنية في الدول المنتجة للمواد الأولية والحااصلات
الزراعية فإن هذا يؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج ومن ثم تخفيض
في أسعار هذه السلع أما إذا حدث هذا التحسن في الدول الصناعية المتقدمة حيث
توجد منظمات عمالية ذات نفوذ قوى فإن أجور العمال ترتفع تبعاً لارتفاع إنتاجية
العمل وتظل التكاليف والأسعار دون تغير .

٢ — اختلاف في اتجاه الأسعار أثناء الدورة التجارية، ترتفع الأسعار عامة
في فترة الرخاء وتنخفض في فترة الكساد غير أن أسعار المنتجات الصناعية
لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه في فترة الكساد السابقة في حين
أن أسعار المنتجات الزراعية تنخفض دون أي حد .

٣ — اختلاف في تطور الطلب على المنتجات ، فقد قدمنا أن الطلب على
كثير من السلع الزراعية مرونته أقل من واحد في حين الطلب على المنتجات
الصناعية مرونته أكبر من واحد في معظم الأحيان ، وهذا يعني أنه في حالة
زيادة الدخل فإن الطلب على المنتجات الأولى لا يزيد بنسبة زيادة الطلب على
على المنتجات الأخرى .

لهذه الأسباب تنخفض أسعار المنتجات الأولية بالقياس إلى أسعار السلع
الصناعية ويتحول معدل التبادل في غير صالح الدول النامية .

ثالثاً : علاج المشكلة

إن مشكلة المنتجات الأولية أثارت اهتمام الأوساط الدولية منذ بداية
الربع الثاني من القرن الحالي عندما أخذت أسعار هذه المنتجات تتدهور بسرعة

بالغة ففي مؤتمر لندن للشئون النقدية والاقتصادية عام ١٩٢٣ وضعت إحدى لجانه الفرعية المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم تجارة المواد الأولية وهي :

- ١ - أن تراعى مصالح كل من المنتجين والمستهلكين .
- ٢ - أن تقسم بالشمول أى تضم أكبر عدد ممكن من المنتجين .
- ٣ - أن تعتبر مدتها ملائمة فلا تقل أو تزيد عن حد معين حتى تستطيع الاتفاقات تحقيق الاستقرار ولا تعوق في الوقت ذاته التطور الطبيعي للأمر .
- ٤ - أن تكون مرنة بحيث يمكن تكيف العرض لتغيرات الطلب بسهولة .

والواقع أن هذه المبادئ مازالت تمثل القواعد الأساسية التي تسير عليها معظم الاتفاقات التي تمت في هذا الشأن سواء أكانت قد عقدت قبل الحرب العالمية الثانية في ظل اختصاص عصبة الأمم المتحدة أم بعدها في سيادة هيئة الأمم المتحدة .

فالمشاهد مثلاً أن مشروع ميثاق منظمة للتجارة الدولية الذي وضع في مؤتمر « هافانا » عام ١٩٤٨ تضمن في فصله السادس القواعد العامة التي يجب اتباعها عند عقد اتفاقات خاصة بتنظيم تجارة المواد الأولية ، ولا تختلف هذه القواعد جوهرياً عن المبادئ المتقدم ذكرها . ومن المعروف أن هذا الميثاق لم يدخل في مرحلة التنفيذ لعدم التصديق عليه غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى بأن تلتزم الدول الأعضاء بهذه القواعد فيما تتخذه من إجراءات إزاء مشكلة المواد الأولية كما طالب بإنشاء لجنة مؤقتة لتنسيق هذه الأعمال .

وفي مؤتمر جنيف للتجارة الدولية الذي انعقد عام ١٩٦٤ تقرر إنشاء مجلس دائم للمؤتمر يسمى « مجلس التجارة والتنمية » كجزء من أجهزة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي وتقرر أن يكون من أهم اختصاصاته تنظيم تجارة المنتجات الأولية ويلاحظ في هذا الشأن أن أعمال المؤتمر سجلت آراء جديدة فيما يختص بأسعار المدى الطويل لهذه المنتجات ، فقد كانت المؤتمرات السابقة تؤكد دائماً ضرورة عدم المساس بهذه الأسعار باعتبار أنها المؤشرات اللازمة لتوجيه الإنتاج والاستهلاك . فقد عارض كثير من مندوبي الدول في المؤتمر هذه الفكرة التي تقترض دون أي مبرر أن هذه الأسعار تتحدد بظروف « طبيعية » للعرض والطلب فتعد « أسعاراً مجزية عادلة » تعبر تماماً عن حالي القدرة النسبية على الإنتاج والاحتياجات العالمية بحيث يتعين الاعتماد عليها للحصول على التوزيع الأفضل لموارد المجتمع .

ولذلك يمكن القول إن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن في علاج المشكلة المعنى بها تمثل كلها حلول جزئية لا تتعرض للأسباب الحقيقية لأنها مبنية على فكرة عدم المساس بأسعار المدى الطويل وسوف يتضح ذلك عند استعراض أهم هذه الإجراءات قبل التقدم بالاقترح الذي يجب أن يقوم عليه العلاج الكلي .

١ — الحلول الجزئية :

ويمكن السعي لإيجاد حل للمشكلة التي تواجه الدول المنتجة لهذه السلع إما باتباع أساليب لا تتنافى مع حرية المعاملات أو باتباع أساليب مقيدة للحرية . تتطلب تدخلا في الشؤون الاقتصادية أو عن طريق منح تعويضات للدول النامية مقابل الخسائر التي تتكبدها عند انخفاض قيمة صادراتها^(١) .

(١) راجع في هذا الشأن الفصل الثاني من مؤلف Guyde Lacharriére « Commerce Extérieur et Sous-Développement Paris 1964. »

(١) — إجراءات تتفق مع حرية المعاملات :

تستهدف هذه الاجراءات توسيع سوق تصريف المنتجات الأولية وتهيئة ظروف أقرب إلى المنافسة الكاملة بحيث يسود قانون التكاليف النسبية ويقتصر إنتاج هذه السلع على الدول المتفوقة . ويتم ذلك بالخطوات الآتية :

(أ) المحافظة على مستوى مرتفع للنشاط الانتاجي في الدول الصناعية وتتنق في هذه الخطوة مصلحة الدول المتقدمة مع مصلحة الدول النامية ومن شأنها أن تؤدي إلى اطراد التوسع في استيراد المواد الأولية واستقرار أسعارها إلى حد ما في المدى القصير .

(ب) تنازل الدول المتقدمة عن حماية إنتاجها المحلي من السلع المنافسة لمنتجات الدول النامية ، فقد تبين من بحث أجرته هيئة « الجات » أن الدول الصناعية تلجأ إلى أساليب مختلفة لحماية زراعتها ومنها الرسوم الجمركية ونظام الحصص والإعانات وترى هذه الهيئة أنه في حالة إلغاء هذه الحماية فان أسعار المنتجات الزراعية سوف تنخفض في السوق الداخلية للدول الصناعية مما يؤدي إلى تقليل إنتاجها محليا وزيادة المستهلك منها ومن ثم زيادة المستورد منها من الدول النامية . غير أن مندوبي الدول المتقدمة التي تلجأ إلى حماية إنتاجها الزراعي قد اعترضوا على توصيات « الجات » في هذا الشأن على أساس أن هذه الحماية ضرورية لتحقيق نوع من التوازن الداخلي بين دخول المنتجين في القطاعين الزراعي والصناعي .

(ج) إلغاء ضرائب الاستهلاك التي تفرض على كل من المنتجات الزراعية الوطنية والمنتجات المماثلة المستوردة بقصد توفير إيرادات للدولة فتؤدي إلى رفع أسعارها ومن ثم إلى الحد من استهلاكها ، ولذلك تطالب الدول النامية

المنتجة لبعض السلع الزراعية إلغاء هذه الضرائب وتخفيضها حتى تستطيع زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة .

فقد قدرت الدول المنتجة للبن أن تخفيض ضرائب الاستهلاك المفروضة على هذه السلعة في دول أوروبا الغربية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة استهلاكها من البن بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ .

(د) تخفيض المواصلات التجارية ، ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات الزراعية في أسواق الدول المتقدمة التي تستهلكها وهذا عن طريق إعادة تنظيم دائرة توزيع هذه السلع وإلغاء بعض مراحلها .

(هـ) تنظيم تصفية الفائض من المنتجات الأساسية . تثير الاحتياطات من المنتجات الزراعية التي تكونها بعض الدول المتقدمة مشا كل للدول النامية عندما تقدم الأولى على تصفية هذه الاحتياطات تصفية سريعة إذ ينتج عن ذلك اضطرابات عنيفة في أسواق هذه السلع ، فالمفروض أن تتجنب الدول ذات الاحتياطات الضخمة حدوث هذه الآثار السيئة وأن تستشير الدول الأخرى المنتجة قبل الشروع في تصفيتها . وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة بعض القواعد في هذا الشأن .

٢ — إجراءات تنطوي على تدخل في السوق :

من الواضح أن الإجراءات التي أشرنا إليها فيما تقدم لا تكفي في حد ذاتها لعلاج مشكلة المنتجات الأولية . فقد أجمع أصحاب الرأي على ضرورة استخدام وسائل أخرى تتضمن تدخلا في السوق للتأثير على الأسعار بطريقة مصطنعة .

وقد تكون هذه الإجراءات محلية أو دولية .

(١) الإجراءات المحلية لتثبيت الأسعار :

هناك إجراءات كثيرة يمكن استخدامها لتحقيق هذا الغرض قامت بدراستها لجنة من قبل هيئة الأمم المتحدة برئاسة « هابرلر » فرتبتها على الوجه الآتى تبعاً لأفضليتها فى نظر هذه اللجنة :

أولاً : تكوين « احتياطي منظم » من المنتجات المعرضة لتقلبات عنيفة عن طريق تخزين كميات كبيرة من هذه السلع عندما تنخفض أسعارها وإعادة بيعها عندما ترتفع وبذلك تستقر الأسعار المحلية إلى حد بعيد ويتجنب الاقتصاد للقوى نتائج هذه التقلبات . وقد لجأت الولايات المتحدة إلى هذه الوسيلة لتنظيم تصريف واستهلاك القمح وبعض المنتجات الزراعية الأخرى .

ثانياً : الإعانات التكميلية التى تمنعها الحكومة لمنتجات هذه السلع عند انخفاض أسعارها حتى لا يقل الدخل الذى يحصلون عليه ولا ينتج عن ذلك آثار ضارة على المجتمع .

وقد اتبعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول هذه الطريقة لتثبيت دخل للزارعين لديها وتحقيق نوع من التوازن بينهم وبين الذين يعملون فى القطاع الصناعى .

ثالثاً : تثبيت الأسعار الداخلية بصرف النظر عن مستوى الأسعار العالمية بالنسبة لسلعة أو للسلع الرئيسية ، ولما كانت الأسعار الداخلية تزيد عادة عن مستواها فى الخارج فيتطلب الأمر تنظيم ومراقبة عمليات تصدير واستيراد هذه السلع لضمان تنفيذ هذا الإجراء بدقة . وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن استخدام الرسم على الصادر لتثبيت سعر المحصول الرئيسى عندما يصدر الجزء الأكبر منه فيرفع معدل هذا الرسم عند ارتفاع السعر العالمى لهذه السلعة لكي يقل نصيب

منتجها المحلى من قيمة صادراته ويخضع الرسم عند انخفاض السعر فيزيد نسبياً مما يحصل عليه المنتج ، وقد كانت مصر تلجأ إلى هذه الوسيلة فيما مضى بالنسبة للقطن .

وقد لجأ بعض الدول الأخرى كالبرازيل إلى تعديل سعر الصرف للوصول إلى نتيجة مماثلة أى تثبيت السعر الداخلى للسلة ، فى حالة ارتفاع سعر البن فى الاسواق العالمية تعتمد الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بحيث يحصل المنتج على نفس المقدار فى العملة الوطنية الذى كان يحصل عليه من قبل وبالعكس عند انخفاض سعر البن عالمياً تعتمد إلى رفع قيمة العملة الوطنية بالقياس إلى العملات الأجنبية .

ويمكن كذلك إنشاء لجنة تنفرد بمهمة تسويق المحصول الرئيسى فى الخارج كـ لجنة القطن الحالية فى ج . ع . م التى تقوم بشراء هذه الساعات من المنتجين المحليين بأسعار تكاد تكون ثابتة ثم تعيد بيعها فى الخارج بالأسعار التى تتحدد عالمياً بظروف العرض والطلب ، فتظل الأسعار لداخلية ومستوى النشاط الاقتصادى بمنأى عن تقلبات الأسعار العالمية .

ب - العقود الثنائية الطويلة الأجل :

تم هذه العقود بين دولة منتجة لأحدى السلع الأولية ودولة مستهلكة لكمية كبيرة منها وهذا لتحقيق أحد غرضين إما تثبيت الأسعار فى الأمد القصير دون محاولة التأثير على الأسعار العالمية أو المحافظة على الأسعار فى مستوى يجعلها مجزية وعادلة بصرف النظر عن الأسعار العالمية ويعتبر هذا الاجراء فى الحالة الاولى بمثابة عقد تأمين بين الطرفين لتجنب خطر تقلبات الأسعار خلال فترة معينة ، أما فى الحالة الثانية فهو إجراء تفضيلى تستخدمه الدولتان ضمن

لإجراءات تفضيلية أخرى تمنحها كل منهما كما في حالة العقد الذي أبرم بين المملكة المتحدة وأستراليا عام ١٩٥٢ والخاص باللحوم والذي بمقتضاه تستطيع أستراليا تصدير فائض لحومها بأسعار لا تقل عن حد أدنى معين .

ج - لجان البحث المشتركة الخاصة بسلعة معينة :

وهي هيئات استشارية مشتركة تضم مندوبين عن الدول المعنية بتسويق هذه السلعة فيجتمعون بصفة دورية لتبادل الآراء والقيام بالبحوث الخاصة بالسلعة والاطلاع على البيانات المتصلة بها ومحاولة التقريب بين السياسات المتبعة لتنظيم تصريفها .

وتعتبر أعمال هذه اللجان مفيدة في كثير من الأحيان إذ تمهد الطريق وتهيء الجو لمعقد اتفاقات دولية لتثبيت الأسعار .

د - الاتفاقات الدولية لتثبيت الأسعار :

عقدت اتفاقات كثيرة من هذا النوع بعد الحرب العالمية الثانية تتناول أهمها - السلع الآتية : القمح ، السكر ، التصدير ، البن ، زيت الزيتون .

وقد اقترح خبراء الأمم المتحدة أن تقوم المفاوضات على عدة سلع في نفس الوقت حتى يمكن الوصول إلى حالة توازن في التضخمات التي تتحملها الدول للشترية في صالح الدول المنتجة بالنسبة لمجموعة السلع كلها .

غير أن التجارب أثبتت أن الاتفاقات التي تتناول أكثر من سلعة واحدة لم يكتب لها النجاح حتى الآن ، وهناك مبدأ متفق عليه منذ ميثاق هافانا ويقضي بأن يشترك المنتجون والمستهلكون على قدم المساواة في اتفاقات التثبيت . ولكن هذا لا يعني أن الاتفاقات المقصورة على المنتجين فقط لا تطبق حالياً ،

والواقع أن مثل هذه الاتفاقات لا تعتبر نادرة تذكر منها الاتفاق الذي تم بين
منتجى الفعاس عام ١٩٥٨ بنية تخفيض الكميات المنتجة بنسبة ١٠ ٪ .

ويمكن تقسيم الاتفاقات الدولية المطبقة حالياً إلى ثلاثة أقسام .

فيشمل القسم الأول العقود للتمتددة الأطراف للطويلة الأجل كالاتفاقات
الخاصة بالقمح وبمقتضاها تتعهد البلاد المصدرة بالتضامن فيما بينها بوضع ما تنتجه
من قمح تحت تصرف البلاد المستوردة بالكمية اللازمة لمواجهة حاجات هذه
البلاد وفي حدود الأسعار التي يتضمنها الجدول الملحق بالاتفاقات حتى إذا كانت
الأسعار العالمية للقمح تزيد عنها ومقابل هذا يحق لها أن تبيع هذه الحصة بسعر
يمثل الحد الأدنى في الجدول حتى إذا انخفضت الأسعار العالمية عن هذا الحد .

وهذا يعنى أن من حق الدول المستوردة طلب الحصول على حصة معينة
بسعر لا يتجاوز الحد الأقصى كما تلتزم بشراء هذه الحصة بسعر لا يقل عن الحد
الأدنى من جدول الأسعار .

ويشمل القسم الثانى نظام حصص للمصادرات كافي حالة الاتفاقية الدولية
الخاصة بالسكر قبل ثورة كوبا والاتفاقية الخاصة بالبن حالياً — بمقتضى هذه
النظام تحدد الاتفاقية الحصة التي تستطيع كل دولة أن تصدرها تبعاً لمستوى
الأسعار السائد في الأسواق العالمية بقصد التأثير على هذه الأسعار .

أما بالقسم الثالث فيشمل الاحتياطات المنظمة وأوضح مثال لما حالياً
الاتفاقية الخاصة بالقصدير ، وفي هذه الحالة تلتزم الهيئة المشرفة على إدارة
الاحتياطي بالشراء إذا انخفض السعر إلى الحد الأدنى المعين وتلتزم بالبيع
إذا ارتفع السعر إلى الحد الأقصى المحدد ، أما إذا اقترب السعر من أحد الحدين
(م ١٢ — الاتجاكات)

فإن الهيئة غير ملزمة بالشراء أو البيع ولكن يحق لها أن تفعل ذلك إذا شاءت ومن حقها أيضاً أن تقرض حصصاً على البلاد المصدرة .

٣ - نظام التعويضات المالية :

يعتبر هذا النظام اقتباساً لفكرة التأمينات الإجتماعية ومحاولة لتطبيقها في نطاق المعاملات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فلا يحاول هذا النظام التعرض لتقلبات الأسعار وإنما يعمل على تمويض الآثار الناجمة عن هذه التقلبات عن طريق مساعدات تمنح للدول التي تصيبها الأضرار . وقد يكون التعمويض جزئياً لا يعموض إلا نسبة معينة من هذا النقص ، كما أن المساعدات قد تكون على شكل إعانات دون مقابل وقد تكون مجرد قروض تمنح للدول النامية في أوقات الشدة على أن تسدد فيما بعد عندما تتحسن أحوالها .

وفكرة التعمويض هذه مطبقة منذ زمن بعيد في نظام صندوق النقد الدولي . فمن المعروف أن موارد هذا الصندوق تستخدم لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن تقلبات الأسعار في المدى القصير غير أن هذه المساعدات محدودة وتتوقف على حصة العضو في رأس مال الصندوق كما أنها لا تمنح دون مقابل .

وهناك مشروعان مازال كلاهما في مرحلة البحث والإعداد لتطبيق نظام التضامن والتعمويض على نطاق أوسع وهما مشروع منظمة الدول الأمريكية ومشروع صندوق تأمين التنمية الذي وضعه خبراء الأمم المتحدة .

(١) مشروع منظمة الدول الأمريكية :

يقوم هذا المشروع على أساس إنشاء مؤسسة دولية تمنح قروضا قصيرة

الأجل الذيل النامية بقصد تمويض النقص في حصيله صادراتها ، وتستعين في ذلك برأس مال تحصل عليه مما تسام به الدول المتقدمة ، ومن المقترح أن يوازى التمويض ثلثي النقص في الإيرادات بالقياس إلى مستواها المألوف وأن يسدد هذا التمويض في فترة تتراوح بين ٣ ، ٥ سنوات .

وقد قدرت الموارد اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار .

(ب) صندوق تأمين التنمية :

تبدو فكرة التأمين أكثر وضوحاً في هذا المشروع حيث يهدف الصندوق إلى تأمين الدول النامية ضد خطر انخفاض حصيله صادراتها لتستطيع مواصلة تنفيذ البرامج التي وضعتها للتنمية ، غير أن النظام أقرب إلى التضامن الاجتماعي منه إلى عقد التأمين العادي إذ أن الأقساط التي يدفعها كل عضو لا تتناسب مع مدى إلفاده من موارد الصندوق وإنما تتوقف على مستوى دخله فمن المفروض أن تسام الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من أعبائه ولا تنتفع بمزاياه إلا في حدود ضيقة في حين أن الدول النامية لا تتحمل إلا نصيباً ضئيلاً من الأعباء وتستأثر بالتعويضات كلها .

ومن المقترح أن يكون التمويض جزئياً وقابلًا للسداد إذا عادت الأسعار إلى الارتفاع فيما بعد خلال فترة زمنية معينة وإلا فإن الدول المنتفعة لا تعتبر مدينة بأي مبلغ . وقد رخص خبراء الأمم المتحدة الذين تقدموا بهذا المشروع أن تتكاثف تنفيذ هذه تراوح بين ٣ر٣ ، ٩ آلاف مليون جنيه .

يتضح مما تقدم أن الإجراءات التي لجأت إليها الدول والمنظمات الدولية لمعالجة مشكلة المنتجات الأساسية لا تمثل إلا حلاً جزئياً سواء أكانت إجراءات مطبقة فعلياً أم مجرد مشروعات في مرحلة الدراسة ، فالواقع أن هذه الحلول تستهدف كلها الحد من أثر تقلبات الأسعار في المدى القصير ويمكن القول إنها

قد حقت بعض النجاح في هذا الشأن إلا أنها لا تتعرض للمظاهر الرئيسة للمشكلة .
وهو اتجاه أسعار السلع الأولية نحو الهبوط في المدى الطويل .

٢ - العلاج الكلى المقترح :

لا شك أن العلاج الملائم لهذه المشكلة يجب أن يأخذ في الاعتبار مقتضيات التطور الاقتصادي في العالم وفي نفس الوقت عدالة تقسيم الربح بين منتجي السلع الأولية ومنتجي السلع الصناعية ومما يعيب الحلول السابقة أنها تعجز عن رفع الخبز عن الدول النامية لأنها تفرض ضرورة بقاء جهاز السوق كما هو لضمان توزيع المواد على الاستعمالات المختلفة بأفضل طريقة ممكنة ، فيردد خبراء الأمم المتحدة في كل مناسبة أن أسعار الأمد الطويل تمثل الاتجاهات الحقيقية لظروف العرض والطلب ، فإذا انخفضت أسعار بعض السلع فإن هذا قد يرجع إما إلى تحول الطلب إلى سلع أخرى بديلة أفضل منها ومن المصلحة أن تنخفض هذه الأسعار حتى يقل إنتاج السلع الأولى ويحل محلها إنتاج السلع الجديدة وإما يرجع إلى أن إنتاج هذه السلع قد زاد بالقياس إلى الكميات المطلوبة منها حالياً فينبغي أن تنخفض أسعارها أيضاً حتى يمكن التوسع في استخدامها ولا يظل بعضها قائماً عن الحاجة . ولذلك لا يجوز تعديل أسعار الأمد الطويل ومحاولة التأثير عليها بأية طريقة . فكل ما يمكن عمله هو الحد من تقلبات الأمد القصير ، ولا يعني استقرار الأسعار في نظر خبراء الأمم المتحدة تثبيتها إذ أن الثبات يتعارض مع مقتضيات التطوير والتقدم الاقتصادي .

وهذا فضلاً عن أن تعديل الأسعار ورفعها بطريقة مصطنعة يتناقض مع قواعدها تقسيم العمل دولياً ومن شأنه أن يمكن بعض الدول من إنتاج سلع لا تتوافر لها الظروف الطبيعية الملائمة لإنتاجها .

ويبدو هذا الرأي سليماً من الوجهة النظرية البحتة غير أنه يتجاهل أن

بعض المفاهيم الاقتصادية ما زالت تفتقر إلى الدقة مما يثير الكثير من المشاكل عند التطبيق .

فن المفروض أن ثمن التوازن هو الثمن الذي يحقق تعادل الطلب والعرض على أساس تكاليف الإنتاج في المشروعات الحديثة . ولكن إذا كانت تكاليف الإنتاج لبعض المواد الأولية تعتبر منخفضة أكثر مما يجب لأن الأجور التي تدفع للعمال الذين ينتجون هذه السلع تقل عن المستوى الملائم للأجور ، ففي هذه الحالة لا يتفق ثمن التوازن مع الظروف الحقيقية للعرض والطلب من حيث الندرة النسبية من جهة والاحتياجات الفعلية من جهة أخرى . وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى توسع الإنتاج في الأمد القصير ولكنه قد يؤدي في الأمد الطويل إلى رفع مستوى الأجور دون التوسع في الإنتاج إلا في حدود ضيقة فيعتبر السعر المرتفع محققا للتوازن كالسعر السابق تماما .

ويلاحظ أن اتجاه أسعار بعض المواد الأولية إلى الهبوط قد يكون مؤشراً مفيداً إلى ضرورة التحول من إنتاج هذه السلع إلى غيرها من السلع البديلة ، أما اتجاه معظم أسعار المنتجات الأساسية إلى الهبوط فلا يمكن أن يفضى إلى نفس التفسير ولا يجوز المطالبة بعدم المساس بها على اعتبار أنها تشير إلى تحول الطلب العالمي عن هذه السلع .

كما يلاحظ أن أنصار الرأي القائل بضرورة بقاء جهاز السوق كما هو يتمسكون بحرية المعاملات في نطاق تجارة المواد الأولية فقط أما في حالة المنتجات الصناعية فلا يعترضون على الظروف التي يتم فيها إنتاج وبيع هذه السلع في حين أنه لا يمكن الادعاء أن أسعارها تمثل حالتى العرض والطلب تمثيلاً حقيقياً .

والواقع أن معظم الاقتصاديين لا يعتقدون أن حرية المعاملات كافية

بتحديد الأسعار عند المستوى الملائم الذى يتفق مع الظروف الحقيقية للطلب والعرض وبالأخص إذا كان هناك تباين واضح بين مركز المتعاملين . ولا شك . أن المصلحة العامة تقضى بأن تتحدد أسعار السلع تحديدا سليما بحيث يمكن استخدام الموارد المتاحة على أحسن وجه لكن لا يستلزم الأمر الاعتماد على جهاز السوق فى الصورة التى يعمل بها الآن ، فقد حققت الأساليب الفنية للتنبؤ والتخطيط تقدما كبيرا فى السنوات الأخيرة وأصبح من الممكن وضع الخطط على المستوى العالمى على أن يكون من النوع المرن الإرشادى .

فالقترح أن تشرف هيئة دولية على تجارة المنتجات الأولية فتقوم بتقدير احتياجات العالم منها من جهة وإمكانيات الإنتاج من جهة أخرى ثم تعتمد على تحديد الأسعار على هذا الأساس بحيث تضمن لمنشجى هذه السلع الحصول على نصيب عادل من أرباح التجارة الدولية إذ يعتبر هذا شرطاً ضرورياً لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتستطيع هذه الهيئة بما لها من وسائل فنية حديثة للتنبؤ أن تهتدى إلى معرفة السلع التى يزيد الاقبال عليها فتقرر رفع أسعارها حتى يتجه المنتجون نحو التوسع فى إنتاجها كما تستطيع أن تكتشف السلع التى ينصرف عنها المستهلكون فتقرر تخفيض أسعارها حتى يتحول عنها المنتجون ، أما بقية أسعار المواد الأولية فتبقى ثابتة ما دامت ظروف العرض والطلب لم تتغير ويمكن بذلك تجنب التقلبات العنيفة فى تجارة هذه المواد واتجاه أسعارها نحو الهبوط المطرد . .

الفصل الخامس

السياسة التجارية

السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة . والمهدف الرئيسى الذى ترمى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومى إلى أقصى حد مستطاع ، ولكنها قد ترمى إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف وما إلى ذلك .

ولا يخفى أن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالأجراءات المالية والنقدية التى تستعين بها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف لذلك لابد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضاً ولا تتعارض فيما بينها .

والسياسة التجارية اتجاهان رئيسيان . اتجاه نحو الحماية واتجاه آخر نحو الحرية . وسنعرض فيما بعد تمائلاً لأهم الحاجج التى يستند إليها أنصار الحماية ثم ننتقل إلى حجج أنصار الحرية .

سياسة الحماية : (Le Protectionnisme)

يجمع الاقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية وتشجيعها بقدر المستطاع باعتبار أن التجارة مربحة لطرفى المبادلة : المصدر لأنها تتيح له فرصة تصريف منتجاته فى نطاق واسع فى الخارج والمستورد

لأنها تهيب له فرصة الحصول على سلع لا ينتج مثلها محلياً أو تنتج به - كالتكاليف مرتفعة نسبياً . غير أن بعض الاقتصاديين ينحازون إلى مذهب الحماية وبطالبون بعدم إطلاق حرية التصدير والاستيراد ولو بصفة مؤقتة وإخضاعهما لبعض القيود أو منحها بعض التسهيلات وأهمها الرسوم الجمركية وإعانات التصدير ونظام الحصص في حين أن البعض الآخر يجبذ بحرية التجارة .

والرسوم الجمركية عبارة عن ضرائب تحصل على الصادرات والواردات وقد تكون معتدلة ولا يقصد منها سوى تحصيل إيرادات للدولة ، وقد تكون مرتفعة جداً على بعض السلع فتحول - في واقع الأمر - دون استيرادها وتسمى في هذه الحالة بالرسوم الممانعة . وفي معظم الأحيان لا تفرض بقصد منع الاستيراد . ولكن بقصد رفع ثمن السلع الأجنبية حتى لا تقوى على منافسة المنتجات المحلية المماثلة ، وتسمى في هذه الحالة بالرسوم الحامية .

وقد تفرض الرسوم الجمركية على بعض المواد الخام للمنتجة محلياً للحد من تصديرها كي تتوافر للصناعة الوطنية .

وتعتمد الحكومة أحياناً إلى منح إعانات لمصدرى بعض السلع بغية تخفيض تكاليف إنتاجها وجعلها في مستوى أثمان المنتجات الأجنبية الشبيهة بها ، ويعرف هذا الإجراء عندما يرى إلى اكتساح الأسواق الأجنبية عن طريق إعانات تمنح للمصدرين وتمول بواسطة رفع أثمان المنتجات التي تباع محلياً بسماسة « الإغراق » وهي تثير الرأي العام وتؤدي عادة إلى اتخاذ إجراءات مضادة من قبل الدول الأخرى .

وقد تكون الإعانات نقدية ومباشرة أو تعطى على شكل مزايا عينية تعود بالنفعة على الصناعات الممانعة وتؤدي إلى وفر في التكاليف كأن تحصل الحكومة تكاليف إنشاء الأسواق الأجنبية ودراسة احتمالات توسيعها

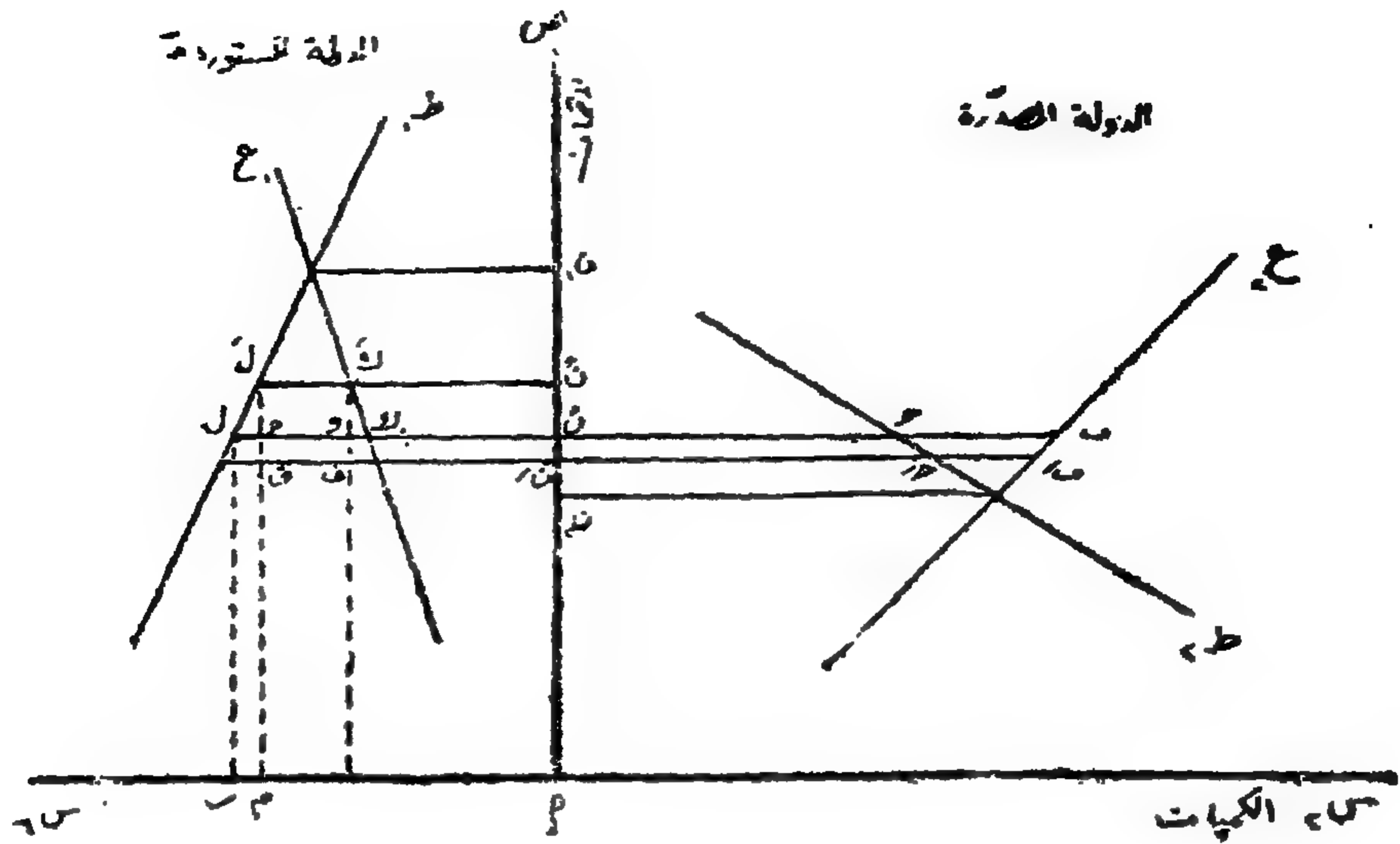
بواسطة المحققين التجاريين أو تمنح هذه الصناعات تسهيلات ائتمانية أو تحابها
بمعرفة منخفضة عند نقل منتجاتها بالسكك الحديدية وما إلى ذلك .

ويقضى نظام الحصص بتعديد الكمية التي يمكن استيرادها أو تصديرها
من سلعة معينة خلال فترة محددة . وقد ذاع استخدامهم بعد ١٩٢٩ وفي أعقاب
الحرب العالمية الثانية ولكنه موضع نقد شديد وتحاول الدول الآن العدول عنه
بمقتدا اتفاقات دولية . ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية
غير أن آثاره تختلف عن آثارها فالرسوم الجمركية على الواردات - إذا لم يصل
سعرها إلى حد يمنع دخول السلع الخاضعة لها - لا تؤدي إلى قطع الصلة بين
السوق الداخلية للدولة الجارية حيث تباع السلعة بسعر مرتفع بسبب الضريبة ،
والعالم الخارجي حيث تباع بسعر أكثر انخفاضاً . فيتأثر السعر الداخلي انخفاضاً
وارتفاعاً بالعوامل التي تؤثر على السعر في الخارج .

أما نظام الحصص فهو يقطع كل صلة بين سعر السلعة داخل الدولة التي
تفرض هذا النظام وبين سعرها في الخارج ، فيحدد السعر داخلياً تبعاً للقدار
المعرض من السلعة والطلب عليها وبصرف النظر عن مستوى السعر
في الخارج .

ويستند أنصار الحماية للدفاع عن سياستهم إلى الحجج الآتية :

أولاً : تعتبر الرسوم الجمركية على الواردات ضريبة تحصل على الأجانب في
الخارج . الواقع أن عبء الرسوم الجمركية يقع جزئياً على المصدر الأجنبي وجزئياً
على المستورد ، ويختلف الجزء الذي يتحمله كل طرف تبعاً لمرونة الطلب والعرض
داخلياً وفي الخارج . وسنوضح هذا بالرسم البياني الآتي :



يمثل المحور الأفقي الكميات من الساعة ، المحور الرأسي الأثمان ويمثل الجانب الأيسر من الرسم الظروف السائدة في الدولة الحامية أما الجانب الأيمن فيمثل الظروف السائدة في الدول المصدرة للساعة الخاضعة للرسوم الجمركية . فيمثل ط ، ع ، الطلب والعرض في الدولة الأولى ، ط ، ع ، الطلب والعرض في مجموعة الدول المصدرة ، وفي حالة عدم وجود علاقات تجارية دولية يتحدد الثمن في الدولة الأولى بالمبلغ $ان$ ، وفي بقية الدول بالمبلغ $ان$ وهو يقل عن الأول . أما إذا قامت التجارة فإنها تؤدي إلى توحيد الثمن وتحديد بـ $ب$ ان بحيث يتعادل ائقار الذي ينتج في الخارج أكثر مما هو مطلوب وهو $ح$ والائقار الذي يستهلك داخل الدولة ، أكثر مما ينتج محلياً وهو $ك$.

وعندما تلجأ الدولة الأولى إلى فرض رسوم جمركية على الوارد من هذه الساعة بتقدير $ن$ على كل وحدة مستوردة ستؤدي هذه الضريبة إلى رفع الثمن داخلياً بالتيسر إلى مستواه في الخارج فيتحدد بمبلغ $ان$ في الدولة الأولى .

و بمبلغ n في الخارج بحيث نجد أن زيادة العرض عن الطلب في الخارج
ب h تعادل زيادة الطلب عن العرض في الداخل . ك l .

فترى أن المصدر يتحمل من عبء الضريبة الجزء n في حين أن
المستورد يتحمل n . ومن المحتمل أن يكون منحى الطلب وكذلك منحى
العرض في الدولة المستوردة أقل مرونة (أى أقرب إلى الخط الرأسى) من
منحى الطلب ومنحى العرض في مجموعة الدول المصدرة لأن الأولى تمثل
سوقاً ضيقة بالنسبة للثانية لذلك سنجد أن $n < n$ أى تتحمل الدولة
المستوردة الجزء الأكبر من الضريبة ، فيقدر مجموع ما يتحمله المستوردون
بالمساحة ك l و h . أما العبء الذى يقع على المصدرين فيمثل
بالمستطيل و h و q ف .

ثانياً : تؤثر الرسوم الجمركية على معدل التبادل فتغيره في صالح الدولة
الحامية ويتضح ذلك من الرسم السابق حيث يتبين أن الثمن بالنسبة للدولة
المصدرة سيخفض من n إلى n كما قدمنا . فإذا ظلت أثمان السلع التى
تصدرها الدولة الحامية دون تغير ترتب على ذلك تغير معدل التبادل في
صالح هذه الأخيرة . غير أنه يجب ملاحظة أن الدول الأخرى قد تلجأ إلى
إجراءات مماثلة فيضيع بذلك الكسب الذى حققته من قبل ثم إن فرض
الرسوم الجمركية يحد من حجم التجارة الخارجية ويقلل ذلك من شأن الكسب
الذى تحصل عليه نتيجة تغير معدل التبادل في صالحها .

ثالثاً : تحمى الصناعات الناشئة . فمن المعروف أن البلاد العريقة
في الصناعة تتمتع بمزايا كثيرة تتيح لها ظروف ملائمة للإنتاج كوفرة
للعمال المدربين وتنظيم الأسواق لتصريف منتجاتها وتسهيلات للحصول .

على المواد انطام بشروط مناسبة وطرق مواصفات مهارة وسرعة وبنوك تعاونها
في التمويل وتقاليده متبعة لترشيد الإنتاج وهيئات تقوم بالبحوث لإدخال
تحسينات في أساليب الإنتاج الفنية وما إلى ذلك . أما الدول الناشئة الحديثة
العهد بالصناعة فهي تفتقر إلى الخدمات وللنظمات والهيئات التي تهىء لها
الجزء المناسب للملائم . فلا نستطيع أن تنتج بتكاليف منخفضة وتقوى على
مقاومة المنتجات الأجنبية المماثلة . فلا بد لها من حماية مدة من الزمن إلى حين
توفر الظروف الاقتصادية التي تساعد على البقاء والاستقرار فيمكنها بعد ذلك
منافسة الصناعات الأجنبية على قدم المساواة .

ومما تجدر ملاحظته أن تفوق بعض البلاد الصناعية لا يرجع كما قدمنا إلى توافر
ظروف طبيعية خاصة بل يرجع إلى مزايا مكنسية نتيجة الممارسة والتجارب في
مخمار الصناعة لمدة طويلة من الزمن فتستطيع البلاد الناشئة أن تلحق بالبلاد
الأخرى إذا لجأت إلى الحماية الجمركية في فترة التكوين والإنشاء .

رابعاً — تعمل على رعاية المصالح العليا للدولة — فلا تتمثل مصلحة
الدولة في مصلحة أفراد الجيل الحاضر فحسب بل في مصلحة الأجيال القادمة
أيضاً ، كذلك لا يكفي أن تسمى الحكومة إلى زيادة مجموع ما يحصل عليه
الأفراد من منافع في وقت ما دون أن تسمى أيضاً إلى تحقيق الاستقرار
والثبات . لذلك ينبغي أن تعمل الحكومة بواسطة الحماية على تنمية متوازنة
في نواحي الإنتاج المختلفة ، إذ لا يخفى أن التخصص الذي يأتي كنتيجة
طبيعية لتقسيم العمل بين الدول المختلفة وفقاً لمبدأ التكاليف النسبية قد يحد
من استقلال الدولة الاقتصادي ويجعلها عرضة لاضطرابات شديدة في أوقات
الأزمات والحروب .

خامساً — تساعد سياسة الحماية في مكافحة البطالة — من المعروف أنه

في حالة الكساد أية زيادة في الاستثمار من شأنها تؤدي إلى زيادة القوة
الشرائية التي يتمتع بها الأفراد الذين يعملون في هذه الصناعات وينتج عن
ذلك زيادة الطلب على منتجات صناعات الاستهلاك فتأخذ بالتوسع تدريجياً
ويزيد بذلك دخل الذين يعملون فيها ومن ثم يزيد الطلب مرة أخرى
ويؤدي هذا إلى التوسع في إنتاج صناعات أخرى وهكذا فيقل بذلك عدد
العمال العاطلين ، ولكن إذا كان الأفراد ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم
الإضافي في الاستيراد من الخارج فإن القوة الشرائية المخصصة لهذا الغرض
لا تفيد الاقتصاد القوي ولا تؤدي إلى توسيع الإنتاج ، ومن ثم قد يعجز
المجتمع عن تشغيل جميع العمال العاطلين . لذلك يرى بعض الاقتصاديين
ضرورة استخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص للحد من الاستيراد
في هذه الحالة . على أن هذا الإجراء قد يصلح لعلاج حالة كساد فردية
في دولة ما ولكنه لا يصلح كعلاج عام للتغلب على حالة كساد شائعة تشمل
عدة دول ، إذ يؤدي الحد من الاستيراد إلى نقص في صادرات دول
أخرى ومن ثم يقل النشاط الاقتصادي فيها فتأجأ بدورها إلى إجراء مماثل
يمود في النهاية بالضرر على الجميع .

سادساً : قد تستخدم سياسة الحماية لتحقيق المساواة في الظروف
الإنتاجية — فقد ترجع الفروق في تكاليف الإنتاج الداخلية بالقياس إلى
مستواها في البلاد الأخرى إلى اختلاف في ظروفها الإنتاجية وقد تقباين هذه
الظروف لأن الدول الأخرى لا تحمل مشروعاتها تكاليف تأمينات اجتماعية
في مصلحة العمال بنفس السخاء أو لأن الدول الأخرى تمنح إعانات تشجيعية
للمصدرين بقصد إغراق الأسواق الأجنبية أو لأنها تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة
الوطنية لترويج منتجاتها في الخارج .

فلا شك أنه من حق الدولة أن تلجأ إلى الحماية الجمركية لعلاج مثل هذه الحالات . غير أنه قد قدمنا أن تباين الأجور في البلاد المختلفة لا يعتبر من الظروف التي تبرر هذا الإجراء . فارتفاع مستوى الأجور في الولايات المتحدة بالقياس إلى مستواها في اليابان مثلاً يعتبر نتيجة لتفوق الدولة الأولى على الثانية في قدرتها على الإنتاج فلا يمكن أن يعوق تخصيصها في نواحي الإنتاج التي تقل فيها تكاليفها النسبية .

سياسة الحرية (Le Libéralisme) :

أما أنصار سياسة الحرية فلا يعارضون في استخدام الرسوم الجمركية للأغراض المالية البحتة ولكن يشترطون أن يكون سعرها منخفضاً بحيث لا تحول دون حرية انتقال السلع من دولة إلى دولة كما أنهم يطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المختلفة .

ويستندون في الدفاع عن سياستهم إلى الحجج الآتية :

أولاً . تتيح حرية التجارة فرصة تطبيق نظام تقسيم العمل إلى أقصى حد فيقترن ذلك بتخصيص كل دولة في أوجه الإنتاج التي تتفوق فيها تفوقاً ملحوظاً وتنصرف عن أوجه الإنتاج الأخرى وفقاً لمبدأ التكاليف النسبية . فيعمود هذا بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت ذاته فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن ، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج التي تتوافر له أسباب التفوق فينتفع بمزايا الطبيعة انتفاعاً كاملاً وينتج عن ذلك احتلال الموارد الطبيعية في العالم على أحسن وجه .

ثانياً : تؤدي حرية استيراد السلع من الخارج إلى أن يعمل المنتجون المحليون في ظل المنافسة مما يحفزهم على النشاط والسمي للابتكار وتحسين طرق الانتاج وتخفيض التكاليف فيعود ذلك بالمنفعة على الجميع ، فلاشك أن الاحتكار معناه ارتفاع الأسعار وعدم المبالاة بالتقدم والعناية بالمنتجات الممتازة فالحرية إذ تقضى على الاحتكار تساعد على تحقيق الرفاهية .

ثالثاً : تؤدي سياسة الحرية إلى توسيع نطاق السوق لتعريف المنتجات فهي الظروف الملائمة للانتاج على النمط الكبير والانتفاع بالوفورات الداخلية التي تتصل بالإدارة وتنظيم العمل وتيسير البيع والشراء وتسهيل الحصول على القروض وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم تخفيض الأثمان .

رابعاً : تعوض حرية انتقال السلع دولياً عن سهولة انتقال عناصر الإنتاج عبر حدود الدول . فقد قدمنا أن العمل ورأس المال لا ينتقلان من دولة إلى أخرى كما ينتقلان بين إقليم وآخر من نفس الدولة وأنه يترتب على ذلك أن البلاد التي تكثر فيها الأيدي العاملة بالنسبة للأرض ستخفض الأجور فيها وترتفع الإيجارات . وعلى عكس ذلك حيث تكثر الأرض الزراعية وتقل نسبياً الأيدي العاملة تنخفض الإيجارات وترتفع الأجور . ونحول صعوبة انتقال العمال من دولة إلى دولة دون تعادل الأجور . غير أنه إذا توافرت حرية التجارة فإن تصدير السلع المنتجة في الدول ذات الأجور المنخفضة سيرفع من قيمة هذه السلع ومن ثم يقل انخفاض الأجور فيها نسبياً .

وخلاصة القول إن حرية التجارة تعتبر المبدأ الذي يجب الأخذ به

بوجه عام غير أنه قد لا يقيصر تطبيقه في الدول التي لم تستكمل نموها . المشاهد
أن هناك اتجاهًا واضحًا نحو تحرير التجارة الدولية يتمثل في الاتفاقات المديونة
التي عقدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما تتمثل في ظاهرة التكتلات
الدولية التي ترمي إلى إلغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وتوحيد
سياستها التجارية إزاء الدول الأخرى . ولأهمية هذه التكتلات سنخصص
لها الفصل التالي .

الفصل السادس

التكتلات الدولية

المشاهد أن السياسة التجارية تتجه الآن نحو ما يسمى التكتلات الدولية (Régionalisation) والمقصود بذلك إحلال مناطق واسعة تضم عدداً من الدول محل إقليم الدولة التقليدي الضيق لتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، فتقوم هذه السياسة على أساس إلغاء الحواجز الجمركية التي تعوق المعاملات التجارية بين الدول المتقاربة جغرافياً وسياسياً وتنسيق برامجها الاقتصادية .

وتبدو التكتلات على أشكال متباينة منها مناطق التجارة الحرة ومناطق الاندماج أو الاتحادات الاقتصادية الشاملة والاتحادات الجمركية وهي المعروفة الآن بالأسواق المشتركة والأمثلة لهذه التكتلات كثيرة نذكر منها اتحاد التجارة الحرة الذي يضم سبعة من البلاد الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا العظمى والسوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأمريكي اللاتيني للتجارة الحرة الذي أنشئ عام ١٩٦٠ بمعااهدة مونتفيديو والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والسوق العربية المشتركة .

وسنقصر البحث هنا على السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة .

أولاً - السوق الأوروبية المشتركة

السوق الأوروبية المشتركة عبارة عن اتحاد جمركي منظم يتبع سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الأخرى . وهي تضم الآن فرنسا وألمانيا الفدرالية (م ١٣ - الإنجازات)

وإيطاليا واتحاد البنلوكس (أى بلجيكا وهولندا ولوكسمبور). وقد تعاقبت معها مؤخراً اليونان كما أن هناك احتمال دخول بلاد اتحاد التجارة الحرة وعلى رأسها بريطانيا .

وقد بدأت فكرة إنشاء السوق عام ١٩٤٧ عندما عقدت هذه الدول أول اتفاق للمقاصة النقدية ذات الأطراف المتعددة (١) وقد انضمت إليها بعد ذلك معظم دول أوروبا الغربية فعمدت إلى تأسيس «الاتحاد الأوربي للمدفوعات» الذى كان يرمى إلى تيسير تسوية الديون الناتجة عن المعاملات الاقتصادية بين دول أوروبا عن طريق فتح اعتمادات للدول المدينة ، مما أدى إلى تعزيز النشاط الاقتصادى إلى حد بعيد . وانهى الأمر فى ديسمبر عام ١٩٥٨ بإعلان حرية تحويل معظم عملات البلاد الأوربية .

وقد مهدت لإنشاء هذه السوق « المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى » (O. E. C. E.) التى تأسست عام ١٩٤٨ لوضع قواعد للانتفاع بالمساعدات المالية التى منحتها الولايات المتحدة لأوروبا بمقتضى مشروع مارشال . وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء ٩٠٪ من القيود السكبية التى كانت تخضع لها الواردات (نظام الحصص) غير أنها لم تنجح فى تخفيض الرسوم الجمركية التى ظلت مرتفعة بدرجات متفاوتة .

وقطعت مرحلة أخرى فى طريق التعاون عندما عقدت دول البنلوكس مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية اتفاقية لإنشاء «الاتحاد الأوربي للفحم والصلب» وبمقتضى هذه الاتفاقية ألغيت جميع القيود والرسوم الخاصة بتجارة الحديد

(١) راجع مذكرات ميشيل فواتران عن المشاكل الاقتصادية للاتحادات الجمركية والاقتصادية كلية الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٥٨/١٩٥٩ .

سوال الصلابة فيما بين هذه الدول كما تقرر إنشاء هيئة عليا لتنظيم السياسة الاقتصادية التي يجب أن تتبعها الدول الأعضاء فيما يختص بهاتين السالمتين والإجراءات التجارية التي يجب تطبيقها في معاملاتها مع الدول الأخرى .

وقد شجعت هذه التجارب الدول الأعضاء على أن تخطو خطوات أخرى في نفس الاتجاه ، فمعدت في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ اتفاقية روما التي نصت على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وقررت تحقيق الأهداف الآتية :

١ - إلغاء القيود السكينة على تداول المنتجات داخلياً وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً في فترة تتراوح بين ١٢ ، ١٥ سنة ابتداء من أول يناير عام ١٩٥٩ .

٢ - إقرار مبدأ حرية انتقال الأشخاص وتأدية الخدمات وتحويل رؤوس الأموال في نطاق السوق .

٣ - تنظيم قواعد النقل الدولي في حدود المنطقة التي تشملها الدول الأعضاء لتيسير المعاملات بينها .

٤ - حظر عقد الاتفاقات التي ترمي إلى إنشاء اتحادات واندماج الشروط . وحظر استخدام سياسة الإغراق .

٥ - حظر منح إعانات حكومية للمشروعات - إلا في حالات استثنائية - بقصد معاوتها على منافسة منتجات الدول الأعضاء الأخرى .

٦ - توحيد التعريفات الجمركية في نطاق العلاقات التجارية بين الأعضاء والدول الأخرى وتحديد الرسوم المقررة على أساس متوسط الرسوم التي كان يفرضها الأعضاء من قبل ، إذ ليس من مبادئ السوق فرض رسوم مرتفعة بقصد تحقيق اكتفاء ذاتي .

ولا يرمى اتفاق روما إلى مجرد إنشاء اتحاد جمركي بل يهدف إلى تحقيق اندماج اقتصادي على عدة مراحل وتنظيم الإنتاج والتبادل بحيث تتوافر للجميع أسباب الرخاء والرفاهية . لذلك قرر :

(أ) تأسيس صندوق اجتماعي بقصد تسهيل انتقال العمال وتوظيفهم وتوفير فرص التدريب المهني للملائم لهم وما إلى ذلك .

(ب) إنشاء مصرف أوروبي للاستثمار وظيفته تجميع رؤوس الأموال وتوجيهها لتنمية الموارد في مجموعة الدول المشتركة .

(ح) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسوية الديون التي تنشأ فيما بينها وضمان موازنة ميزان المدفوعات في كل دولة من الدول الأعضاء .

(د) تنسيق التشريعات الخاصة بها وتوحيد القوانين المالية وقواعد العمل ومستوى الأجور وما إلى ذلك .

(هـ) تحقيق استقرار أمان المنتجات الزراعية وتوفير المنتجات الزراعية للجميع بأمان معتدلة عن طريق تنظيم وسائل التخزين .

والآن ماهي النتائج المتوقعة تحقيقها بواسطة هذا النظام ؟

يمكن القول ان هذا النظام سيعقق للأعضاء مزايا الحرية في نطاق معاملاتها الداخلية وفي الوقت ذاته يحقق لها مزايا الحماية الجمركية بالنسبة الى معاملاتها مع الدول الاخرى ، وقد أشرنا فيما تقدم الى مزايا هاتين السياستين . فنكتفي هنا بإبداء الملاحظات الآتية :

أولا : إن السوق الأوروبية ستكون المستهلكين في الدول الأعضاء من الحصول على منتجات أجنبية من الدول المشتركة أرخص وأجود من المنتجات

الوطنية التي كانوا يحصلون عليها قبل الاتحاد . غير أنه يؤدي في بعض الأحيان الى نتيجة عكسية وهي إحلال واردات من صنف ردىء مما تنتجها إحدى الدول الأعضاء محل منتجات ممتازة كانت تستوردها من دول خارج الاتحاد .

ثانياً : أنها تحمل الدول الأعضاء على تحويل مواردها الإنتاجية من صناعات حيث لا تتوفر لها شروط النجاح الى صناعات أخرى تتفوق فيها تفوقاً ظاهراً . فيعود التخصص في هذه الصناعات بمنفعة كبيرة عليها .

غير أن تحول الإنتاج من صناعة إلى أخرى بتأثير المنافسة يبطئ على تكاليف مرتفعة تتمثل في اغلاق بعض المصانع وإعادة تنظيم الأسواق وانتقال عناصر الإنتاج وزيادة البطالة المؤقتة .

ثالثاً : ينتج عن إنشاء السوق المشتركة اتساع نطاق مجال تصريف المنتجات إذ يبلغ مجموع المستهلكين في السوق نحو ١٦٠ مليون ، غير أنه مما تجدر ملاحظته أن بعض الدول الأعضاء كألمانيا وفرنسا كانت تتمتع من قبل بأسواق واسعة فلن يؤثر تكوين الاتحاد كثيراً على حالة المشروعات في هذه الدول . والواقع أنه من المنتظر أن تنخفض أثمان المنتجات نتيجة لزيادة المنافسة عقب إنشاء السوق أكثر مما ينخفض نتيجة لاتساع حجم المشروعات وما ينجم عنه من وفورات داخلية .

رابعاً : من المتوقع أن يؤدي إنشاء السوق الى توثيق الاتصالات بين المنتجين في الدول الأعضاء وسهولة انتقال رؤس الأموال والخبراء من دولة الى دولة مما يؤدي الى انتشار الابتكارات والتحسينات الفنية

وتخفيض تكاليف الإنتاج وتعميم الاجراءات الصالحة وطرق تنظيم الانتاج الأكثر ملاءمة .

خامساً : قد يؤدي إعفاء منتجات الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وفرضها على الدول الأخرى إلى فروق جوهرية في المعاملة قد تدعو الدول غير الأعضاء إلى إنشاء مشروعات فرعية لها في البلاد الداخلة في نطاق السوق حتى يتسنى لها مواصلة بيع منتجاتها دون تحمل أعباء الرسوم الجمركية فتنتفع بلاد السوق الأوروبية من الاستثمارات الأجنبية الجديدة .

ثانياً - السوق العربية المشتركة

وضمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ . وبعد ذلك تم تشكيل مجلس الوحدة الذي يعتبر المسئول الأول عن الخطوات التي يجب اتخاذها في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية الفعلية .

فقرر المجلس في دورته الثانية بتاريخ ٨ / ٨ / ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة أولى هامة في طريق الوحدة .

ويحدد القرار المذكور الأهداف المباشرة للسوق على الوجه التالي علماً بأن الهدف النهائي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية :

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ - حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات الدولية .

وتقوم السوق العربية المشتركة على أساس الأحكام الآتية :

(أ) تثبيت القيود المطبقة حالياً من قبل الدول الأطراف المتعاقدة ،
وللقصود بالقيود جميع الإجراءات التي تطبق على تجارة الواردات والصادرات
كالرسوم والضرائب ونظام الحصص والاجازات ، فلا يجوز فرض رسم أو ضريبة
أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب أو القيود القائمة .

(ب) لا يجوز لأية دولة منح أى دعم مهما كان نوعه لصادراتها من
المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل
في البلد المستورد للسلعة التي يمنح الدعم لها .

(ج) لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في الدول
الأطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق .

(د) بالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية تقرر تطبيق الأحكام التالية بصفة
مؤقتة حتى يتم وضع جداول خاصة بالسوق .

١ — تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في
الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسميل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت
بين دول الجامعة العربية والتي منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة عند
تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

أما للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة بالجدول
المذكور فيسرى عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠٪ - - - - - موعداً ابتداء من
تاريخ ١/١/١٩٦٥ .

٢ — تعمل كل من الدول الأطراف المتعاقدة على تحرير هذه المنتجات

من القيود الأخرى على مراحل سنوية خمس تبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ من هذه المنتجات .

(هـ) بالنسبة لتجارة المنتجات الصناعية تقرر تطبيق الأحكام التالية بصفة مؤقتة أيضا حتى يتم وضع جداول خاصة بالسوق :

١ — تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة بواقع ١٠٪ سنوياً تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة بالجدول (ب) الملحق باتفاقية تسميل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٢٥٪ من الرسوم الجمركية وكذلك المنتجات للصناعة المدرجة في الجدول (ج) والتي تتمتع حالياً بتخفيض ٥٠٪ من الرسوم فالتخفيض السنوي بمقدار ١٠٪ يضاف إلى الـ ٢٥٪ أو الـ ٥٠٪ ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

٢ — تعمل الدول الأطراف المتعاقدة على إعفاء هذه المنتجات للصناعة من القيود الأخرى غير الرسوم والضرائب الجمركية وذلك على مراحل سنوية عشر تبدأ من أول عام ١٩٦٥ بواقع ١٠٪ من هذه المنتجات .

(و) إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي للأطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها تطبيق الأحكام التالية :

١ — تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين الأطراف المتعاقدة .

٢ — في حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الدول الأطراف

«المعاقدة تتم التسوية بالدولارات أو الجنيهات الاسترلينية أو عملة أخرى قابلة للتحويل .

عما يلاحظ أن أحكام السوق العربية المشتركة كما تتضح من البنود المقدمة لا تجعل من هذه السوق اتحاداً جبركياً بمعنى الكلمة وإنما مجرد منطقة تجارة حرة اذ لا تتضمن نصوصاً منظمة بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل والنقل الخ كما فعلت اتفاقية روما ، ولكن يجب ألا ننسى أن السوق العربية المشتركة لا تمثل سوى خطوة تمهيدية في الطريق نحو الوحدة الاقتصادية ستبناها خطوات أخرى في نفس الاتجاه . فالوحدة الاقتصادية تعتبر ضرورة لرفع مستوى معيشة أفراد المنطقة كلها والتغلب على المشاكل العديدة التي تواجه التنمية في هذه المنطقة .

الفصل السابع

السياسة التجارية

في الجمهورية العربية المتحدة

لقد قدمنا أن السياسة التجارية لا تعدو أن تكون وسيلة إلى جانب وسائل أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الرئيسية ، فالمفروض أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق تجارتها مع سائر الدول تعزز الإجراءات التي تلجأ إليها في نطاق سياستها المالية والنقدية والاجتماعية . لذلك فقد تغيرت اتجاهات سياستنا التجارية تبعاً لتغير نظامنا الاقتصادي السياسي . وسوف نرى أن الأهداف التي ترمى إلى تحقيقها السياسة التجارية المتبعة الآن تعكس تماماً التطور الذي طرأ على المجتمع المصري .

وسنوضح فيما يلي :

أولاً — أهداف سياستنا للتجارية .

ثانياً — حالة تجارتنا الخارجية في الوقت الحاضر .

أولاً — أهداف السياسة التجارية في الجمهورية العربية المتحدة :

إلى جانب المصاعب التي تقوم بها الج . ع . م في نطاق الجامعة العربية فإنه يمكن القول إن هذه السياسة تنسج باشتراكها من جهة وبتحريرها من نفوذ الدول الأجنبية من جهة أخرى .

الطابع الأول : اشتراكية التجارة الخارجية :

يبدو الاتجاه الاشتراكي في سياستنا التجارية في اتجاهين ، يتمثل

أحدهما في اتساع مدى تدخل الحكومة في القطاع العام بغية منع استغلال النفوذ واتخاذ العماليات التجارية ذريعة لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج . ويتمثل الثاني في استخدام المعاملات التجارية لتحقيق قسط أوفر من المدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الجميع وتقليل الفوارق بين الطبقات :

١ — القطاع العام في التجارة الخارجية ، ومن المعروف أن التجارة الخارجية وبالأخص تجارة الواردات تنقسم عادة بطابع الاحتكار إذ تقوم على التوكيلات التي يحاول كل تاجر الحصول عليها من قبل المصانع الأجنبية في الخارج حتى يتفرد ببيع منتجاتها في السوق الداخلية مما يتيح له فرصة التحكم في أسعارها واستغلال جمهور المستهلكين .

كذلك قد قدمنا أن المصدر قد ياجأ إلى إصدار فاتورة صورية تقدر فيها السلعة المصدرة بأثمان تقل عن أثمانها الحقيقية ويتواطأ مع العميل الأجنبي على أن يدفع هذا الأخير فروق الأثمان خفية في حساب خاص في أحد البنوك الأجنبية ، كما قد يستخدم المهرب تجارة الواردات لتحقيق أغراضه فيصدر الفاتورة وبها تقدير لقيمة السلعة المستوردة تزيد عن قيمتها الحقيقية . حتى يمكنه الحصول من مراقبة النقد على كمية من العملة الأجنبية تزيد عن المطلوب للاستيراد ويتفق مع المصدر الأجنبي على وضع المبالغ الإضافية في حسابه الجاري في الخارج .

لذلك رأت الحكومة منعاً لهذا الاستغلال والتلاعب اللذين يسببان للجمهور أضراراً جسيمة أن تنهض المؤسسات الحكومية والشركات التابعة لها بالعبء الأكبر في قطاع التجارة الخارجية فقد قصر القانون

رقم ١٠٧ لعام ١٩٦١ القيد في سجل الوكلاء التجاريين على الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة كما قصر تجارة الاستيراد على الشركات الحكومية أو التي تشترك فيها مؤسسة عامة أو المصانع المحلية .

ويتفق هذا مع ما جاء في الميثاق ، إذ قرر أنه « يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب ، وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة المصادرات ، وفي هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه المصادرات منعا لاحتمال التلاعب وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له يتحمل عبء ثلاثة أرباع المصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها » .

٢ — تحقيق للمدالة الاجتماعية — يمكن تحقيقها عن طريق التجارة الخارجية الخارجية بتوجيه تجارة الواردات توجيهها سليما بحيث تستورد الدولة بالأولوية المنتجات اللازمة للتنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية المجتمع ، وتحدد من استيراد السلع الكمالية التي يستهلكها أفراد الطبقات الغنية .

فمن المعروف أن مقدار واردات الدولة رهن بكمية العملات الأجنبية التي تستطيع أن تحصل عليها إما مقابل صادراتها والخدمات التي تؤديها للمقيمين في الخارج أو عن طريق الإعانات والقروض التي تمنحها الدول الأجنبية . وهذه الحصيلة من العملات الأجنبية محدودة ولا تكفى لجميع الأغراض التي تطلب من أجائها هذه العملات ، وهي تعتبر ثمرة الجهود التي يبذلها جميع أفراد المجتمع في العمليات الانتاجية لذلك ينبغي أن تستغنى

لتحقيق المصلحة العامة وللأغراض التي تعود بالخير على الجميع . فبدلاً من أن نترك لفئة قليلة من الأغنياء يعمدون بها في سفرهم للمتعة في الخارج أو لاستيراد الكماليات فقد قررت الحكومة توجيه هذه العملات بواسطة تراخيص الاستيراد إلى الأغراض الآتية :

- (أ) تيسير الحصول على السلع والمواد الخام اللازمة للصنيع .
- (ب) تيسير شراء السلع التموينية والأدوية والسلع الضرورية .
- (ح) الحد من استيراد السلع المنتجة مثيلاتها محلياً .
- (د) الحد من استيراد السلع الكمالية .

وبذلك تتوافر لخطة التنمية الاقتصادية مقومات النجاح فيزيد الناتج القومي كما تتوافر للطبقات الفقيرة السلع الضرورية بأثمان معتدلة فيزيد نصيبهم من هذا الناتج ويرتفع مستوى رفاهية الجميع ، وهذا هو الهدف الذي يسعى إليه كل نظام اشتراكي .

ثانياً : التحرر من نفوذ الدول الأجنبية :

وهو كما قدمنا الهدف الآخر لسياسة التجارة الحديثة ، ويرى إلى التخلص من رواسب العهد السابق حيث كان الاقتصاد المصري مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني ارتباطاً وثيقاً بل يتبعه ويتأثر به ويخدم مصالحه . وقد عانت البلاد كثيراً من هذه الأوضاع التي حالت دون تطورها ونموها طبيعياً . ونستخدم الحكومة في تحقيق هذا التحرر الوسائل الآتية :

- ١ — تنويع الصادرات — فقد كان القطن يمثل فيما مضى ما بين ٨٥ ٪ إلى ٩٥ ٪ من صادراتها تبعاً للسنوات فيتوقف رخاء البلاد على أسعاره

والسكية المصدر منه ف عندما تزيد حصيلتنا من تجارة القطن يرتفع مستوى الدخل ويزيد النشاط الإنتاجي كما تزيد وارداتنا . وبالعكس عندما تنقص مبيعاتنا من القطن يهبط مستوى الدخل القومي وتقل وارداتنا مما يسبب أضراراً جسيمة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية فكأن مصيرنا تحدده رغبة عملائنا في شراء القطن أو عدم شرائه . لذلك كان لابد من تنويع صادراتنا حتى ينعم الاقتصاد القومي بشيء من الاستقرار والتحرر . ويبين الجدول الآتي التطور الذي حدث في صادراتنا نتيجة هذه السياسة :

أم الصادرات في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٠

بملايين الجنيهات

أم الصادرات		١٩٥٢		١٩٦٠	
		قيمتها	نسبتها المئوية	قيمتها	نسبتها المئوية
١ — القطن		١٢٦	٨٦	١٣٥	٦٩
٢ — السلع الزراعية الأخرى		٣	٢	١٩	١٠
٣ — السلع الصناعية		١١	٧.٥	٣٠	١٥
٤ — الثروة المعدنية		٤	٢.٥	٩	٤.٥
٥ — السلع الأخرى		٣	٢	٩	١.٥
المجموع		١٤٧	٪ ١٠٠	٢٠٢	٪ ١٠٠

ولا شك أن التنمية الاقتصادية تستلزم أيضاً التنويع عن طريق التوسع في الصناعة إذ تستطيع الدولة بتصنيع منتجاتها الزراعية تحسين معدل التبادل في تجارتها الدولية وتحقيق أرباح أوفر ، فمن الثابت المعروف أن تصدير القطن

بعد تحويله صناعياً إلى غزل أو نسيج يمكننا من الحصول على إيراد يزيد كثيراً عن الإيراد الذي نحصل عليه من تصدير القطن الخام .

٢ — تحقيق الحياد الاقتصادي — المقصود بذلك ألا تقتصر الدولة في معاملاتها التجارية على مجموعة محددة من الدول فتخضع لنفوذها وتتأثر بسياساتها . بل توسع نطاق تجارتها الخارجية بحيث تشمل جميع بلاد العالم سواء أكانت من المعسكر الغربي أم من المعسكر الشرقي . وبذلك يتحرر اقتصادها القومي من النفوذ الأجنبي . ومما ساعد الجمهورية العربية المتحدة على تحقيق هذا الحياد :

- (أ) سياسة تنويع الصادرات التي أشرنا إليها فيما تقدم .
 - (ب) إتفاقات الدفع التي عقدتها الحكومة مع كثير من الدول الأفريقية من جهة ومع الدول العربية من جهة أخرى .
 - (د) المحافظة على سمعة صادراتنا ودراسة تسويقها والدعاية لها .
 - (هـ) الانضمام إلى الهيئات الدولية الخاصة بتنسيق العلاقات التجارية الدولية كالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (Gatt) .
- ويبين الجدول الآتي توزيع تجارتنا الخارجية على المناطق المختلفة على أثر اتباع سياسة الحياد الاقتصادي :

توزيع تجارتنا على المناطق المختلفة

(بنسب مئوية)

الدول العربية	الدول الغربية	الدول الشرقية	بلاد أخرى	المجموع
١٩٥٢	٥٧	١٦٩	١٩٣	٪ ١٠٠
١٩٦٠	٩٩	٢٥٤	٢١٧	٪ ١٠٠
١٩٥٢	٥٨	٦٢٧	٢١٦	٪ ١٠٠
١٩٦٠	٨٢	٥٥٢	١٢٥	٪ ١٠٠

على الرغم من أن الفترة بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٠ تعتبر قصيرة لإظهار آثار السياسة الجديدة إظهاراً كاملاً إلا أن هناك إتجاهاً واضحاً نحو عدم تركيز التعامل على دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

ثانياً — حالة تجارتنا الخارجية في الوقت الحاضر:

المشاهد أن صادراتنا إلى الدول الغربية قد قلت إلى نحو النصف في حين أن صادراتنا إلى الدول الشرقية زادت إلى ما يعادل ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٥٢ . وفي الوقت ذاته زادت وارداتنا من الكتلة الشرقية زيادة كبيرة (أكثر من ١٠٠ ٪) وإن كانت لم تصل بعد إلى مستوى صادراتنا إليها . ولذلك فهناك فائض لا يقل عن ٢٠ ٪ من قيمة هذه الصادرات . ولا يمكن استخدام هذا الفائض في دفع قيمة مشترياتنا من بلاد أخرى ولكن قد يستخدم لأغراض غير العمليات التجارية المنظورة كسداد الفوائد وأقساط استهلاك الديون .

أما وارداتنا من البلاد الغربية فهي تثير مشكلة حقيقية . فرغم أنها قلت
 مما كانت عام ١٩٦٢ إلا أنها مازالت مرتفعة ويبدو أنها غير قابلة للتخفيض
 بسهولة . فيمكن القول إن المعجز في ميزاننا التجاري الإجمالي مشوه كثرة
 وارداتنا من الدول الغربية وبالأخص ألمانيا الاتحادية بالقياس إلى
 صادراتنا إليها .

ويمثل الجدول الآتي عجز ميزاننا التجاري سنة ١٩٥٢ وفي السنوات
 من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ :

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٢	
٢٩٩ر٢	٢٤٣ر٨	٢٣٢ر٥	٢٢٢ر٢	٢٢٦ر٩	الواردات
١٥٨ر٣	١٦٨ر٩	١٩٧ر٨	١٦٠ر٥	١٥٠ر٢	الصادرات
١٤٠ر٩	٧٤ر٩	٣٤ر٧	٦١ر٧	٧٦ر٧	المعجز

وهذا المعجز في الميزان التجاري يعتبر أمراً طبيعياً في أية دولة خلال
 فترة الانطلاق فهو يمثل قيمة الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع وتغايبه
 القروض التي حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة من الخارج .

فلا تبقى المشكلة العمل على تقليل هذا المعجز ثم تحويله بالتدريج
 إلى فائض كوسيلة لاستيفاء ما علينا من ديون في السنوات المقبلة .
 فكيف يمكن التخطيط للتوسع في صادراتنا إلى دول أوروبا الغربية
 وأمريكا الشمالية .

يبدو أنه لا يمكن الاعتماد على القطن انخام أساساً لتحقيق هذا الهدف
 فلم تعد صناعة غزل ونسج القطن من الصناعات التي تنمو نمواً سريعاً
 (م ١٤ — الإنجازات)

في بلاد مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وما تجدر ملاحظته في هذا العدد أن صادرات إنجلترا من المنسوجات القطنية قد هبطت طول الفترة الأخيرة رغم أن مجموع صادراتها كان يمو باطراد خلال هذه الفترة ذاتها ، فانخفضت قيمة المصادر من المنسوجات القطنية من ٦٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٧ إلى ٥١ مليوناً ثم ٤٦ مليوناً في السنوات التالية .

ويرجع تناقص أهمية صناعة غزل ونسج القطن الى عاملين رئيسيين :

١ — التوسع في استخدام ألياف صناعية كالحرب الصناعي والأسيتات والألياف غير السيلولوزية .

٢ — منافسة الدول الناشئة التي أخذت تتوسع في هذه الصناعة توسعاً عظيماً . واقد أدركت الدول المتقدمة أن صناعة الغزل والمنسوجات القطنية لم تعد تدخل في نطاق الصناعات التي تتفوق فيها تفوقاً كبيراً نسبياً ولذلك فقد تحولت — عملاً بمبدأ التكاليف النسبية — إلى التخصص في صناعات أخرى يزيد فيها مدى تفوقها كصناعة الآلات والمعدات الالكترونية والصناعات البتروكيمياوية .

ولكن هذا لا يعني اتجاه الجمهورية العربية المتحدة إلى تخفيض الكمية المنتجة من القطن إذ مازال هناك مجال واسع لتصدير القطن طويل النيلة ومازالت هناك فرص لتحقيق حصيلة كبيرة من العملات الأجنبية مقابل هذه الصادرات .

وفضلاً عن ذلك ستستوجب صناعة الغزل والنسيج المحلية المزيد من القطن الخام فيخصص جزء متزايد من الناتج لمواجهة الطلب المحلي الذي يزيد باطراد مع تـكاثـر السكان وارتفاع مستوى معيشتهم ، أما الباقي

مخصص للتصدير . غير أن هناك مشكلة أساسية تواجه صناعة الغزل والنسيج في بلادنا مصدرها الحماية الجبركية التي تتمتع بها هذه الصناعة منذ نشأتها عام ١٩٣٠ ، فقد أدت المغالاة في الحماية إلى اتباع أساليب إنتاجية لا يراعى فيها تجنب الاسراف والتبذير . فلا تهتم المشروعات المتخصصة في هذا النوع من الإنتاج بناحية التكاليف بقدر اهتمامها بناحية تحسين الجودة وتنويع الأصناف ولا تبذل ما وسعها لتخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد لها .

فلا يمكن إحلال غزل القطن ونسيجه محل القطن الخام لتوسيع حجم صادراتنا إلى الدول الغربية رغم أن هذا يخالف جزئياً الرأي الذي تضمنه تقرير هيئة الأمم المتحدة في هذا الصدد (١) . فقد ورد به ما يأتي :

« يبدو أن احتمالات الكسب غير مشجعة في شأن الصادرات من القطن الخام إذ تعتبر مودة بمنافسة الألياف الصناعية التي نما إنتاجها نمواً سريعاً خلال العشر سنوات المنقضية ، وأقلت على أثرها حصيلة الصادرات من القطن بنسبة الربع ، كما أن هناك مقاومة متزايدة من قبل البلاد الصناعية تعوق وارداتها إليها من نسيج القطن ، ورغم أن الاتفاقات التي عقدها الدول المعنية بالأمر تحت إشراف « الجات » (٢) عام ١٩٦٢ تهدف إلى ضمان استمرار التوسع في تجارة النسيج إلا أن هذا مشروط بوضع قيود للحد من التوسع في إنتاجه » .

أما المنتجات الأخرى التي يمكن أن يعول عليها لتوسيع صادراتنا

(١) Commodity Survey 1962 pp. 20-37

(٢) الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

إلى البلاد الأوربية في المستقبل فهي تشمل بعض المنتجات الزراعية كالقمح والأرز وبعض الثواكه كما أوالح إلى جانب المواد البترولية عند ما يزيد إنتاجنا منها .

وقد يتحسن مركز ميزاننا التجاري ليس عن طريق زيادة صادراتنا بحسب بل عن طريق الحسد من بعض وارداتنا بفضل تنفيذ مشروعات تنمية الزراعة الرأسية والأفقية وبالأخص مشروع السد العالي .

أما وارداتنا الأخرى فلا يتيسر خفضها اذ يتألف معظمها من آلات ومعاد إنتاجية لا يمكن صنعها محلياً في الوقت الحاضر .

الباب الثالث

تنظيم الاقتصاد الدولي

الفصل الأول

تنظيم التسويات الدولية

صندوق النقد الدولي

إن مهمة التنظيم النقدي موكولة إلى صندوق النقد الدولي وقد تم تأسيسه في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد في يولييه ١٩٤٤ كما قدمنا .

ويعتبر صندوق النقد الدولي معبراً دولياً يعتمد في عملياته على موارد الخاصة . وعند إنشائه قدر رأس ماله بمبلغ ٨ مليارات و ٧٨٥ مليون دولار ساهمت في تكوينه ٤٤ دولة ، كل منها على أساس الحصة التي حددت لها ، فقد اختلفت قيمة الحصص باختلاف الدول التي اشتركت فيه ويختلف تبعاً لذلك مدى ارتفاع كل دولة به . ولا يعرف على وجه التحقيق القياس الذي اتخذ لتقدير كل حصة من هذه الحصص ، وإن كان يبدو أن مؤتمر بريتون وودز أدخل في الحساب عدة اعتبارات مثل مقدار التجارة الدولية لدى كل عضو ومقدار دخله القومي وكمية الذهب الذي يمتلكه . وقد يكون للعوامل السياسية دخل كبير في التقدير .

وارتفع عدد الدول الأعضاء إلى ٧٦ دولة عام ١٩٦٢ واتخذ قراراً بزيادة موارد الصندوق عن طريق زيادة حصص الدول الأعضاء فوصلت القيمة الإجمالية لحصص الدول الأعضاء إلى ١٥ ملياراً و ٥٦ مليون دولار .

وكانت حصة الجمهورية العربية المتحدة تبلغ ٤٥ مليون دولار أول الأمر ثم زادت بعد ذلك إلى ١٢٠ مليون دولار بناء على طلبها .

وتعديد الحصص بالدولارات ليس معناه أنه يجب دفعها بهذه العملة وإنما تستعمل الدولارات في هذه التقديرات كعملة حسابية فقط . فالواقع أن كل دولة تقوم بدفع حصتها بالذهب وبعملتها الوطنية ، فتدفع ٢٥ ٪ من حصتها ذهباً أو $\frac{1}{3}$ من رصيدها الذهبي أيها أقل ، وتدفع الباقي نقوداً وطنية تودعها لحساب الصندوق في بنكها المركزي أو أية جهة أخرى يقبلها الصندوق وقد يستعاض عن هذه الأوراق النقدية بسندات حكومية غير قابلة للتداول (مخصصة ear marked) وغير ذات فوائد ، إذا وافق الصندوق على ذلك .

وبقوم صندوق النقد الدولي بإنشاء نظام للتسويات الدولية يجمع بين مزايا قاعدة الذهب والعملة الورقية الإلزامية والرقابة على النقد مع تلافى ما به هذه الأنظمة من عيوب (١) .

فن مزايا نظام قاعدة الذهب أنه يؤدي كما قدمنا إلى ثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة وتعميم التجارة المتعددة الأطراف مما يدعو إلى زيادة النشاط التجاري والمالي بين الدول ، أما عيوبه فمصدرها ارتباط الأمان والدخول في الدول المختلفة بعضها ببعض ، فإذا ساد الانكماش إحدى الدول وانخفض مستوى الأسعار فيها تأثرت بذلك بقية الدول فينخفض مستوى الأسعار فيها أيضاً مما يؤدي إلى ركود الأعمال .

ومن مزايا نظام العملة الورقية إلزامية أنها تمكن كل دولة من الاستقلال بسياساتها النقدية والمهيمنة على الأمان في البلاد فتستطيع التحكم في التوظيف إلى حد بعيد . أما عيوبه فنشؤها تقلبات سعر الصرف ، فإنها تؤدي إلى زيادة المخاطرة في التجارة والاستثمار ، وهروب رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى

(١) راجع مؤلف السورت المذكورة ، ص ٧٤٩ وما بعدها .

عن مزايى نظام الرقابة على النقد أنه قد يحد من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ويستخدم في توجيه الاقتصاد القومي غير أنه يقيد العلاقات التجارية الدولية بين الدول .

وسنرى الآن كيف حاول صندوق النقد أن يجمع مزايى هذه النظم الثلاثة ويتلافى عيوبها .

قواعد العمل :

أولاً : أخذ الصندوق عن قاعدة الذهب تحديد قيمة العملة الوطنية وثباتها بالنسبة للذهب والعملات الأخرى وقد ترك لكل دولة من الدول الأعضاء حرية تحديد هذه القيمة وفق مصالحها . فحددت قيمة الدولار بـ ٨٨٨ ر. جرام من الذهب الخالص أى أن أوقية الذهب تساوى ٣٥ دولاراً . أما الجنيه المصرى منذ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فهو يساوى ٣٥١٨٨ ر. جراماً من الذهب الخالص ، وصار الجنيه المصرى على هذا أساس يساوى ٢٨٨ دولاراً تقريباً . ولا يجوز لأى عضو أن يشتري الذهب أو يبيعه لأغراض نقدية بسعر يختلف عن السعر الرسمى كما لا يجوز أن تتعامل الدول على أساس سعر للصرف يختلف عن السعر الرسمى .

وإذا اختلف ميزان المعاملات الجارية لدولة ما وكانت فى حاجة ماسة إلى عملة أجنبية معينة فإنها تستطيع الحصول على هذه العملة من الصندوق بتقديم مقدار من الذهب أو مقدار من العملة الوطنية يعادله فى القيمة على أساس الأسعار الرسمية . وشراء العملة الأجنبية بالذهب غير مقيد من حيث المبدأ ، ولكن الصندوق لا يستطيع أن يبيع من العملات أكثر مما يجوز منها أما المقدار الذى يمكن شراؤه بالعملة الوطنية فهو مقيد علاوة على ذلك بمقدار حصة

المشتري في رأس مال الصندوق ، إذ يجب ألا يترتب على شراء العملات المختلفة زيادة سنوية فيما يملكه الصندوق ، من عملة العضو المشتري تقدر بأكثر من ٢٥ في المائة من حصته ويجب ألا يتجاوز ما يملكه الصندوق من عملة العضو المشتري ٢٠٠ في المائة من هذه الحصة ، مما تكن الأحوال .

ولتوضيح ذلك نفرض أن حصة إحدى الدول تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار دفعت منها ٢٥ مليون دولار ذهباً و ٧٥ مليون دولار من عملتها الوطنية . فإذا احتاجت إلى فرنسكات بلجيكية مثلاً لموازنة ميزان مدفوعاتها فإن في إمكانها أن تحصل مقابل عملتها الوطنية على مقدار من هذه الفرنسكات يساوي ٢٥ مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات ، في نهاية هذه الفترة يصبح لدى صندوق النقد من عملة هذه الدولة مقدار ٢٠٠ مليون دولار . ولذلك لا تستطيع أن تحصل منه على مبالغ إضافية مقومة بالعملات الأجنبية . مادامت لم تترد جزءاً من عملتها الوطنية التي في حوزة الصندوق .

يتقاضى الصندوق من العضو المشتري عمولة بمعدل $\frac{3}{4}$ في المائة من مقدار العملة المشتراة ، كما يتقاضى رسوماً تتراوح بين $\frac{1}{4}$ في المائة و ٥ في المائة من قيمة العملة المشتراة تبعاً لما يحوزها الصندوق من عملة العضو المشتري زيادة عن حصته . وهذه الرسوم التصاعدية يقصد منها تقييد التجار الأعضاء إلى موارد الصندوق . وتدفع العمولة والرسوم بالذهب ، ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى الدول التي يقل رصيدها الذهبي عن نصف حصتها .

وإبتداء من عام ١٩٥٢ أخذ الصندوق في توسيع نطاق أعماله ولا يتقيد بمحدود $\frac{25}{100}$ في العمليات قصيرة الأجل . فيمنح « تسهيلات ائتمانية » . إذا كانت عملية شراء العملة الأجنبية ، وعملية إعادة شراء العملة الوطنية . لا تفصاهما فترة تزيد عن اثني عشر شهراً .

ويستطيع كل عضو أن يشتري من صندوق النقد المقدار من عملته الذي يزيد عن حصته مقابل الدفع بالذهب . ويفرض عليه هذا الشراء إذا كان رصيده الذهبي لا يقل عن حصته .

ثانياً : وأخذ صندوق النقد عن نظام العملة الورقية الإلزامية استقلال الدول بسياساتها النقدية والإئتمانية ، ففي ظل مؤسستي بريتون وودز لا يوجد ارتباط وثيق بين مستوى الائتمان في الدول المختلفة . وفي إمكان كل دولة أن تعدل قيمة عملتها بما يلائم مقتضيات حياتها الاقتصادية ولكن الصندوق يخضع هذه التعديلات لقيود يفرضها حتى لا تتسابق الدول إلى تخفيض قيمة عملتها لتجني من وراء ذلك بعض المزايا التجارية .

ولتحقيق هذا الغرض « يتعهد كل عضو بأن يتعاون مع الصندوق في تحقيق استقرار الصرف والقيام بعلاقات صرفية منظمة مع الأعضاء الآخرين وتجنب المنافسة عن طريق تعديل سعر الصرف » (١) .

« ولا يجوز للعضو أن يقترح تعديل سعر التكافؤ المحدد لعملته إلا لمعالجة اختلال جوهري في التوازن » (٢) .

وعند إجراء التعديل يجب ملاحظة القواعد الآتية :

(أ) يباح التعديل دون قيد في حدود ١ في المائة لأنه شبيه بتقلبات أسعار الصرف بين حدى الذهب .

(ب) في حدود ١٠ في المائة من سعر التكافؤ الأملى يجب تبليغ الصندوق قبل إجراء التعديل ، ولكن لا يجوز للصندوق أن يعارض في ذلك .

(ج) في حدود ٢٠ في المائة من سعر التكافؤ الأصلي يجوز للصندوق

(١) المادة : الرابعة ، القسم الرابع الفقرة الأولى من الاتفاقية .

(٢) المادة : الرابعة ، القسم الخامس (١) .

أن يعارض في التعديل في خلال اثنتين وسبعين ساعة ، مبدئياً أسباب الاعتراض
.. إذا طلب العضو ذلك .

(د) أما إذا تجاوز التعديل ٢٠ في المائة من القيمة الأصلية للعملة فمن حق
الصندوق الاعتراض دون أن يحدده أجل لإبداء رأيه .

« وعلى الصندوق أن يوافق على التعديل المقترح إذا اقتنع أنه ضروري
لمعالجة اختلال جوهري في التوازن ^(١) .

ولم يحدد معنى هذا الاختلال حتى لا تقيد حرية الصندوق عندما يواجه
الحالات المعقدة التي تعرض عليه .

والاختلال في التوازن قد يكون داخلياً كما إذا كانت الدولة تعاني حالة
بطالة شديدة مستمرة ، وقد يكون خارجياً كما إذا كان متصلاً بميزان
مدفوعاتها . والواقع أن البطالة المستمرة تمنى وراءها اختلالاً جوهرياً في
ميزان المدفوعات .

ويمكن القول إنه يحق للدولة أن تقترح تعديلاً في قيمة عملتها إذا واجهت
حالة من الحالات الثلاث الآتية :

١ — إذا كان رصيدها من العملات الأجنبية آخذاً في التناقص
بصفة مستمرة .

٢ — إذا كانت لا تستطيع موازنة ميزان مدفوعاتهما إلا عن طريق الرقابة
على النقد .

٣ — إذا كانت تعاني بطالة مزمنة شديدة .

غير أنه يشترط أن يكون التعديل المقترح صالحاً لمعالجة هذا الاختلال .

(١) المادة الرابعة ، القسم الخامس .

فإذا كانت البطالة ناشئة عن أزمة إقتصادية يشترك فيها عدد كبير من الدول فلا يجوز علاجها بتعديل أسعار الصرف لأن هذا يعنى تسابق الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها وسعى كل منها إلى تخفيف وطأة الأزمة بنقل أعبائها على جاراتها بدلا من استئصالها بالطرق الملائمة .

وقد اختلفت الآراء في جواز إجراء التعديل إذا كانت البطالة مقصورة على دولة واحدة وكان ميزان معاملاتها الجارية متعادلا . ومن رأى (هارلر) أنه يحسن ألا يوافق الصندوق على التخفيض إلا بعد أن يستوثق من حدوث اختلال ميزان المدفوعات حتى لا يؤدي هذا التخفيض إلى اضطراب في موازين الدول الأخرى (١) .

ومما يبرر التخفيض دائما عدم تناسب بين مستوى الأمان داخل الدول ومستواها في الخارج على أثر تطور في سياسة الائتمان . ففي هذه الحالة قد يؤدي تعديل قيمة العملة إلى إعادة التوازن . ولكن إذا اقترن التضخم الداخلي بتغير في « هيكل الأمان » (٢) فلا يرجى نجاح التخفيض في العلاج .

ثم أنه ينبغي دراسة ظروف كل دولة على حدة . فالتخفيض لا يؤدي إلى اضطرابات نقدية في الدول الأخرى إذا كانت الدولة التي تقترحه صغيرة قليلة الأهمية . أما إذا كانت من الدول الهامة الواسعة النفوذ فقد تترتب على تخفيض عملتها آثار سيئة في بلاد كثيرة مما يستلزم عدم موافقة الصندوق على هذا الإجراء .

وقد تسعى الدولة لتخفيض قيمة عملتها لأن ميزان مدفوعاتها اختل بسبب هبوط كبير في الطلب العالمي على السلعة التي تخصصت في إنتاجها .

(١) راجع مؤلف السورت المذكور ٨٦٨ .

(٢) (La structure des prix) ويعنى تغير النسب القائمة بين الأسعار المختلفة .

وتصديرها . وفي هذه الحال يحسن بها العدول عن التخفيض والاستعاضة عنه بتغيير تخصصها وتنويع صادراتها إلى الخارج .

ويجب كذلك مراعاة مرونة الطلب على السلع التي تصدرها الدولة . فإن كانت المرونة قليلة فقد لا يترتب على تخفيض سعر الصرف أية زيادة في قيمة صادراتها كما قدمنا (١) .

وقد نصت اتفاقية صندوق النقد على حرمان من يخالف أوامر من الانتفاع بأمواله في المستقبل وعلى نبذ من عضوية الصندوق .

ثالثاً . وأخذ الصندوق عن نظام الرقابة على النقد فكرة تقييد تنقلات رؤوس الأموال غير المنظمة وفكرة تنظيم استعمال العملات النادرة .

فنصت المادة السادسة من القسم الأول من الاتفاقية على أنه لا يجوز لمضو ما أن يستعمل موارد الصندوق لمواجهة تسلل مستمر لرؤوس الأموال إلى الخارج بل ينبغي مواجهة هذه الحالة بفرض الرقابة على النقد .

وقد نصت الاتفاقية كذلك على إجراءات تواجه به ندرة العملة فقد جاء في مادتها السابعة أنه « إذا وجد الصندوق أن عملة معينة ستصبح نادرة ، فله أن يبلغ الأعضاء ذلك كما أن له أن يصدر تقريراً يبين فيه الأسباب التي أدت إلى هذه الندرة ويتضمن توصياته لإنهاء هذه الحال . وبشترك في إعداد التقرير مندوب عن العضو الذي تبحث ندرة عملته » .

ثم يحاول الصندوق الحصول على كميات إضافية من العملة النادرة إما عن طريق الاقتراض من العضو صاحب العملة النادرة أو عن طريق شرائها مقابل ذهب . فإذا لم يستطع الحصول عليها بإحدى الطريقتين المذكورتين ، عمد إلى

إعلان ندرتها بصفة رسمية ثم إلى تقسيم ماله من العملة على الأعضاء تقسيماً عادلاً يراعى فيه حاجة كل عضو وظروف الحالة الاقتصادية بوجه عام واعتبارات أخرى ذات أثر .

إدارة صندوق النقد :

ينهض بهذه المهمة مجلس المحافظين واللجنة التنفيذية ومدير الإدارة وهيئة الموظفين .

« ويتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ تعيينهما كل حكومة من الحكومات الأعضاء . وتكون مدة خدمة المحافظ ونائبيه خمس سنوات مادام متمتعاً برضاء حكومته . ويجوز إعادة تعيين كل منهما ، ولا يجوز لنائب أن يصوت إلا في حالة غياب المحافظين وبمقتضى انتخاب المجلس من بين أعضائه محافظاً ليكون رئيساً » (١) .

ولهذا المجلس كافة السلطات المخولة لصندوق النقد ويجوز له أن يفوض إلى اللجنة التنفيذية مباشرة بعض سلطاته .

ويعقد مجلس المحافظين اجتماعات سنوياً وقد يعقد اجتماعات استثنائية أخرى إذا دعت الحالة إلى ذلك .

والكل محافظ عدد من الأصوات يتحدد كالتالي : ١٥٠ صوتاً بصفة ثابتة . يضاف إليها صوت واحد عن كل مائة ألف دولار أمريكي من حصته . ويعدل عدد أصوات كل عضو إذا لجأ الصندوق إلى بيع أو شراء عملته ففي حالة البيع يضاف إلى عدد أصواته صوت واحد من كل ٤٠٠ ألف دولار

(١) المادة ١٢ قسم ٢ (١) .

من صافي مبيعات هملته أما في حالة الشراء فيخضع صوت واحد عن كل ١٠٠ ألف دولار من صافي المشتريات .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات ما لم ينص على خلاف ذلك .. وينتج عن هذا النظام أن الولايات المتحدة حداً من الأصوات قد يزيد على ٣٠ في المائة . أما منطقة الدولار وهي تضم جمهوريات أمريكا الوسطى فقد تجمع أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع الأصوات .

واللجنة التنفيذية هي الهيئة الدائمة للصندوق ولها أن تستغل كل السلطات التي وكل إليها مجلس المحافظين مباشرة ، وعدد أعضائها أربعة عشر مديراً ولا يشترط فيهم أن يكونوا من المحافظين . والمضوية في اللجنة التنفيذية إمامة بالتعيين أو بالانتخاب لمدة سنتين . فيعين في اللجنة التنفيذية خمسة مديرين يمثلون الخمسة الأعضاء الذين يملكون أكبر الحصص في صندوق النقد أما بقية المديرين فيتم انتخابهم بالطريقة الآتية :

اثنا عشر تنتمي للجمهوريات الأمريكية اللاتينية وسبعة ينتخبهم الأعضاء الآخرون .

ولكل مدير معين الأصوات المخصصة للمضوية التي عينه ، أما المدير المنتخب فله الأصوات التي اشتركت في انتخابه .

وتنتخب اللجنة التنفيذية مديراً للإدارة ويشترط ألا يكون محافظاً أو عضواً في اللجنة التنفيذية وليس له حق الإدلاء بصوته إلا في حالة تساوى الأصوات وله أن يحضر جلسات مجلس المحافظين على ألا يشترك في التصويت ويعتبر مدير الإدارة رئيساً لموظفي الصندوق . وله أن يباشر شؤنه العادية تحت إشراف اللجنة التنفيذية .

نشاط صندوق النقد :

بدأ صندوق النقد نشاطه في أول مارس سنة ١٩٤٨ ، وقد بلغت قيمه مبيعاته من العملات الأجنبية في تلك السنة ٦٠٦ مليون دولار ثم قلت خلال السنة الثانية إلى ١١٩ مليون دولار . وفي خلال السنة التالية وصلت قيمة مبيعاته إلى ٥٣ مليون دولار . وتكون الدولارات الأمريكية ٩٨ في المائة من العملات البيعة . أما العملات الأخرى فهي مقدار ضئيل من الفرنكات البلجيكية والجنيهات الاسترلينية ، ومن الواضح أنه إذا استمرت الحال على هذه الوتيرة فلا بد أن تنضب موارد الصندوق من الدولارات في وقت قصير .

وتدواجه صندوق النقد أولى المشكلات سنة ١٩٤٨ عندما أبلغته فرنسا عن رغبتها في تخفيض قيمة عملتها بنسبة ٤٤,٤٤ في المائة ، وإنشاء سوق حرة في باريس للذهب والعملات القابلة للتحويل (الدولار والإسكودو) فقد قررت أن نصف إيراداتها من هاتين العمليتين الناتجة عن صادراتها سيباع بالسعر الرسمي إلى مراقبة النقد والنصف الآخر في السوق الحرة . وتمتد الحكومة مستوردي السلع الرئيسية بما يحتاجون إليه من نقود أجنبية بالسعر الرسمي ، أما الواردات الأخرى فيدفع ثمنها بالنقود المشتراة من السوق الحرة وكذلك كافة العمليات غير المنظورة .

ولا ريب أن هذا لا يتفق مع قرارات بريتون وودز التي ترمي إلى إنشاء نظام تعدد سعر الصرف . وقد شككت إنجلترا من هذا الوضع لأنه يسيء إلى تجارتها الدولية . ولتوضيح ذلك نقرض أن المنسوجات الصوفية يباع المتر منها بجنيه في إنجلترا وأن سعر الصرف الرسمي بين الجنيه والدولار والفرنك يحدد على أساس أن الجنيه الواحد يساوي ٤ دولارات أو ١٠٠٠ فرنك (١٥ م — الاتجاهات)

فإذا فرضنا مع ذلك أن ١٠٠٠ فرنك يساوى فى السوق الحرة ٣ دولارات فقط . فإنه يترتب على ذلك أن المستورد الأمريكى إذا اشترى المنسوجات الإنجليزية رأساً من إنجلترا دفع عن كل متر ٤ دولارات (بغض النظر عن تكاليف النقل) أما إذا اشتراها من فرنسا ودفع ثمنها فرنكات فى السوق الحرة فإنه يدفع فقط ٣ دولارات (بغض النظر عن تكاليف النقل أيضاً) ولهذا يؤثر دون شك الحل الثانى ، ومعنى ذلك أن إيرادات إنجلترا المقومة بالدولارات ستقل كثيراً من جراء الإجراء الذى اتخذته فرنسا .

وقد حدث أن وافق صندوق النقد على تخفيض قيمة الفرنك ولكنه عارض فى إنشاء سوق حرة لبعض العملات فى باريس ولم تبعاً الحكومة برأيه . أول الأمر ، واستمرت فى تنفيذ مشروعها غير أنها عدلت عنه بعد ذلك .

والظاهر أن للصندوق دوراً فى تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ إذ حدث هذا الإجراء على أثر التقرير الذى نشره فى ١٠ سبتمبر من هذه السنة ، وجاء فيه أن الصعوبات التى تواجهها إنجلترا وبعض الدول الأخرى فى تسوياتها الدولية ترجع إلى أن قيمة عملاتها لا تتفق مع مستوى الأثمان فيها .

ويحبذ صندوق النقد سياسة اكتناز الذهب . فقد اقبلت مصر بإيعاز من هذه المؤسسة على شراء كميات كبيرة من المعدن النفيس حتى أصبح رصيدها منه يقدر بنحو ٦٠ مليوناً من الجنيهات علاوة على ما تحوزة من العملات القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار .

وكان يرى البعض ضرورة زيادة احتياطي البلاد من الذهب إلى نصف قيمة الإصدار ، والعودة إلى النظام المنصوص عليه فى أمر منح امتياز الإصدار

إلى البنك الأهلي ، وينص على أن يكون غطاء أوراق النقد نصفه ذهب والنصف الآخر أوراق مالية أو سندات تختارها الحكومة المصرية بدون مسؤولية عليها ، ويرى أصحاب هذا الرأي أنه الطريق الوحيد إلى تحسين مركز عملتنا في الخارج .

أما البعض الآخر فيرى في هذا الاحتياطي من الذهب أموالاً غير مستثمرة لا منفعة لها ، في الوقت الذي نحتاج فيه مصر إلى أموال طائلة لتصنيع البلاد وزيادة مواردها لمواجهة حاجات سكانها المتزايدة ، ويعتقد هذا الفريق أن زيادة الرصيد لا يعزز العملة بأية حال .

والواقع أن كلا الرأيين غير صحيح على إطلاقه .

فزيادة الرصيد المعدني لا تؤدي إلى إصلاح مركز العملة إلا إذا كانت هذه العملة قابلة للتحويل إلى ذهب ، أما وقد انصرفت الدول جميعها عن قاعدة الذهب فلا تؤثر هذه الزيادة على قيمة النقد إلا في حدود ضيقة عن طريق تأثيرها النفسي على الجمهور إذ تبعث على الثقة والطمأنينة .

غير أن الرصيد الذهبي الذي تحتفظ به الدول وظيفته الجديدة في الوقت الحاضر وهي مساعدتها على موازنة ميزان مدفوعاتها .

فالمعروف أن هناك سعراً للصرف يعتبر السعر الملائم للدولة لأنه يتفق مع مستوى الأسعار الداخلية ومستواها في الخارج ويجعل ميزان مدفوعاتها في حالة توازن .

غير أن هذا السعر لا يكفل تحقيق توازن ميزان المدفوعات في كل لحظة وفي نهاية كل فترة من الزمن قصيرة كانت أم طويلة ، فالمعروف أنه في بعض أشهر السنة قد تزيد الواردات عن الصادرات لأن البلاد تعتمد بوجه خاص في صادراتها على بعض المنتجات الزراعية وهذه لا يمكن

تصديرها إلا في مواعيد معينة ، كما أن أثمان السلع خاضعة لتقلبات دورية (Variations Cycliques) فقد ترتفع أثمان صادرات الدولة في بعض الأحيان . وينتج عن ذلك فائض في ميزان مدفوعاتها وفي أحيان أخرى قد تنخفض هذه الأسعار ويحصل العكس .

ولا شك أن سعر الصرف ينبغي أن يظل ثابتاً لا يتغير من سنة إلى سنة . والغرض منه أن يحقق التوازن في ميزان المدفوعات في الظروف العادية أى بصرف النظر عن التغيرات الموسمية والدورية في الأثمان ؛ أو بعبارة أخرى المقصود بسعر الصرف أن يحقق التوازن في ميزان المدفوعات في فترة طويلة من الزمن عندما تتلاشى آثار تقلبات الأثمان الدورية .

ولذلك لابد من وسيلة لعلاج اختلال التوازن الذي يحدث في الفترات القصيرة ، وهذه الوسيلة هي احتياطي الدولة من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل .

فإذا كانت صادرات الدولة متنوعة تشمل سلعا زراعية مختلفة ومنتجات صناعية كثيرة وتتعامل الدولة مع عدد كبير من الدول فإن ميزان مدفوعاتها يتميز بالثبات النسبي وتستطيع هذه الدولة أن تسكفي برصيد محدود من الذهب أما إذا كانت متخصصة في نوع واحد من المنتجات الزراعية تعتمد عليه كل الإعتماد ويكون الجزء الأكبر من صادراتها ، وإذا كانت تتعامل بوجه خاص مع بعض الدول دون الأخرى فإن ميزان مدفوعاتها يكون معرضاً لتقلبات كثيرة وفي هذه الحال ينبغي أن تحتفظ الدولة برصيد مهم من الذهب والعملات الأجنبية .

وهذه كانت حالة مصر إذ كانت تعتمد على القطن إلى حد بعيد ويكون هذا المحصول نحو ٨٥ ٪ من مجموع صادراتها إلى الخارج . ولذلك كان لا يفتقر

أن يحقق لها سعر الصرف الملائم نوازن ميزان مدفوعاتها في نهاية كل شهر بل في نهاية كل سنة على حدة فالصادرات تزيد نسبياً بين شهر نوفمبر من سنة معينة وشهر مارس من السنة التالية وتقل نسبياً في الأشهر الأخرى .

وفي بعض السنوات عند بداية فترات الانتعاش يرتفع ثمن القطن ارتفاعاً كبيراً ، ويترتب على ذلك فائض في ميزات مدفوعاتها . وبالعكس عندما يبدأ الكساد ينخفض ثمن القطن ويحدث عجز في ميزان مدفوعاتها .

ولذلك كان ينبغي أن تكون مصر لنفسها رصيداً من الذهب والعملات الأجنبية عندما يكون لها فائض في ميزان مدفوعاتها حتى يمكنها استعماله لسد العجز في السنوات الأخرى .

وينبغي تحديد مقدار هذا الرصيد بحيث يتناسب وطول فترات الكساد ومدى العجز الذي يطرأ على ميزان المدفوعات في خلالها حتى لا يزيد هذا الرصيد عن اللازم ولا يقل عنه .

وقد اعتبرت الحكومة أن ٦٠ مليوناً من الجنيهات تمثل الاحتياطي للملازم لمصر في الظروف التي كانت حادثة ولذلك رأت أن تنتفع بما يزيد عن هذا المقدار لتنمية قوى البلاد الانتاجية ، فقد تقرر أن الزيادة الناشئة عن إعادة تقويم الذهب بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهي تؤول بطبيعة الحال إلى الحكومة ، حيث تعمل للتوسع في إنتاج المواد الغذائية في البلاد ، ويقدر هذا المبلغ بحوالى ١٢ مليوناً من الجنيهات كما قدمنا .

وفي سنة ١٩٥٠ قام الصندوق بتحقيق لمعرفة ما وصلت إليه الدول من الرقابة على النقد توطئة لإزالتها في نهاية فترة الانتقال (١٩٥٢) طبقاً

الاتفاق بریتون وودز، وقد جاء في تقريره أن معظم الدول تسير نحو تشديد الرقابة بدلاً من تخفيفها.

ولا يخفى أن هناك تناقضاً بين تقرير ثبات سعر الصرف والاعتراف لكل دولة بحرية تحديد مستوى الأثمان فيها وتغييره كما تشاء^(١) ويفترض الصندوق أن كل عضوية قيد بنفسه حقه في التأثير على الأسعار الداخلية بحيث يكفل توازن ميزان المدفوعات دون استخدام وسائل الرقابة، ولكن إلى الآن تشعر معظم الدول بضرورة إبقاء الرقابة على النقد للمحافظة على توازن مدفوعاتها إلى أن يتسكون لديها رصيد من الذهب تستطيع الاعتماد عليه.

(١) لأن ثبات سعر الصرف يفترض ثبات النسب بين القوات الشرائية للعملات المختلفة.

الفصل الثاني

تنظيم الاستثمار الدولي

يتولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير أمر تنظيم هذا الاستثمار ويعاونه في مهمته بنك التسويات المالية ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية .

١ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير مصرفاً كالمصارف التجارية العادية إذ يعتمد للقيام بعملياته المصرفية على الأموال التي يقترضها من الأفراد والهيئات الخاصة أكثر مما يعتمد على موارده الأصلية . ويعرف الآن بالبنك العالمي .

وعضويته مشتقة من عضوية صندوق النقد الدولي ويبلغ عدد أعضائه ٩٠ عضواً ورأس ماله ٢٠ مليار ٧٣٠ مليون دولار (٣٠ يونيو ١٩٦٣) . وقد حددت الاتفاقية الأنصبة التي يجب أن يساهم بها كل عضو تبعاً لمقدار حصته في صندوق النقد . فكان نصيب مصر أول الأمر ٤٠ دولار . ولما طلبت زيادة حصتها في صندوق النقد من ٤٥ مليون دولار إلى ٩٢٠ مليوناً ووافق محافظو الصندوق على هذه الزيادة رفعت في الوقت ذاته حصتها في البنك الدولي إلى ١٠٦ر٦ مليون دولار .

وعلى الدول الأعضاء دفع ٢٠ في المائة من حصتها في الحال : ٢ في المائة ذهباً و ١٨ في المائة عملة وطنية . أما بقية رأس المال للسكنتب فيه فتدفع

عند الطلب أى عندما يصاب البنك بخسارة إذ هي بمثابة ضمان لسلامة أموال
المكتننين في السندات التي يصدرها البنك للقيام بعملياته المصرفية .

ولا يرمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى مساعدة الدول التي حل
بها الدمار في خلال الحرب الأخيرة فحسب بل يعنى كذلك بمعاونة الدول
للمتخلفة اقتصاديا .

قواعد العمل :

وقد أدخل البنك نظاماً طريفاً في القروض الدولية إذ فرق بين عمليتين
كان القرض فيما مضى يتعامل أعباءهما : مد الدول المقترضة بالأموال اللازمة
ونحمل أخطار عدم التسديد . أما النظام الذي ابتكره البنك فيقضى بأن يقوم
بالعملية الثانية دون الأولى فيتحمل الأخطار ، ولا يقوم بتقديم الأموال اللازمة
للقروض بل يسكتفي بإصدار سندات يضمها للحصول على هذه الأموال (١) .

وبهذه الطريقة يستطيع البنك إفراض الأموال بفائدة معتولة : فإذا
حدث أن توقف المدين عن الدفع تحمل الخسارة وحده دون حملة السندات
يعنى أن جميع الدول المشتركة في هذه الهيئة تتحمل هذه الخسارة بنسبة
مساهمتها في رأس المال ولا تتحمل الدول المقترضة أكثر من نصيبها
في هذه الخسارة .

فإذا طلبت إحدى الدول أو هيئة خاصة تابعة لها ، قرضاً معيناً لإنشاء
مشروع اقتصادى ثم وافق البنك على منحها هذا القرض ، دبر لها الأموال
اللازمة إما من موارده الخاصة أو عن طريق إصدار سندات وعرضها على

(١) راجع البحوث في الشؤون المالية والاقتصادية الدولية والفوزية بقلم محمود صالح
الفلكى ص ١٦٩ .

الجمهور للاكتتاب فيها . ويكون الاكتتاب في الولايات المتحدة إذا كانت الدولة المقترضة في حاجة إلى دولارات ، وفي إنجلترا إذا كانت في حاجة إلى جنيهات إسترلينية وهكذا . ويستطيع البنك إصدار هذه السندات بفائدة قليلة جداً لقلة الأخطار التي يتحملها من يكتب فيها إذ يستطيع البنك في حالة عدم التسديد بطلب دفع جزء آخر من رأس المال لتعويض الخسارة .

وفيما عدا ذلك يشترط البنك هذه شروط قبل أن يقوم بالإقراض لتقليل الأخطار بقدر الإمكان وهذه الشروط هي :

١ - يجب ألا تمنح القروض لأغراض سياسية أو لمعالجة أزمة مالية بل تستعمل لتنفيذ مشروعات يقصد منها التعمير أو الإنشاء أى أعمال تؤدي إلى زيادة قوة البلاد الإنتاجية حتى يسكون في وسعها بعد ذلك تسديد الدين عند حلول أجله .

٢ - ويجب دراسة المشروع الذي يطلب القرض من أجله بمعرفة لجنة فنية يرسلها البنك إلى الدولة التي تطلب القرض ليتحقق من أغراض المشروع ثم تدرس هذه اللجنة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدولة لأن من شأنها أن تؤثر على المركز المالي في المستقبل .

٣ - ولا يمنح القرض إلا إذا كان الطالب لا يستطيع الحصول على المال الذي يحتاج إليه من السوق المالية العادية وبشروط معتدلة معقولة .

٤ - ويمنح القرض إلى منشآت خاصة ولكن على أساس أن تضمن حكومة المدين أو بنكها المركزي الوفاء بأصل الدين وفوائده .

٥ - ويراجع البنك طريقة إنفاق الأموال المقروضة ليتحقق من أنها تتفق مع الغرض الذي يهدف المشروع إلى تحقيقه .

إدارة البنك .

لا تختلف إدارة البنك في نظامها عن الصندوق إلا في بعض تفاصيلها إذ يضطلع بها مجلس المحافظين ولجنة تنفيذية ومدير إدارة وموظفون كما هو الأمر في صندوق النقد تماماً .

ولا تختلف الهيئتان في تكوين مجلس محافظيهما ومدى سلطاته أما عدد أصوات المحافظين في البنك فتحدد كالآتي : لكل عضو ٣٥٠ صوتاً يضاف إليها صوت واحد لكل سهم يملكه . وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات دائماً .

وتتألف كذلك لجنته التنفيذية من اثني عشر مديراً على الأقل . خمسة معينون ويمثلون الدول الكبرى ، وسبعة منتخبون بواسطة جميع المحافظين ماعدا الخمسة المعيّنين .

وتستعين إدارة البنك في أعمالها بمجالس استشاري يتألف من أعضاء لا يقل عددهم عن سبعة ينتخبهم مجلس المحافظين ، ويمثل بعضهم الأوساط المصرفية والبعض الآخر الأوساط التجارية والصناعية والزراعية والعمالية ويشترط أن تكون كل الدول ممثلة في هذا المجلس بقدر الإمكان .

نشاط البنك :

استهل البنك حياته في مايو سنة ١٩٤٧ بمنح قرض بالدولارات مقداره ٥٢٠ مليون دولار لبنك فرنسي بضمان من الحكومة الفرنسية وبعد ذلك قرض آخر بالدولارات أيضاً مقداره ١٩٥ مليون دولار على أن يستغل في تنفيذ مشروعات إنشائية ولا يستخدم لأغراض إستعمارية أو حربية . ومنح كذلك الدنمارك ولوكسمبورج ودول أمريكا الجنوبية عدة قروض .

صغيرة . ويقدر مجموع ما أقرضه في آخر يونيه سنة ١٩٥١ بنحو ١١١٤ مليون دولار أنفق منها ٦٩١ مليون دولاراً .

وقد تقدمت دول أخرى بطلبات منها إيران وسوريا ومصر ومن ضمن المشروعات التي طلبت مصر قروضاً لتنفيذها ، مشروع لرى ٢٥٠.٠٠٠ فدان في مديرتي جرجا وقنا بواسطة الآبار الارتوازية وقد قامت بدراسة هذا للمشروع لجنة أوفدها البنك إلى مصر لهذا الغرض . ولكن الظاهر أن الحكومة المصرية طلبت إرجاء تنفيذ هذا المشروع ربما تنتهي من فحص مسألة الحصول على المعدات اللازمة بمواردها الخاصة من غير الدولارات .

وتفاوضت الحكومة المصرية مع بنك الإنشاء والتمويل للحصول منه على قرض كبير يساعدها على تمويل مشروع السد العالي . وقد وافق البنك على منحها ١٠٠ مليون دولار إذ أنه قام بدراسة المشروع من قبل وقرر صلاحيته . غير أنه تراجع بعد ذلك ورفض لأسباب سياسية .

وفي عام ١٩٦٠ حصلت الجمهورية العربية المتحدة على قرض قدره ٢٠ مليون جنيه من العملات الأجنبية لتمويل مشروع توسيع قناة السويس .

وحدد سعر الفائدة في معظم الحالات التي منح فيها قرضاً بـ $\frac{1}{3}$ في المائة . وطرح البنك للاكتتاب العام في الولايات المتحدة سندات مقدارها حوالي ٤٠٠ مليون دولار بسعر الفائدة يتراوح بين $\frac{1}{4}$ في المائة و $\frac{3}{4}$ في المائة تبعاً للمدة المحددة للاستهلاك وطرح للاكتتاب سندات في سويسرا وإنجلترا . ويقدر مجموع هذه السندات بحوالى ٦٠ مليون دولار .

والمشكلة التي يواجهها البنك الآن هي قلة أمواله المقومة بعملات غير الدولارات . صحيح أن الدول المنضمة إليه قد دفعت له ١٨ في المائة من

حصتها بعمليات الوطنية غير أن اتفاقية البنك تنص على عدم إمساكه استعمال هذه الأموال للاقراض بدون موافقة الدول التي قدمتها . وقد تمت موافقة بعض البلاد على هذا الإجراء ، في حدود معينة كبلجيكا ودينمارك وكندا والمكسيك وانبجترا . ولكن أغلبية الدول لم توافق بعد على أن يستعمل البنك في عمليات التسليف ما دفعته من نقود .

ولما كان المقرض من البنك ملزماً بسداد الدين ودفع فوائده بالعملة التي دفعت له عند تقديم القرض لذلك يفضل في معظم الحالات قروضاً مقومة بالعملة السهلة حتى يتيسر له سداها ودفع فوائدها .

والوظيفة التي يقوم بها بنك الإنشاء والتنمية تقوم الوظيفة التي ينهض بها صندوق النقد ، لأن توازن التسويات الدولية يتطلب في كثير من الأحوال أن تمنح الدول التي لها فائض في ميزان معاملاتها الجارية قروضاً طويلة الأجل للدول التي تعاني عجزاً في معاملاتها التجارية .

وفي ظل قاعدة الذهب ، قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت انبجترا تقوم باستثمار أموال طائلة في البلاد التي كانت في حاجة إلى المعونة المالية لاستغلال مواردها الطبيعية .

٢ — بنك التسويات المالية

نشأت فكرة البنك في مارس سنة ١٩٢٩ عندما اجتمع الخبراء الماليون في باريس لدراحة التعديلات التي أريد إدخالها على نظام التعويضات إثر الأزمة الاقتصادية العالمية . فخطر لمؤلاء الخبراء ، أن ينشئوا هيئة تعالج المشاكل التي تثيرها التعويضات ، ثم رأوا أن يحولوا هذه الهيئة اختصاصاً آخر أعظم

شأننا . فقد كان على بنك التسويات الدولية أن ينهض بكثير من الوظائف النقدية والمالية المهود بها الآن إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهمها :

١ - تنظيم العلاقات بين البنوك المركزية على أساس منطقي علمي وتحديد اختصاصات هذه البنوك الداخلية ، وتهيئة الجو الملائم لتعاونها .

٢ - إعانة الدول التي تريد الرجوع إلى قاعدة الذهب .

٣ - معاونة الدول عند اضطراب نقدها على البقاء على قاعدة الذهب .

٤ - إنشاء نظام لتسوية الديون الدولية عن طريق المقاصة .

٥ - جمع المعلومات والإحصاءات الخاصة بالمسائل النقدية ثم وضعها في متناول الأعضاء .

٦ - التأثير على المستوى العالمي للأسعار لملاقاة حدوث الأزمات .

٧ - التدخل في توزيع الائتمان بين الدول .

٨ - القيام بالتدابير والاحتياطات اللازمة لمنع تزييف الأوراق النقدية .

٩ - ضمان الديون الدولية .

وفي مايو سنة ١٩٣٠ تم تكوين البنك وساهمت في رأس ماله الدول السبع التي تبنت هذا المشروع وهي فرنسا وألمانيا وإنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة ، واليابان . وبلغ رأس ماله ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رفر ٤٣ من الفرنكات السويسرية واتفق على جعل مقره الرسمي في بال بسويسرا .

وقد قام بنشاط ملحوظ إبان الأزمة المالية التي حلت بالعالم سنة ١٩٣١ واستطاع بتدخله أن يخفف من حدتها . ولكن خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب بعد سنة ١٩٣٦ حال دون القيام بوظائفه كاملة وبخاصة بعد نشوب

الحرب العالمية الثانية . وقد ظل هذا البنك قائماً حتى الآن . فلم ينقطع عن
مزاولة عمله كبنك مركزي للبنوك المركزية ويقوم بالعمليات المصرفية الصغيرة
الأجل لأنها لا تتعارض مع وظائف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء
والتعمير . وإذا كان قد اتخذ قرار بتصفيته عند تكوين مؤسسته بريتون وودز^(١)
فإن هذا القرار لم ينفذ بل عدل نهائياً عن الفكرة وعهد إليه بعمل جديد ،
فأصبح وكيلاً عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أوروبا .

ويعتبر التقرير السنوي الذي يصدره البنك أم مرجع للمهتمين بالشئون
النقدية والاقتصادية الدولية .

بِقَرَأَةِ الْكِتَابِ ٣ — مؤسسة التأمين الدولية

أنشئت هذه المؤسسة^(٢) عام ١٩٥٦ بقرار من الدول الأعضاء بالبنك
للدولي من أجل تشجيع المشروعات الخاصة ومعاونتها وبالأخص في الدول النامية .
فقد قدمنا أن البنك العالي لا يمنح قروضه إلا للحكومات أو الهيئات التي
تضمها الحكومات ولا يخفى أن هذه القاعدة من شأنها أن تحجب المشروعات
العامة على حساب المشروعات الخاصة مما يقلل من فرص نجاح النظام الفردي .
لذلك رأى فريق من الأعضاء ضرورة تصحيح هذه الأوضاع وتحقيق المساواة
في المعاملة بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة عن طريق إنشاء مؤسسة
حالية تنحصر في تمويل هذا النوع الأخير من المشروعات .

(١) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، أكتوبر سنة ١٩٤٨ ص ٧١ .

(٢) راجع مؤلف دكتور حسين عمر : المؤسسات الدولية وأثرها في تطور الاقتصاد العالمي

ويمكن القول إن وظيفة المؤسسة المالية تنحصر في القيام بعمليات التمويل بالاشتراك مع هيئات الاستثمار الخاص في الحالات التي لا يتيسر لها الحصول على رأس المال بشروط معقولة وكذلك في خلق فرص للاستثمار عن طريق تسهيل الاتصال بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب ورجال الأعمال وإغراء رأس المال الخاص بالاتجاه نحو العمليات الاستثمارية المنتجة .

وقد يكون التمويل على هيئة قرض تمنحه المؤسسة أو عن طريق الاكتتاب في الأسهم أو السندات التي يطرحها المشروع للاكتتاب العام .

والعضوية في المؤسسة متاحة لجميع الأعضاء وقد بلغ عدد الدول المنضمة إليها ٧٣ دولة في يونيو عام ١٩٦٣ وبلغ رأس مال المؤسسة المدفوع ٩٨ مليون دولار وقد انضمت مصر إلى هذه المؤسسة واشتركت في رأس مالها بمبلغ ٥٩٠ ألف دولار .

وببإشراف إدارة المؤسسة المديرون المنفذون في البنك ممن يمثلون حكومات الأعضاء في المؤسسة ويعتبر رئيس البنك رئيساً لمجلس إدارتها . وقد ساهمت المؤسسة حتى الآن (يونيو ١٩٦٣) في تمويل ٥٩ مشروعاً في ٣٤ دولة .

٤ — مؤسسة التنمية الدولية

وهي آخر مؤسسة في مجموعة المؤسسات التي يمثلها البنك العالمي وتم إنشاؤها في سبتمبر عام ١٩٦٠ وتهدف إلى مساعدة الدول النامية عن طريق منحها قروضا بشروط أفضل من الشروط المتبعة في المعاملات التجارية بحيث لا ترهق الدول المقترضة . فقد تبين أن بعض الدول التي لم

تستكمل نموها في حاجة إلى مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية في حين أنها بلغت الحد الأقصى لما يمكن أن تدفعه كفوائد وأقساط استهلاك للديون الخارجية .

والمضوية في مؤسسة التنمية مشتقة من العضوية في البنك لمن يريد الانضمام إليها من أعضاء البنك .

ويكتب كل عضو في رأس المال الهيئة بنسبة حصته في رأس مال البنك بحيث يصل مجموع الاكتتاب إلى ١٠٠ مليون دولار عندما ينضم جميع الدول الأعضاء في البنك إلى عضوية المؤسسة وكان عدد الأعضاء للعضدين للمؤسسة ٧١ عضواً في تاريخ ٣٠ يونيو عام ١٩٦٣ ومجموع للبالغ المكتتب فيها ٩٦٩ مليون دولار . أما حصة مصر فتزيد قليلاً عن ٢ مليون دولار .

وتقسم اتفاقية الإنشاء أعضاء المؤسسة إلى مجموعتين فتشمل المجموعة الأولى الدول المتقدمة اقتصادياً والمجموعة الثانية الدول الأقل تقدماً . ويدفع الفريق الأول قيمة اكتتابه بعملة حرة قابلة للتحويل أما الدول الأخرى فتدفع ١٠ ٪ فقط من قيمة اكتتاباتها الأصلية بعملة حرة قابلة للتحويل وتدفع الباقي بالعملة الوطنية ولا تستطيع الدول الأخرى استخدامها في الإقراض دون موافقة العضو صاحب العملة فتعتبر دول المجموعة الأولى الدول المساهمة في تحقيق أغراض المؤسسة أما دول المجموعة الثانية فهي تمثل الدول المنتفعة .

وفي ٢٠ يوليو عام ١٩٦٢ بلغ مجموع القروض الممنوحة ٤٩٥ مليون دولار والدول التي انتفعت بها ١٨ دولة .

ورغم أن نص الاتفاقية يبيع المؤسسة حرية عقد القروض بالشروط التي تروق لها دون أى قيد إلا أنها تحافظ في الواقع على منح هذه القروض لجميع الدول بنفس الشرط وهي : مدة القروض ٥٠ سنة ويبدأ الاستهلاك بعد ١٠ سنوات بمعدل ١ ٪ سنوياً من قيمة القرض في فترة العشر سنوات التالية ثم بمعدل ٣ ٪ سنوياً للفترة الباقية . ويحدد سعر الفائدة بمعدل $\frac{3}{4}$ ٪ من المبالغ المسحوبة والتي لم تسدد بعد .

وايس من المفروض أن تستخدم قروض المؤسسة لتمويل مشروعات غير منتجة من الوجهتين المالية والاقتصادية. ولذلك تقوم المؤسسة بدراسة المشروعات المزمع تمويلها وبشروط أن تتوافر فيها الشروط التي يطلبها البنك في حالة القروض العادية . ويتم اختيار المشروع الذي يحظى بمساعدة المؤسسة على أساس مقارنة للمشروعات المدروسة والمفاضلة بينها كما في حالة قروض البنك .

الفصل الثالث

تنظيم التجارة الدولية

لا يوجد حتى الآن تنظيم شامل للملاقات التجارية الدولية ، فترى من جهة دول الكتلة الغربية تنظم شئونها الاقتصادية الخارجية عن طريق الغرفة التجارية الدولية التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وكان من المفروض أن تعاونها في مهمتها منظمة التجارة الدولية التي نص عليها ميثاق مؤتمر هافانا عام ١٩٤٧ غير أن هذا الميثاق لم ينفذ في الواقع لعدم التصديق عليه . كما كتفت الدول الأعضاء بتنفيذ بعض قرارات المؤتمر بالتجائها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات التجارية .

ومن جهة أخرى لجأت دول الكتلة الشرقية إلى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) منذ عام ١٩٤٩ لتنظيم تعاونها الاقتصادي . ولا يعتبر هذا الوضع مرضياً ولذلك طالبت الدول النامية في مؤتمر جنيف عام ١٩٦٤ بتأسيس جهاز دائم يمثل جميع الدول للاضطلاع بمهمة تنظيم التجارة الدولية على أسس سليمة فاستجاب المؤتمر لطلب الدول النامية وقرر إنشاء ما يسمى « مجلس التجارة والتنمية » . وفيما يلي بعض التفاصيل عن هذه للفظات المختلفة :

أولاً : الغرفة التجارية الدولية

انعقد في (أطلنتك سيتي) بأمريكا سنة ١٩١٩ ، مؤتمر من مندوبين عن رجال الصناعة والتجارة والبنوك التابعين للأمم المتحدة وقد جمعت هؤلاء الفنيين في الشئون الاقتصادية والمالية الرغبة في توثيق العلاقات التجارية

الدولية وتحريرها من القيود التي كانت مفروضة عليها . فقرروا تأسيس منظمة دائمة تيسر لأصحاب الشأن في البلاد المختلفة فرصة لاجتماع في فترات متقاربة لتبادل الآراء ودراصة المسائل المشتركة واقتراح الحلول المناسبة ثم تتولى هذه المنظمة بعد ذلك تنفيذ قراراتهم على الوجه الأكمل وأطلق على هذه المؤسسة اسم الغرفة التجارية الدولية (١) وعين لها مقر بباريس .

ويشترط في الدول التي تريد الانضمام إلى هذه الهيئة أن تؤلف « لجنة وطنية » تقف على جميع أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد ، وأن تحوز هذه اللجنة موافقة مجلس الغرفة .

ويلاحظ أن الغرفة الدولية لا تعتمد على الحكومات في تدير مواردها المالية كما أنها لا تمثل الهيئات العامة ، بل الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة وذلك لكي تضمن استقلال رأيها وبعد قراراتها عن التأثير بالأغراض السياسية وتتكون هذه الغرفة من أعضاء عاملين وأعضاء أفراد .

ويشمل النوع الأول المنظمات والجمعيات المالية والتجارية والصناعية التي ليس لها أغراض سياسية ولا تهدف إلى الربح في نشاطها ، كالغرف التجارية والاتحادات النقابية والجمعيات الاقتصادية .

أما النوع الثاني فيشمل الشركات التجارية والأفراد كأصحاب البنوك المصانع والتاجر من ذوي الشهرة العالمية .

وللأعضاء العاملين وحدهم حق التصويت لكي تنسم القرارات بطابع المصلحة العامة .

ويشرف على إدارة الغرفة مجلس ولجنة تنفيذية ورئيس وسكرتارية عامة ،

(١) راجع مؤلف الدكتور عبد العزيز مرعي القيم : الغرفة التجارية الدولية ، لوزان عام ١٩٣٤ ص ٤٥ وما بعدها .

ويتكون مجلس الغرفة من مندوبين عن الدول المختلفة تنتخبهم اللجان القومية لمدة ثلاث سنوات كما يتكون من رؤساء الغرفة السابقين وأمناء الصندوق .
ويجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة ، ومن اختصاصه تنظيم مؤتمرات الغرفة وإعداد جداول أعمالها ثم تنظيم قراراتها ويدخل في اختصاصه أيضاً تعيين أعضاء لجان الأبحاث الدولية والنظر في مقترحاتهم .

أما اللجنة التنفيذية فتستمد سلطاتها من مجلس الغرفة وتتكون من بعض أعضائه ويرأس مجلس الغرفة ولجنتها التنفيذية رئيس الغرفة وينتخب لمدة سنتين .
وتعتبر السكرتارية العامة الهيئة الدائمة للغرفة . فهي تجمع في مقرها البيانات التي تتلقاها من اللجان القومية وتبناها تعليماتها .

ولتوثيق الصلة بين السكرتارية واللجان القومية تعتمد هذه اللجان إلى إيجاد مندوب عنها يقيم بباريس بصفة دائمة . وقد يجتمع هؤلاء المندوبون برئاسة السكرتير العام للتحكيم في المنازعات التجارية الدولية .

وتستعين الغرفة بلجان فنية تؤلف للقيام بأبحاث دوائية في المسائل التي تعرض على المؤتمر لتسهيل مناقشتها وللتوفيق بين وجهات النظر المختلفة .

وتعقد مؤتمرات الغرفة الدولية كل سنتين في دول مختلفة وتقوم بتوجيه أعمالها اللجنة القومية التابعة للبلاد التي ينعقد فيها المؤتمر . ويشترك في هذه الأعمال مع أعضاء الغرفة مندوبون عن الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة . وجمعية القسانون الدولي ومندوبون عن الحكومات ولكن ليس لهم حق التصويت .

وتوزع المسائل التي يعنى المؤتمر بدراساتها على مجموعات صغيرة من أعضائه تبعاً لاختصاص كل منهم وذلك لتيسير دراستها وحلها على أحسن وجه .

أما قرارات المؤتمر النهائية فتبلغ للمجلس فإن كان تنفيذها متوقفاً على إرادة رجال الأعمال فليس ثمة صعوبة في إجراءاته . أما إذا كان هذا التنفيذ يتطلب تعديلاً قانونياً أو إدارياً في البلاد المختلفة فإن المجلس يتصل بالحكومات عن طريق اللجان القومية ، ويحثها على التعاون معه في تحقيق ذلك .

وكانت مصر قد انضمت إلى الغرفة التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . غير أنها عدلت عن ذلك فيما بعد لانحياز الغرفة نحو الدول الرأسمالية ويبلغ عدد أعضائها الآن أكثر من ثلاثين عضواً .

وبعد انتهاء الحرب استأنفت الغرفة نشاطها ورجعت إلى نظامها السابق الذي يقضى بمقدمة ثمرات عامة كل سنتين ، ويتجه نشاطها الآن إلى محاربة سياسة التأميم والاقتصاد الموجه وتدخل الحكومة في السوق ، ويعمل أعضاؤها على تهيئة الظروف الملائمة لحرية المعاملات . وفي هذا الصدد يقول للستر (ريد) الرئيس السابق للغرفة التجارية الدولية : « إن الغرض الذي يدعوا رجال الأعمال إلى تأليف هيئات محلية وقومية ودولية بينهم هو رغبتهم في تعزيز مساعيهم لإبقاء نظام تسوده الحرية والمنافسة بين المنشآت الخاصة . والواقع أن المصالح الاقتصادية والمصالح الوطنية لا تتعارض بل هناك توافق تام بينهما » .^(١)

ثانياً : منظمة التجارة الدولية

في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ، عرضت الحكومة الأمريكية شروطاً لعقد

(١) راجع مجلة الاقتصاد الدول التي تصدرها الغرفة التجارية الدولية عدد ديسمبر

اتفاق مالى مع إنجلترا وعرضت عليها فى الوقت نفسه إقتراحات لتشجيع التجارة الدولية وزيادة التوظيف . واتفقت الدولتان على بدء المفاوضات بينهما وبين الدول الأخرى لدراسة هذه الإقتراحات وتنفيذها فى أقرب وقت ممكن .

وقد اجتمع لهذا الغرض مندوبون عن ٥٦ دولة فى مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ ثم فى مؤتمر جنيف ١٩٤٧ ، ثم مؤتمر (هافانا) سنة ١٩٤٨ (١) ، وانتهى الأمر بوضع ميثاق لإنشاء منظمة للتجارة الدولية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ . وقد قامت الغرفة التجارية الدولية بدورها فى إعداد هذا للميثاق وهو يرمى إلى تحقيق الأهداف الآتية :

٢ — تخفيض الرسوم الجمركية عن طريق عقد اتفاقات ثنائية بين الدول يتنازل فيها كل طرف عن بعض الرسوم لمصلحة الطرف الآخر .

٣ — إلغاء التمييز والمفاضلة فى المعاملات التجارية تدريجياً . وفى سبيل ذلك تتمهد الدول المندخمة إلى الميثاق بالألا تنشئ وسائل جديدة للمفاضلة بل تحاول إزالة الوسائل القائمة عن طريق المفاوضات .

غير أنه يجوز تطبيق نظام المفاضلة فى حالتين :

(أ) إذا كان هذا النظام ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادى فى بلاد معينة . ويشترط أن يوافق على هذا الإجراء ثلثا أعضاء المنظمة .

(ب) إذا كان المقصود من هذا النظام إنشاء اتحاد جمركى أو منطقة حرة .

٣ — إلغاء القيود على التجارة عدا الرسوم الجمركية ، وبالأخص نظام

(١) زاد عدد المندوبين إلى ٥٧ فى هذا المؤتمر الأخير .

« الجمع » الذى يحدد الملكية التى يمكن تصديرها أو استيرادها من بعض السلع ويجيز للاتفاق تطبيق الجمع فى ثلاث حالات .

(ا) لتنفيذ سياسة خاصة بأثمان العاصلات الزراعية .

(ب) لملافاة نقص كبير فى العملات الأجنبية .

(ج) لإشياء صناعات جديدة فى البلاد التى لم تستكمل نموها الاقتصادى بشرط موافقة المنظمة .

٤ — محاربة اتحادات الإنتاج (الكارنل) والشركات الموحدة (انترست) التى تمدد الأثمان وتقيّد الإنتاج وتضع العراقيل أمام للمعاملات التجارية . وتتمهد كل دولة بإزالة هذه القيود فى دائرة اختصاصها . ولنظمة التجارة الدولية أن تتدخل إذا ظهر لها أن أحد الأعضاء لا يفي بوعده .

٥ — تنظيم اتفاقات السلع الأولية فقد تابعاً الدول المتخصصة فى بعض أنواع الإنتاج كمنتجات النسيج إلى الحد من عرضها حتى لا يهبط ثمنها إلى مستوى دون تكاليف الإنتاج ، ولما كانت هذه الاتفاقات تبحف بحقوق المستهلكين لذلك لا توافق منظمة التجارة على عقدها إلا إذا كانت خاصة بسلع طالبا قابل للرونة وكان يخشى أن يترتب على زيادة إنتاجها انخفاض كبير فى أثمانها . ويشترط كذلك أن تكون هذه الاتفاقات مفتوحة لكل عضو يريد الانضمام إليها .

٦ — تحقيق التوظيف الكامل باتخاذ التدابير الملائمة ولكن بشرط ألا يترتب على هذه الإجراءات اختلال فى ميزان مدفوعات الدول الأخرى فينبغى أن يسعى الأعضاء لحل مشكلة البطالة عن طريق زيادة التجارة الدولية لا عن طريق تقييدها .

٧ - التعاون على توفير أسباب التقدم للدول النامية ، وفي سبيل ذلك تعتمد الدول المتقدمة أن تمد الدول الأخرى بالمال والتدريب الفني اللازمين . لذلك ، أما الدول النامية فتعتمد من جانبها بتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي فيها .

وسيقوم بإدارة المنظمة مؤتمر يضم مندوبين عن جميع الأعضاء ، لكل منهم صوت واحد عند اتخاذ القرارات ، ولجنة تنفيذية مكونة من ١٨ عضواً ثمانية منهم يمثلون أكثر الدول أهمية من الوجهة التجارية وعشرة أعضاء يمثلون الدول الأخرى .

وستدخل المنظمة في طور التنفيذ بعد أن توافق على إنشائها أغلبية الدول التي كانت ممثلة في مؤتمر هافانا (٥٧ دولة) ومن الطبيعي أنه لن تقدم أية دولة على هذا الإجراء مادامت الولايات المتحدة ممتنعة عن الموافقة .

وقد أظهر المستر (ولجرس) رئيس اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية لمجلس الغرفة للتجارية الدولية ، مواطن الضعف في ميثاق (هافانا) ، فقال :

« يرى أنصار حرية المعاملات أن الميثاق تساهل أكثر مما يجب ولم يخطط الخطوات اللازمة لإلغاء جميع القيود المفروضة الآن على التجارة ويرجع ذلك إلى أن الظروف ليست ملائمة للتفكير جدياً في إلزائها . فكثير من الدول التجارية تعاني صعوبات عدة وتواجه مشاكل خطيرة ولذلك تميل إلى الاحتفاظ بحريتها كاملة كي يتيسر لها معالجة هذه المشاكل والصعوبات بالطرق التي تروقها .

« وقد أثبتت في هافانا مشكلتان : مشكلة الدول التي تعاني اختلالاً

في ميزان مدفوعاتها ومشكلة الدول التي لم تستكمل نموها . وكلما كانت المجموعة الأولى تطالب المؤتمر بإبقاء بعض القيود كانت المجموعة الثانية تواجهها بمطالب أخرى لمصالحها الخاصة .

ولذلك وصى ألا تكون القواعد التي نص عليها الميثاق جامدة بل مرنة كي يمكن تطبيقها في جميع الحالات المحتملة (١) .

ثالثاً : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

في أثناء دراسة الاقتراحات الأمريكية الخاصة بإنشاء منظمة نشرف على العلاقات التجارية الدولية وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى خمس عشرة دولة للتفاوض والتشاور في تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية الأخرى . فانهقد المؤتمر في جنيف سنة ١٩٤٧ وانضم إليه ثمان دول أخرى .

فاقترح البعض أن يعمل حد أقصى للرسوم وأن تتعهد الدول المتعاقدة بتعديل تعريفاتها حتى لا تتجاوز هذا الحد ، واقترح البعض الآخر أن توافق الدول المجتمعة على تخفيض جميع رسومها الجمركية بنسبة معينة . فاعترض على الاقتراح الأول بأنه يحايي الدول ذات الرسوم المنخفضة واعترض على الاقتراح الثاني بأنه يحايي الدول ذات الرسوم المرتفعة فلجأ المؤتمر إلى حل آخر وهو المفاوضات الثنائية حيث يحاول الطرفان المتفاوضان خفض الرسوم الجمركية من الجانبين على السلع المتبادلة بينهما . على أن يسرى هذا التخفيض فيما بعد على الواردات المماثلة من الدول الأخرى .

وقد تم على هذا الأساس أكثر من مائة وعشرين اتفاقاً ثنائياً تشمل

(١) راجع مجلة الاقتصاد الدولي ، عدد أغسطس سنة ١٩٤٨ ص ٥ .

ما يقرب من ثلثي للتجارة العالمية . وسجلت نتائج المؤتمر في الاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة (Gatt) .

وعادت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية إلى عقد مؤتمر آخر في (آنسى)
بفرنسا سنة ١٩٤٩ أفضى إلى إجراء انخفاض جديد في الرسوم الجمركية .

وقد انضمت الجمهورية العربية المتحدة إلى هذه الاتفاقية عام ١٩٦٣ .

رابعاً : مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

كانت روسيا السوفيتية قبل الحرب العالمية الثانية تتبع سياسة الاكتفاء
الذاتى ولا تعتمد على التجارة الخارجية إلا في حدود ضيقة ولكن بعد أن كتب
لها النصر في هذه الحرب واتسع نفوذها السياسى حتى شمل جميع بلاد
أوروبا الشرقية أخذت تطور سياستها التجارية وتقيم علاقات اقتصادية وثيقة
مع هذه الدول ومع الصين الشيوعية ، فعقدت معها منذ عام ١٩٤٧ عدة اتفاقات
ثنائية وانتهى الأمر بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (السكوميكون)
عام ١٩٤٩ . ويستهدف هذا المجلس تنسيق جهود دول الديمقراطيات الشعبية
بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية في أقرب وقت مستطاع . ومن أجل ذلك ياجأ
إلى الوسائل الآتية :

(١) اتفاقات بقصد فتح اعتمادات لتزويد البلاد النامية بالمعدات اللازمة
كالاتفاق الذى أبرم بين روسيا والصين في فبراير عام ١٩٥٠ والاتفاق الذى
أبرم بين روسيا وبولندا في يونيه من نفس العام .

(٢) اتفاقات بقصد منح اعتمادات لتزويد البلاد النامية بالمواد الأولية
والمنتجات الزراعية ، كالاتفاق الذى عقده روسيا مع ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ .

(٣) اتفاقات المونة الفنية كالاتفاق الذى عقده روسيا مع الصين عام ١٩٥٣ والذى بمقتضاه تمهدت روسيا بإنشاء ١٩١ وحدة صناعية فى الصين .

(٤) اتفاقات على إنشاء شركات مشتركة تساهم روسيا فى تأسيسها مع بقية الدول من المعسكر الشرقى .

وتتجه سياسة الكوميكون منذ عام ١٩٥٤ نحو تحقيق تقسيم دولى للعمل بين دول هذا المعسكر بحيث لا تستقل كل دولة بتخطيط اقتصادها القومى وإنما تحاول التنسيق بين خططها القومية وخطط الدول الأخرى .

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول فى نطاق واسع فقد كانت المبادلات التجارية بين دول أوروبا الشرقية لا تمثل سوى ١٥ ٪ من مجموع صادراتها و وارداتها عام ١٩٣٧ أما الآن فقد أصبحت تمثل ٧٥ ٪ من هذا المجموع ، غير أنه يجب ملاحظة أن حجم التجارة الخارجية لدول الكتلة الشرقية مازال ضعيفاً بالقياس إلى حجم تجارة الدول الغربية كأن تجارتها مع الدول النامية مازالت تمثل نسبة قليلة من مجموع تجارة هذه الدول وإن كانت هذه النسبة تزايد بسرعة .

خامساً : مجلس التجارة والتنمية

من أهم القرارات التى اتخذت فى مؤتمر جنيف عام ١٩٦٤ قرار بإنشاء جهاز دائم للمؤتمر يسمى مجلس التجارة والتنمية كجزء من أجهزة الأمم المتحدة فى الميدان الاقتصادى .

ويتألف المجلس من ٥٥ عضواً ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه مراعية عدالة التوزيع الجغرافى : ويجتمع حسب ما يلزم طبقاً لنظامه على أن يكون ذلك مرتين فى أية سنة واحدة .

ويقوم المجلس بأعمال المؤتمر في أوقات عدم انعقاده ويتخذ الخطوات اللازمة الداخلة في اختصاصه لتنفيذ قرارات المؤتمر وضمان استمرار أعماله ، كما يقوم بإعداد الدراسات والتقارير في ميدان التجارة ومسائل التنمية المتعلقة بها .

وينشئ المجلس الأجهزة النوعية اللازمة لتنفيذ اختصاصاته وبصفة خاصة اللجان التالية :

أ - لجنة المواد الأولية والمنتجات الزراعية .

ب - لجنة السلع الصناعية .

ج - لجنة العمليات غير المنظورة .

ومن المنتظر أن يؤدي إنشاء هذا المجلس إلى زيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية وإلى تحقيق الاستقرار في تجارة المواد الأولية بحيث تستطيع الدول النامية مواصلة تنفيذ برامج التنمية التي وضعتها .

محتويات الكتاب

الصفحة	
٣	مقدمة
٧	الباب الأول : العلاقات الاقتصادية الدولية
٩	الفصل الأول : طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية
١٤	الفصل الثاني : القطاع الخارجى فى الحسابات القومية
٢٢	الفصل الثالث : ميزان المدفوعات :
٤١	الفصل الرابع : الصرف الأجنبى :
٤٢	١ — الصرف فى حالة الذهب
٤٥	٢ — الصرف فى نظام العملة الإلزامية
٥١	الفصل الخامس : الصرف الموجه :
٥١	١ — أغراض الرقابة على النقد
٥٥	٢ — إجراءات الرقابة
٦٥	٣ — آثار الرقابة
٧٠	الفصل السادس : تطور نظم الصرف :
٨٥	الفصل السابع : اختلال ميزان المدفوعات :
٨٧	١ — النظرية التقليدية
٩٤	٢ — نظرية مسكر التجارة الخارجية
١٠٠	٣ — صندوق موازنة الصرف
١٠٥	الباب الثانى : التجارة الدولية
١٠٧	الفصل الأول : التقسيم الدولى للعمل

١١٥	الفصل الثاني : نظريات التجارة الدولية
١١٥	أولاً - نظرية التفوق المطلق
١١٧	ثانياً - نظرية التكاليف النسبية
١٢٢	ثالثاً - نظرية الأسعار الدولية
١٢٦	رابعاً - مساهمة طومسون في نظرية التكاليف النسبية
١٢٨	خامساً - نظرية تكلفة الإحلال
١٣٦	سادساً - نظرية التوافر الذي لعناصر الإنتاج
١٤١	الفصل الثالث : معدل التبادل في التجارة الدولية
١٥٦	الفصل الرابع : مركز الدول النامية في علاقاتها الاقتصادية
١٥٦	أولاً - أبعاد المشكلة
١٦٤	ثانياً - تفسير المشكلة
١٦٩	ثالثاً - علاج المشكلة
١٨٣	الفصل الخامس : السياسة التجارية
١٨٣	سياسة الحماية
١٩٠	سياسة الحرية
١٩٣	الفصل السادس : التكتلات الدولية
١٩٣	أولاً - السوق الأوروبية المشتركة
١٩٨	ثانياً - السوق العربية المشتركة
٢٠٢	الفصل السابع : السياسة التجارية في الج ع م
٢١٣	*الباب الثالث : تنظيم الاقتصاد الدولي
	الفصل الأول : تنظيم التسويات الدولية
٢١٥	صندوق النقد الدولي

صفحة

٢٣٦

الفصل الثاني : تنظيم الاستثمار الدولي

٢٣٦

١ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير

٢٣٦

٢ - بنك التسويات المالية

٢٣٨

٣ - مؤسسة التمويل الدولية

٢٣٩

٤ - مؤسسة التنمية الدولية

٢٤٣

الفصل الثالث : تنظيم التجارة الدولية :

٢٤٣

أولاً - الغرفة التجارية الدولية

٢٥٤

ثانياً - منظمة التجارة الدولية

٢٤٩

ثالثاً - الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

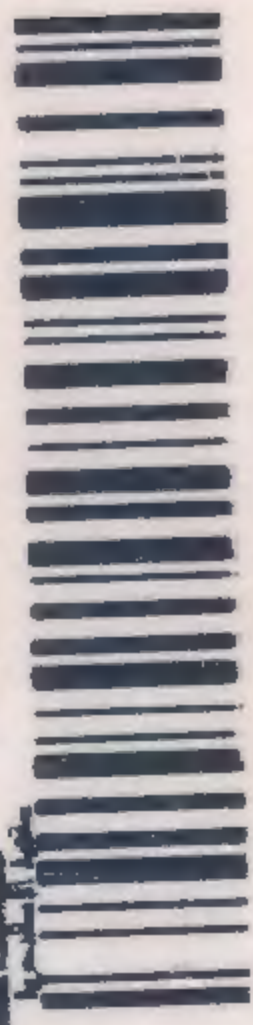
٢٥٠

رابعاً - مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

٢٥١

خامساً - مجلس التجارة والتنمية

Bibliotheca Alexandrina



0603520